RT Bank
مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكى ئەقلیمی بازرگانی بۆ وەبەرهێنان و دارایی

Ref: RT/BDS/872
Date: 19/02/2025

الى /السادة هيئة الاوراق المالية الافاضل
م/ البيانات الختامية كما في 2024/12/31

هيئة الأوراق المالية
الواردة
العدد ١١٩٤
التاريخ ٢٠٢٥/٢/١٩

تحية طيبة ....
نرفق لكم طيا نسخة من البيانات الختامية لمصرفنا كما في 2024/12/31.

راجين للتفضل بالإطلاع...مع التقدير

المرفقات:-
- البيانات الختامية لسنة 2024

غازي حسن محمد شريف
المدير المفوض

نسخة منه الى:
- الإضبارة العامة

RT Bank
مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكى ئەقلیمی بازرگانی بۆ وەبەرهێنان و دارایی

ISSUE:15/1/2020
Code: W1-084 - F02
ISO 9001:2015 QUALITY MANGEMENT SYSTEM
Controlled document
01/00

Region Trade Bank For Investment and Finance (p.j.s.c)
Headquarter: Gulan Street - Erbil - Iraq
P.O Box: 58 Erbil, 735 Iraq
Tel: +964 211 00 10
Tel: +964 750 777 9777
Tel: +964 771 777 9777
Website: www.rtb.iq
E.mail: Bank.relation@rtb.iq
paid-up capital is 350 billion Iraqi dinars

مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل (ش.م.خ)
الإدارة العامة: شارع گولان - أربيل - العراق
صندوق بريد: ٥٨ اربيل , ٧٣٥ العراق
هاتف: ٢١١ ٠٠ ١٠ +٩٦٤
هاتف: ٧٥٠ ٧٧٧ ٩٧٧٧ +٩٦٤
هاتف: ٧٧١ ٧٧٧ ٩٧٧٧ +٩٦٤
الموقع الإلكتروني: www.rtb.iq
البريد الإلكتروني: Bank.relation@rtb.iq
رأس المال المدفوع ٣٥٠ مليار دينار عراقي

RT Bank

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (ش م خ)
البيانات المالية للسنة المالية
المنتهية في 31 / كانون الأول /2024

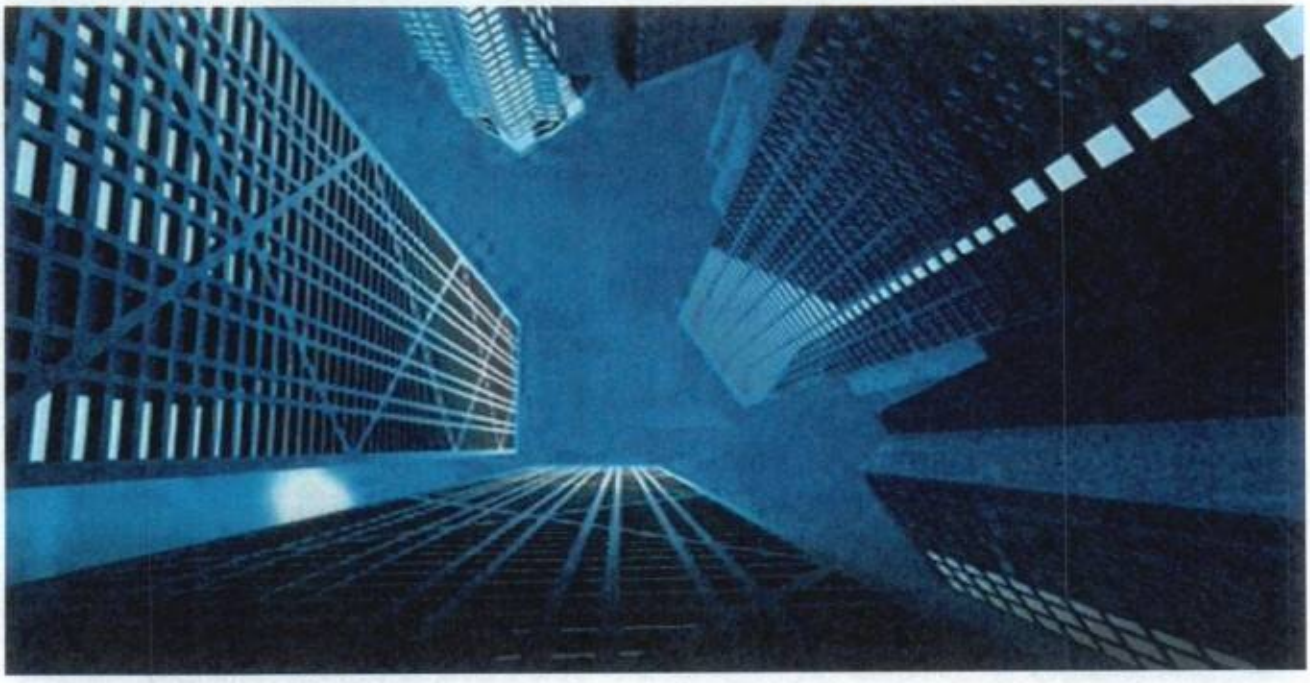

شركة خليل إبراهيم محمد العبدالله وشركاؤه - تضامنية
خليل إبراهيم العبدالله
محاسب قانوني ومراقب الحسابات
Email: khalelaccounting@yahoo.com
Mobile: 0773281753 - 07507497014

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

(شركة مساهمة خاصة)

اربيل – العراق

البيانات المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل (شركة مساهمة خاصة)اربيل - العراق

البيانات المالية

للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024

المحتويات

	الصفحة
كلمة السيد رئيس مجلس الادارة	1
تقرير مجلس الادارة حول نشاط المصرف	63-2
تقرير لجنة التدقيق للسنة المالية 2024	64
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	82-65
بيان المركز المالي	83
بيان الدخل والدخل الشامل الآخر	84
بيان التغيرات في حقوق المساهمين	85
بيان التدفقات النقدية	86
إيضاحات حول البيانات المالية	127-87

كلمة السيد رئيس مجلس ادارة شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة أضع بين أيديكم التقرير السنوي ونشارككم به في هذا التقرير بما يشمل البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية كما في 31 /12/ 2024.

لقد مر مصرفنا بجملة من التغييرات في سنة 2024 حيث تم تغيير مجلس الادارة وقد تم انتخاب مجلس ادارة جديد بتاريخ 2024/7/4 ، وبالوقت الذي نثمن دعمكم وثقتكم بتولينا مسؤولية مجلس ادارة مصرف الاقليم التجاري فقد شرعنا منذ استلامنا المهمة بعدة تغييرات ايجابية على مستوى الجهاز التنفيذي والرقابي واولينا اهتماما بفصل المهام الرقابية عن المهام التنفيذية وبجهود اخواني اعضاء مجلس الادارة انطلقنا في اعادة تشكيل لجان المجلس ومنحها الصلاحيات والمهام والمسؤوليات التي على عاتقها للأشراف ومتابعة الادارة التنفيذية وقطعنا اشواطا من خلال تكثيف اجتماعات اللجان واجتماعات مجلس الادارة ، كما انجزنا وثيقة مهمة وهي المسار لعملنا الا وهي دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة خاص بمصرفنا وسنعمل بكل الجهود في تنفيذ بنود هذا الدليل .

كما منحنا الادارة التنفيذية الصلاحيات اللازمة لتنفيذ رؤية واستراتيجية مجلس الادارة وسخرنا كل الطاقات البشرية والموارد المالية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات والخطط التطويرية وتكثيف الدورات التدريبية لكافة الموظفين ، كما ركزنا على تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات وامن المعلومات لا سيما هما العنصران المهمان في القطاع المصرفي من خلال مصادقتنا على المشاريع الخاصة بتطوير البنية التحتية لتقنية وامن المعلومات والموقع البديل .

ان التحدي القادم لمصرفنا بعد ايقاف العمل بنافذة بيع وشراء العملة الاجنبية هو تنويع مصادر التمويل والاهتمام بالاستثمارات بكافة انواعها والمنتجات الخاصة بالدفع الالكتروني والاستفادة من العلاقة الوطيدة والممتازة التي نتمتع بها مع عدد من البنوك المراسلة الدولية المرموقة .

كما سنعمل على تصويب كافة الملاحظات الواردة من البنك المركزي العراقي وتشديد الاجراءات المصرفية وتعزيز الدور الرقابي وقيام مجلس الادارة بدور اكبر لتلبية المتطلبات التنظيمية وضمان توفير بيئة عمل منخفضة المخاطر، وتحقيق الأثر الإيجابي على المدى البعيد عبر تطبيق ممارسات الحوكمة الفعالة، والرقابة على إدارة المخاطر، والضوابط الداخلية والالتزام بالأنظمة على مختلف المستويات من اجل تصحيح المسار والعمل على رفع درجة تقييم مصرفنا وفق نظام التقييم الدولي (Camel)

كما شرعنا باشراك اعضاء مجلس الادارة بدورات تطويرية تخص المخاطر والتدقيق والحصول على الشهادات اللازمة في هذين المجالين كما سنبدأ في بداية سنة 2025 باشراكهم بدورات خاصة بالحوكمة.

كما سوف نولي اهتماما خاصا لتعزيز الدور الرقابي للأقسام الرقابية والقيام بمهامها باعلى درجات المهنية وتعزيز استقلاليتها عن الادارة التنفيذية وتوفير الكادر الكفوء ، وايضا سنستمر بتوفير الاجواء المناسبة لقيام المدقق الخارجي بمهامه بكل استقلالية وتزويده بكافة المعلومات والوثائق والتقارير المالية .

إن التزامنا القادم بتبني نهج الاستدامة وركائزنا الراسخة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ستشكل جميعها قوة دافعة تساهم في تعزيز عملياتنا وتحقيق قيمة مضافة نوعية لعملائنا وشركائنا ومجتمعنا.

إننا في مصرف الاقليم التجاري نعتزم مواصلة تحقيق قيمة مضافة ومشتركة مستدامة لجميع الأطراف ذات العلاقة، والعمل على الاهتمام بعملائنا، وتشجيع الريادة والابتكار، وتقديم خدمات مصرفية رقمية، وتعزيز الحوكمة، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

وفي الختام، يطيب لي أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السادة مساهمي مصرف الاقليم التجاري ونعاهدهم في صون الامانة وتحقيق الاهداف وحماية مصالحهم ، كما اتقدم بعميق الشكر والتقدير لممثلي كل من البنك المركزي العراقي ، دائرة مسجل الشركات ، هيئة الاوراق المالية ، البنك المركزي العراقي فرع اقليم كوردستان ، دائرة مسجل الشركات / اربيل ، السادة مراقب الحسابات الخارجي لتقديمهم الدعم والمشورة والتوجيهات التي ساهمت بشكل فعال في تطوير اداء المصرف كما يطيب لي ان اوجه الشكر والتقدير الى السادة اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية والى كافة الموظفين على جهودهم التي بذلوها في تحسين واقع المصرف ،،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رونج هاشم محمد
رئيس مجلس الادارة

بتعزيز مبدأ الشمول المالي من خلال الاستمرار فتح فروع داخل العراق لتحقيق الانتشار وضمان وصول الخدمات المصرفية الى جميع شرائح المجتمع كما يركز المصرف بتطوير الاطر والاجراءات والضوابط التنظيمية للتحوط من الاثار السلبية للمخاطر المصرفية وجرائم غسل الاموال ومكافحة الارهاب وحماية الزبائن من الغش والاستغلال والتميز ، كما ان المصرف خطى ويخطو لتطوير العمليات المصرفية الالكترونية وتبنى خدمات ومنتجات جديدة لمواكبة افضل التقنيات ونظم الاتصالات الحديثة والمتطورة ، بالاضافة الى تعزيز التعاون مع المصارف المحلية وتوسيع شبكة المصارف الخارجية المراسلة المرموقة لتقديم خدمات سريعة ومتطورة لزبائن المصرف .

1- **التطورات على رأسمال المصرف:**

- في 2006/11/23 بدأ برأس مال مقداره (25,250)مليار دينار.
- في 2009/5/4 تمت زيادة رأس المال الى (50) مليار دينار.
- في 2012/9/12 تمت زيادة رأس المال الى (150) مليار دينار.
- وبتاريخ 2013/9/25 تمت زيادة رأس المال الى (250) مليار دينار.
- وبتاريخ 2023/10/4 تمت زيادة راس المال الى (300) مليار دينار
- بتاريخ 2024/6/4 تمت زيادة راسمال الى (350) مليار دينار

والرسم البياني ادناه يوضح تطور رأس المال المدفوع خلال السنوات 2017 – 2024:

2- حقوق المساهمين:

بلغ اجمالي حقوق مساهمي المصرف (411,364) مليون دينار في نهاية السنة 2024 مقابل (359,492) مليون دينار في نهاية سنة 2023 أي بزيادة مقدارها (51,872) مليون دينار وبنسبة (% 1.1442) والشكل البياني يوضح تطور حقوق المساهمين للسنوات 2017 – 2024.

3- المؤشرات المالية:

أ- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:ان البيانات التي تضمنها تقرير الادارة تم اعدادها اعتماداء على تقارير وبيانات السنوات السابقة المعدة وفقاء للمعايير الدولية للتقارير المالية .

ب- **الارباح و(الخسائر):**

حقق المصرف ربحاء مقداره (50,871) مليون دينار بعد الضريبة خلال سنة 2024 مقابل ربح مقداره(10,230) مليون دينار خلال السنة السابقة 2023. ونبين ادناه الأرباح - أو - الخسائر المتحققة خلال السنوات 2017 - 2024.

2017	11,878 ربح
2018	10,065 ربح
2019	16,938 ربح
2020	9,634 ربح
2021	8,907 ربح
2022	10,521 ربح
2023	40,641 ربح
2024	50,871 ربح

يتضح من الجدول اعلاه من ان المصرف حقق ارباح جيدة رغم الاوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقليم بسبب السياسة الجديدة لمجلس الادارة الجديد.

ت- المركز المالي للمصرف: يلاحظ من الجدول ادناه حدوث تطور مستمر من سنة الى اخرى للمركز المالي للمصرف خلال السنوات 2013 لغاية 2023. حيث بلغت نسبة النمو لموجودات المركز المالي للمصرف 186% لسنة 2016 عن سنة الاساس 2012 في حين انخفضت هذه النسبة في عام 2017 لتصبح 124% بسبب الاوضاع الاقتصادية في الاقليم. في حين ارتفعت مرة أخرى في عام 2018 لتصبح (313%) نتيجة لارتفاع السيولة في نهاية السنة 2018. في حين ارتفعت مرة اخرى في عام 2019 لتصبح 342 % وخلال 2020 تم انخفاض المركز المالي بشكل واضح وذلك 65% مقارنة مع سنة 2019 وذلك نتيجة احداث كورونا مقارنة مع سنة اساس قد ارتفعت بنسبة 291 % .اما مايخص سنة 2021 مقارنة سنة 2022 زادتت نسبة المركزي المالي بنسبة 364 % و 510 % على التوالي مقارنة بسنة الاساس , اما نا يخص المركزي المالي في سنة مالية 2023 انخفضت المركز المالي نتيجة سحوبات نقدية مقارنة بسنة 2022 اما سنة 2024 كانت مليئة بالتحديات ولكن مصرف انحفضت المركزي المالي بقيمة 22% مقارنة بسنة ماضية .

السنة	المركز المالي/ مليار دينار	نسبة التطور
2012	221,182	سنة اساس
2013	364,517	%65
2014	480,621	%117
2015	551,178	%149
2016	631,686	%186
2017	494,666	%124
2018	913,617	%313
2019	977,013	%342
2020	644,518	%291
2021	807,039	%364
2022	1,128,649	% 510
2023	1,000,626	%452
2024	952,991	% 430

والرسم البياني أدناه يوضح ذلك.

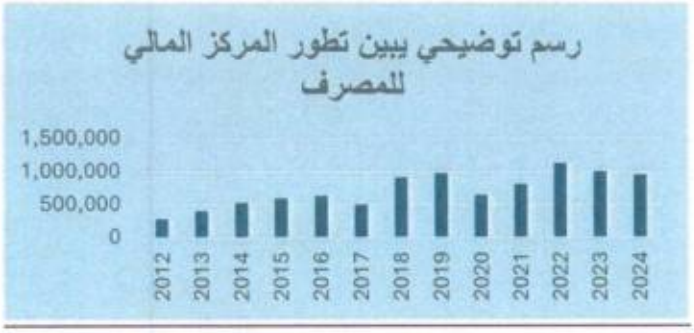

ث- الممتلكات والمعدات والمشروعات تحت التنفيذ: تم تحويل المشاريع تحت التنفيذ الى موجودات الملموسة وغير ملموسة.

ج- النقـديـــة:انخفضت مجموع ارصدة النقدية في الخزينة ولدى البنوك والمؤسسات المصرفية الخارجية للسنة 2024 بنسبة 2023 بمقدار 18 % .

ح- حجم بنود موجودات الميزانية: يتبين لنا من الرسم البياني ادناه حجم النقدية والموجودات الاخرى .

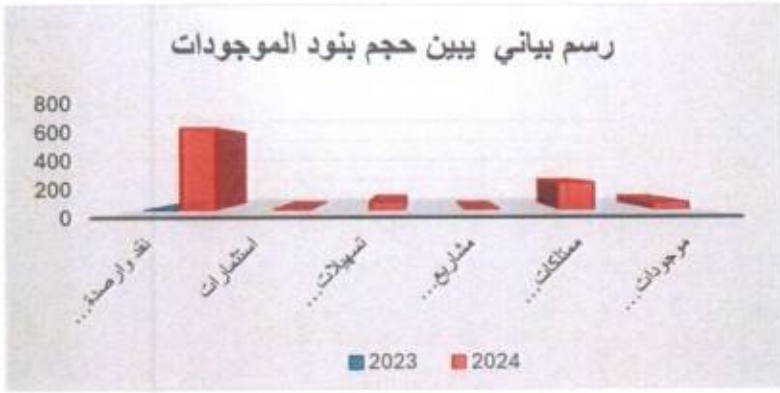

كما في 2024/12/31

بالدينار العراقي	2024/ دينار		2023/ دينار	
نقد في الخزينة والصراف الآلي	330,838,545,566	%62	287,078,691,381	55%
أرصدة لدى المصرف المركزي العراقي:				
حسابات جارية (الحساب الطليق لدى البنك المركزي)	1,381,307,658	0.257%	629,855,212	%.01
بنك مركزي RTGS	79,675,315,599	%15	62,887,373,988	% 12
الودائع القانونيه لدى البنك المركزي	31,152,469,811	%6	49,478,883,683	% 9
البنك المركزي العراقي/مزاد العملة	104,558,185,684	%19	127,974,752,876	% 24
البنك المركزي العراقي / اربيل	1,965,000,000	%0.37	1,965,000,000	%.3
الخسارة الائتمانية المتوقعة/ بنك مركزي حسب معيار الدولي	(12,879,535,412)	%2-	(10,256,027,312)	% -2
الرصيد في نهاية السنة	536,691,288,906	%100	519,758,529,828	100%

4- النشاط المصرفي

أ- الودائع :تعد الودائع مصدرا اساسيا من مصادر التمويل للنشاط المصرفي، وذلك لتمويل عمليات الاقراض والاستثمار. وان المصرف استطاع جذب زبائن جدد نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية فقد زادت ارصدة الزبائن من خلال استقبال الايداعات في الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة والحسابات الاخرى. خلال السنوات (2012 – 2015) اما في سنة 2016 فقد انخفضت هذه الودائع بمقدار (91) مليار عن السنة 2015 نتيجة للظروف الاقتصادية السائدة في القطر وعادت هذه الودائع للارتفاع في سنوات 2017 و2018 و2019 وبمقدار (61) مليار و(379) مليار و (431) مليار عن سنة 2016 وفي 2020 قد انخفضت الودائع بنسبة 47 % مقارنة مع سنة 2019 وهذا بسبب احداث كورونا التي أثرت بشكل كبير على القطاع المصرفي وذلك بسحب مبالغ من قبل افراد و شركات اما يخص سنوات 2021 و 2022 زادت ايداعات بالنسبة 38 %, اما يخص2023 , 2024 انخفضت ايداعات زبائن نتيجة سحوبات في نهاية سنة بسبب الوضع الاقتصادي في حينه وزادت ودائع موسسات مقارنة بسنة سابقة الجدول والرسم التوضيحي يبين ذلك:

السنة	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفيه	ودائع العملاء أفراد وشركات وجهات حكومية	المجموع
2012 .5	3 .6	77 .7	80 .8
2013 .9	11.10	90.11	101.12
2014.13	3.14	211.15	214.16
2015.17	1.18	239.19	240.20
2016.21	11.22	148.23	159.24
2017.25	0.95.26	209.27	209.28
2018.29	0,135.30	527.31	527.32
2019.33	2.34	588.35	590.36
2020.37	19.38	260.39	279.40
2021.41	5.42	444.43	449.44
2022.45	3.46	718.47	721.48
2023.49	30.9.50	519.59	520.51
2024.52	22.9.53	441.11	462.54

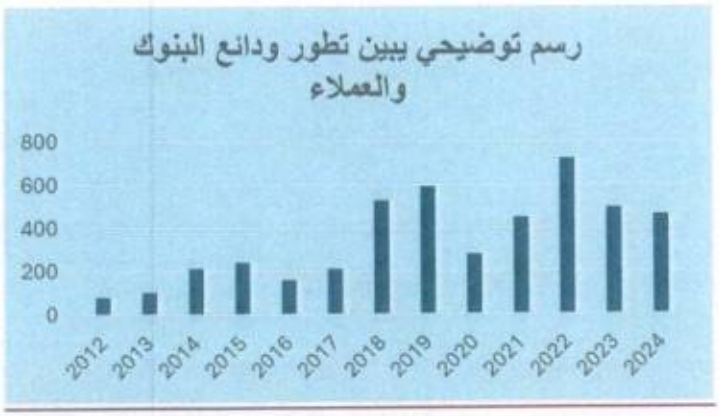

ب- صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة:

ادناه جدول يوضح تطور صافي ارصدة التسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة لزبائن المصرف خلال السنوات 2012-2024.

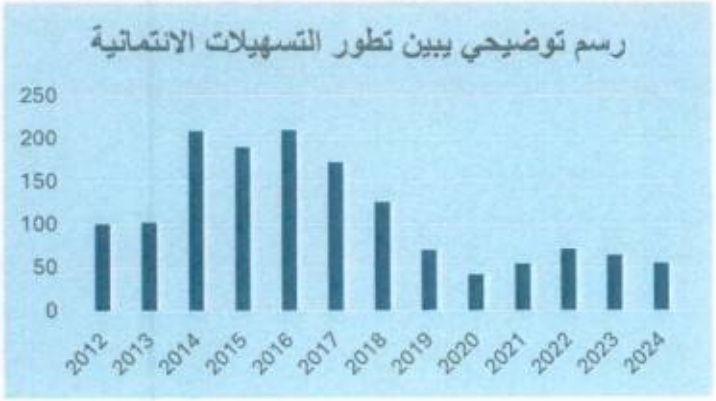

ت- الائتمان التعهدي:بلغت ارصدة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (99) مليار دينار في نهاية السنة 2024 مقابل (73) مليار دينار كما في نهاية السنة المالية 2023 اي زادت بنسبة (26%) و ادناه جدول يوضح تطورات هذا الحساب خلال السنوات (2012 – 2024) بعد استبعاد الاعتمادات الواردة (سومو).

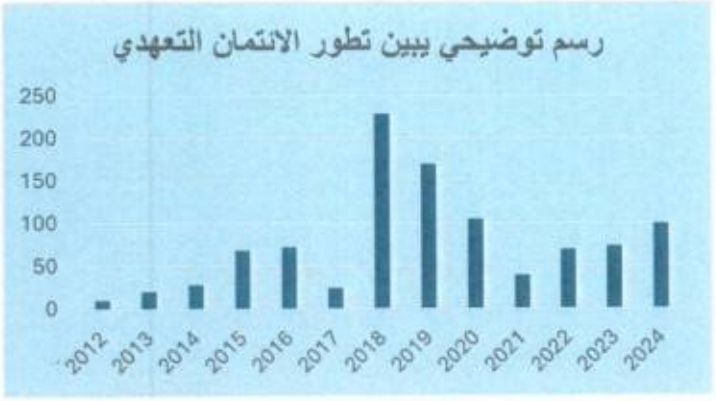

5- العلاقات المصرفية الخارجية:تمكن المصرف من اقامة علاقات مصرفية واسعة ليصبح عدد مراسلينا (33) ثلاثة وثلاثون مراسلا. وهناك مراسلات مع مصارف أخرى لزيادة عدد مراسلينا، لتغطية نشاط مصرفنا بفتح الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية (الصادرة والواردة).

#	Correspondant Bank	Country
1	Abu Dhabi Islamic Bank	UAE
2	Aktif Yatirim Bankasi AS	Turkey
3	Al Salam Bank BSC	Turkey
4	Albaraka Turk Katilim Bankasi	Bahrain
5	Arab African International Bank	Bahrain
6	Ares Bank	Bahrain
7	BIA Bank	Bahrain
8	Banca Popolare di Sondrio	Turkey
9	Bank Al Etihad	Turkey
10	Bank of Beirut	Turkey
11	Bank Al BILAD	Turkey
12	Banque Misr	UAE
13	Banque Misr SAE	Spain
14	Bank of Jordan	France
15	BBAC Sal	Italy
16	Croatia Banka dd	Jordan
17	Capital Bank of Jordan	Jordan
18	Destek Yatırım Bankası A.Ş	Jordan
19	DBS Bank Ltd	Jordan
20	European Merchant Bank UAB	Lebanon
21	First National Bank S.A.L	Lebanon
22	First Abu Dhabi Bank	KSA
23	IBL Bank SAL	Egypt
24	Jordan Ahli Bank	UAE
25	Nurol Yatirim Bankasi AS	UAE
26	PKO Bank Polski SAW	UAE
27	Safwa Islamic Bank	Jordan
28	The Housing Bank for Trade & Finance	lebanon
29	TURKIYE IS BANKASI AS	lebanon
30	Turkiye Vakiflar Bankasi TAO	Croatia
31	Turkiye Ziraat Bankasi A.S	Jordan
32	Vakif Katilim Bankasi A.S	Turkey
33	Zhejinag Chouzhou Commercial Bank Co Ltd	Turkey

6- **الاستيراد والصادرات**:لم يزاول المصرف أي نشاط استيرادي او تصديري لحسابه الخاص خلال السنة 2024. وان جميع المشتريات من موجودات (اثاث واجهزة حاسوب وادوات احتياطية...) هي من داخل العراق وعن طريق لجان مشتريات.

7- **السياسة المحاسبية**: تمسك حسابات المصرف وفقا للنظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وكأساس في تسجيل البيانات المحاسبية وترحيلها وتبويبها وضمن تعليمات البنك المركزي العراقي ولوائحه التنظيمية. وتم اعداد البيانات وفقاً للمعايير الدولية خارج النظام.

ويعتمد المصرف مبدأ الاستحقاق كأساس لسياسته المحاسبية عند اعداد الحسابات الختامية مثل معالجة الايرادات والمصروفات، وفقا لهذا المبدأ عدا ارباح الاستثمارات والمشاركات التي سجلت ايراداً بتاريخ استلامها ،اما بالنسبة للاندثارات على الموجودات الثابتة فقد اعتمد المصرف طريقة القسط الثابت وبنسبة 20% سنويا على الموجودات الثابتة كافة وعلى المباني 2% سنويا عدا الاراضي، وحسب ماجاء في نظام الاندثار رقم (9) لسنة 1994، وقد تمت معالجة الحسابات المدينة والدائنة المتبادلة بين فروع المصرف باجراء المقاصة فيما بينها والتي اصبحت تنجز تلقائيا من السنة المالية 2012 بموجب نظام ICBS.

اما فيما يتعلق بالعملات الاجنبية فقد تم تقييمها حسب تعليمات البنك المركزي العراقي في نشرة الاسعار الصادرة عنه، وذلك سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي 1310 دينارحيث تغير سعر صرف دولار في 1310.

8- بيانات تفصيلية وادارية

أ- الادارة التنفيذية

الأسماء	الجنسية	المناصب	تاريخ التعيين	الشهادة
غازي حسن محمد شريف	عراقية	المدير المفوض	2020/6/1	دكتوراة مصارف وتمويل
احمد نوزاد جواد	عراقية	معاون المدير المفوض	2019/2/28	بكالوريوس علوم
نه زده ر حسين علي	عراقية	مدير القسم المالي	2020/1/8	بكالوريوس محاسبة
عماد علي عبد الغني	أردنية	مدير قسم تكنولوجيا المعلومات	2022/5/18	ماجستير اقتصاد
بارانة علي شكر	عراقية	مدير قسم الموارد البشرية	2024/9/17	ماجستير إدارة اعمال
محمد شيركو عثمان	عراقية	مدير قسم الشؤون الادارية	2021/9/15	دبلوم سياحة وفندقة
ديالا سلطان الجوابرة	لبنانية	مدير قسم المخاطر	2018/11/1	بكالوريوس اقتصاد
كاروان حسن همزة	عراقية	مدير قسم الامتثال	2017/8/13	شهادة المعهد العالي للمحاسبين القانونيين
علي عبد الخالق خليل	عراقية	مدير قسم التسويق الرقمي	2024/2/11	بكالوريوس بنوك وتأمين
مصطفى فاروق عثمان	عراقية	مدير قسم الخزينة والاستثمار	2015/8/5	ماجستير محاسبة وتمويل
لمى وعد شكر	عراقية	معاون مدير قسم الائتمان	2013/7/1	دبلوم إدارة اعمال
رامي كنج المنعم	سورية	مدير قسم العمليات	2018/1/7	ماجستير إدارة مالية
نوفان صباح يوسف	عراقية	مدير قسم الشمول المالي	2019/1/27	دبلوم تربية بدنية
مراد قارادومان	تركية	مدير القسم الدولي	2024/10/10	بكالوريوس إدارة اعمال
نزار غني عبد الله	عراقية	مدير القسم القانوني	2024/3/3	بكالوريوس قانون
شيماء احمد عبد الله	عراقية	مدير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي	2018/3/25	ماجستير محاسبة وتمويل
الاء نبيل أحمد	عراقية	مدير قسم الإبلاغ عن غسيل الأموال وتمويل الارهاب	2012/2/26	بكالوريوس إدارة اعمال

ب- عدد الموظفين لغاية 2024/12/31

الموظفين	العدد
عدد الموظفين	336
الموظفين العراقيين	310
الموظفين الاجانب	26
الموظفين المشمولين بالضمان الاجتماعي	285

ت- الشهادات

الشهادة	العدد
دكتوراة	2
ماجستير	13
بكالوريوس	236
دبلوم	37
اعدادية	16
متوسطة	6
الابتدائية	26

ث- الدورات التدريبية: تولي الادارة اهمية كبيرة لتدريب العاملين كل في مجال اختصاصه بهدف رفع مستوى الاداء ولتحقيق هذا الهدف تسعى الادارة لاشراك الموظفين في دورات تدريبية اينما اتيحت والجدول ادناه يوضح عدد الدورات وعدد المشاركين فيها كما في 2024/12/31 :

ت	أسم الدورة	مكان انعقاد الدورة+الجهة المنظمة للدورة	عدد المشاركين
1	IBM FileNet & Datacap Training for end user	اونلاين- INNSYS For Information Technology	6
2	IBM FileNet & Datacap Training	اونلاين- INNSYS For Information Technology	8
3	ورشة عمل حول الية بيع وشراء العقارات	البنك المركزي العراقي	2
4	الدورة التدريبية (الخاصة بنظام الاستعلام CBS)الائتماني	رابطة المصارف الخاصة العراقية	3
5	الحسابات الخاملة	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية	3
6	بطاقة الاداء المتوازن للمؤسسات المالية	رابطة المصارف الخاصة العراقية	2
7	مخاطر التكنولوجيا الحديثة في عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب وسبل مكافحتها	مركز الدراسات المصرفية /البنك المركزي العراقي	4
8	خطابات الضمان والية عمل المنصة الالكترونية لكتب الكفاءة المالية و خطط التمويل	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات/قسم التدريب	1
9	ورشة العمل الخاصة بالتوعية المصرفية وحماية الجمهور	البنك المركزي العراقي	1
10	الورشة التدريبية الخاصة بأستخدام قارئ جوازات السفر والوثائق التعريفية	البنك المركزي العراقي	1
11	التميز الاداري في ادارة الفرع المصرفي	بيت الحكمة للتدريب والاستشارات الادارية والاقتصادية والمصرفية /بغداد/ BHTC	1
12	مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب	بيت الحكمة للتدريب والاستشارات الادارية والاقتصادية والمصرفية /بغداد/BHTC	1

13	مدير معتمد في الاستثمار AIM	بيت الحكمة للتدريب والاستشارات الادارية والاقتصادية والمصرفية /بغداد/BHTC	1
14	التحول الرقمي والمدفوعات الالكترونية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات/قسم التدريب	2
15	التعرف على المستفيد الحقيقي للتعاملات التي يجريها العملاء	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات/قسم التدريب	2
16	الاحتيال في المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية والمخاطر وعلاقة بغسل الاموال وتمويل الارهاب	البنك المركزي العراقي/مركز الدراسات /قسم التدريب	2
17	مهارات التميز الاداري في تطوير العمل	أربيل /فندق رامارا- مؤسسة بيت الحكمة للتدريب والاستشارات	2
18	التعرف على المستفيد الحقيقي للتعاملات التي يجريها العملاء	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات/قسم التدريب	2
19	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	البنك المركزي العراقي/مركز الدراسات /قسم التدريب	1
20	Implementing and Operating Cisco Enterprise Network Core Tech	Wide Skills IT Training, Solutions & More Dubai	2
21	Attend Payments Management Lab — Live	Visa University Four Seasons Hotel Istanbul at the Bosphorus Istanbul, Turkey	1
22	ورشة عمل مع شركة سويفت العالمية	البنك المركزي العراقي/دائرة الاستثمارات والتحويلات الخارجية	2
23	HR in Action	جامعة كردستان -UKH	1
24	ورشة العمل المهنية(IFRS 9 Workshop) للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية	KPMG Academy Online	1
25	ممارسات أدارة الجودة الشاملة في القطاع المصرفي	البنك المركزي العراقي /بغداد /مركز الدراسات المصرفية	1
26	Banking Awareness and Financial Inclusion	Knowledge gate IT LTD.-Iq Online	1
27	التحليل المالي لاغراض منح الائتمان	البنك المركزي العراقي /بغداد /مركز الدراسات المصرفية	1
28	المراجعة الداخلية واعداد تقرير المراجع الداخلي وفق المعايير الدولية الحديثة لجمعية المدققين الداخليين IIA	البنك المركزي العراقي /بغداد /مركز الدراسات المصرفية	1

29	أدارة البطاقات المصرفية في المؤسسات المالية	Global Academy Of Finance and Management (GAFM) Online	11
30	جودة الأبلاغ عن العمليات التي يشتبه بأنها تتضمن غسل اموال وتمويل الارهاب	مركز الدراسات المصرفية /الجادرية	2
31	نموذج أستمارة اعرف زبونك واعرف زبونك الالكترونية KYC-EKYC	مركز الدراسات المصرفية /الجادرية	3
32	ورشة تدريبية لنظامي (RTGS-ACH)	البنك المركزي العراقي /دائرة المدفوعات	5
33	الاحتيال عبد بطاقات الدفع	البنك المركزي العراقي/قسم العلاقات والعمليات	14
34	الامتثال واليات مكافحة غسل الاموال وفق قرارات الفدرال	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية /قسم التدريب	3
35	مهارات الاتصال مع الزبائن	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية /قسم التدريب	4
36	أدارة المخاطر المصرفية بموجب مقررات بازل (II) وبازل (III)	قاعة المستشار والمدرب المهني ,البنك المركزي العراقي	2
37	مخاطر السيولة المصرفية	البنك المركزي العراقي /مركز الدراسات المصرفية /قسم التدريب	3
38	مخطط سير العمل الجديد الخاص بمعاملات فتح الحسابات ومعاملات التحويل التجاري	دورة تدريبية داخلية في المصرف الاقليم التجاري	18
39	دورات تدريبية في العمليات المركزية	دورة تدريبية داخلية في المصرف الاقليم التجاري	19
40	التعرف على مخاطر الاحتيال وقياسها وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي وسياسات المصرف /تحليل وادارة مخاطر التشغيل :استراتيجيات وتطبيقات عملية .	مصرف الاقليم التجاري /فرع بغداد	5

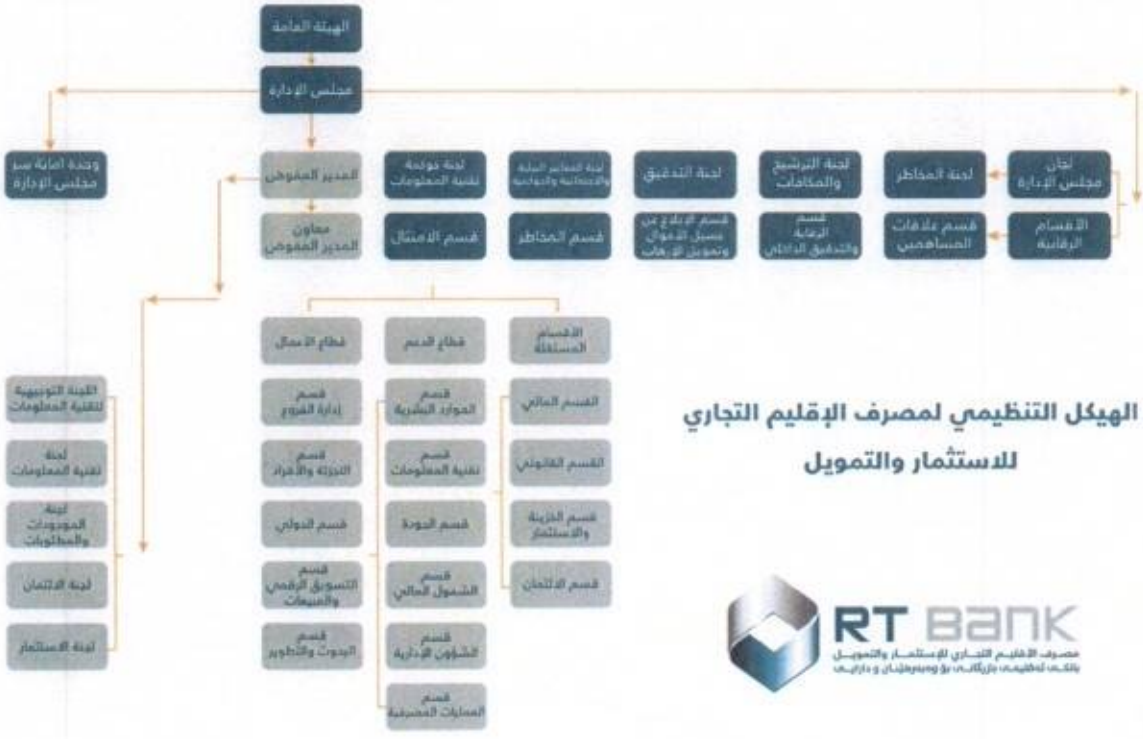

الهيكل التنظيمي لمصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

- **المسؤولية الاجتماعية** : تقع المسؤولية الاجتماعية ضمن رؤى وأهداف مصرفنا والتي تأتي مكملة لدوره في دعم الاقتصاد الوطني باعتباره جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع العراقي، إذ يحرص مصرفنا على تبني خطة واضحة للمسؤولية الاجتماعية تضم عدداً من القطاعات الهامة بما يسهم في تطويرها وتنميتها وبما ينعكس إيجاباً على دورها التنموي والمجتمعي على حد سواء.

وقد بدأ المصرف بتبني قطاع الرياضة في سنة 2024 وعلى أمل ان نتبنى في سنة 2025 المزيد من القطاعات الاخرى حيث قدم المصرف دعما ماليا لنادي آكاد الرياضي لفريقه النسوي بكرة الطائرة وهو بطل العراق بكرة الطائرة النسوية حيث احرز المركز الاول لعدة سنوات واخرها بطولة العراق لسنة 2024 وقد شارك الفريق بالكثير من البطولات العربية ممثلا عن اندية العراق بكرة الطائرة النسوية وقد ابرم المصرف عقدا مع النادي كداعم رئيسي وتوفير المستلزمات الرياضية لفريق الطائرة النسوي دعما من المصرف للفريق خلال مشاركاته ونشاطاته في البطولات المحلية والعربية.

الاطراف الرئيسية في المصرف

هيكل مجلس الادارة
وميثاقه وطريقة عمله

- **مجلس الإدارة وميثاق مجلس الإدارة / ويتضمن ما يلي:**

1. تشكيل مجلس الإدارة والاستقلالية
2. دور مجلس الإدارة واعضاءه والمسؤولية والادوار لكل واحد منهم والاجراءات المتبعة من قبل المجلس للقيام بواجباته.
3. دور رئيس مجلس الادارة
4. دور المدير المفوض
5. دور امين سر مجلس الادارة
6. عضوية مجلس الإدارة
7. الغرض من تشكيل لجان مجلس الإدارة ومواثيقها وصلاحياتها ومسؤولياتها وشروط تعيين رؤساء واعضاء اللجان.
8. اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس (النصاب القانوني،التصويت، المحاضر).
9. الوصول إلى الإدارة والمشورة المستقلة
10. التدريب التعريفي والتدريب المستمر
11. مراجعة الأداء.
12. مهارات الأعضاء ومتطلبات الخبرة
13. متطلبات إعداد تقارير مجلس الإدارة وعملية تقييم اللجان.

- **تشكيل مجلس الإدارة**

1- ان مجلس إدارة المصرف هو صانع القرار النهائي للمصرف وهو المسؤول عن الإشراف على الإدارة السليمة والحكيمة للمصرف والمؤسسات التابعة له، ويتسم بالمهنية والكفاءة و يتمتع بمجموعة من المهارات والمعارف والخبرات اللازمة للوفاء بمسؤولياته، و أن أعضاء مجلس الإدارة قادرين على تطبيق الفكر الاستراتيجي على أي قضية وتحدي تفكير الآخرين بشكل بناء، كما أنهم يتمتعون بالمهارات والمعرفة والخبرات، بما في ذلك في مجال تقنية المعلومات كما هي مطبقة في المؤسسات المالية وفي المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لضمان سلامة المصرف واستدامته.

2- تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الهيئة العامة بعد ورود موافقة البنك المركزي العراقي لمدة أربع سنوات، مع امكانية إعادة انتخابهم لمدة أربع سنوات إضافية عند إعادة انتخابهم في اجتماع الهيئة العامة وفق مبدأ التصويت التراكمي والهدف الرئيسي من هذا الاسلوب هو زيادة فرص مساهمي الأقلية في التمثيل في مجلس الإدارة والحد من سيطرة مساهم معين على عضوية مجلس الإدارة.

3- مجلس الإدارة يضمن مشاركته بانتظام وتلقي المعلومات المتعلقة بقضايا واهتمامات المساهمين وأصحاب المصالح وفهمها والاستجابة لها.

4- يتألف مجلس الإدارة من اعضاء مجلس ادارة غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية من اعضاء المجلس المستقلين، باستثناء عضو مجلس ادارة واحد، وهو المدير المفوض، و أن مجلس الإدارة منظما و فعالا في إدارة المصرف.

5- لا يقل اعضاء مجلس الادارة عن سبعة أعضاء في جميع الأوقات، وأن اكثر من ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء من المستقلين غير التنفيذيين كما يتضمن مجلس الادارة اكثر من عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لتمثيل مساهمي الأقلية، كما تتضمن تشكيلة المجلس امرأة واحدة من الاعضاء الاصليين وامراة واحدة في الاعضاء الاحتياط ، وهناك اعضاء يتمتع بمهارات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والمعرفة بشؤون تغير المناخ وعضو واحد له خبرة بمجال تقنية المعلومات والاتصالات.

6- أن جميع أعضاء مجلس إدارة المصرف من المقيمين في العراق.

7- جميع أعضاء مجلس الإدارة والمستقلين منهم محددة أدوارهم.

8- تتضمن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقوانين والضوابط، وهم أمناء ويتمتعون بالنزاهة، وألتزامهم بالممارسات السليمة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومكافحة الفساد وقواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح.

9- أن أعضاء مجلس الإدارة مناسبين للعمل المصرفي ومستقلين بما فيه الكفاية ويتمتعون بالمهارات والخبرات والخلفيات المتنوعة، التي تمكنهم من الإشراف على استراتيجيات المصرف وأهدافه وإدارة أعمال المجلس وعضوية لجان مجلس الإدارة ومراقبة مخاطر المصرف، بما في ذلك المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمخاطر المتعلقة بالمناخ.

10- تتم مراجعة تشكيل مجلس الإدارة سنويا لضمان التحديث والتعاقب الوظيفي، ويشمل ذلك مدة العضوية والمعرفة والخبرة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية وأنظمةالدفع والتخطيط الاستراتيجي والاتصالات وتقنية المعلومات والمخاطر والفرص للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية وتنظيم المصرف والتدقيق والامتثال، واذا اقتضى الامر فان مجلس الإدارة يستعين باستشاريين لاستكمال مهاراته.

11- انتخب مجلس الإدارة رئيسا من الاعضاء المستقلين وهو ليس مديرا مفوضا بنفس الوقت وايضا تم انتخاب نائب للرئيس الذي يتولى مهام الرئيس في غياب الرئيس أو في حال عدم قدرته على رئاسة اجتماع مجلس الإدارة.

12- رئيس مجلس الإدارة مسؤولا عن قيادة مجلس الإدارة وفقا لأعلى معايير الحوكمة.

13- يقوم مجلس الإدارة بمراجعة دورية وإتاحة الموارد بانتظام لضمان احتفاظ أعضاء مجلس الإدارة بالمهارات والمعرفة والإلمام بأعمال المصرف للوفاء بواجباتهم. وملتزم بتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن دورتين تدريبيتين على الأقل سنويا في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والشؤون المالية المتعلقة بالمناخ.

- **مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم**

أ- اختيار أعضاء مجلس الإدارة

1- جميع اعضاء المجلس مستوفين للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون المصارف النافذ وأي اشتراطات تتعلق بحوكمة المصارف.

2- لجنة الترشيح والمكافآت في مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع وتنفيذ الإجراءات الواجبة المناسبة لترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة.

3- ان جميع أعضاء مجلس الإدارة حاصلين على شهادات جامعية ومن ذوي الخبرة في القطاع المصرفي/المالي.

ب-استقلالية مجلس الإدارة

1- جميع أعضاء مجلس الإدارة قادرين على اتخاذ قرارات مستقلة بما يحقق مصلحة المصرف .

2- لا يشاركون أعضاء مجلس الإدارة في أي قرار قد يضع مصلحته أو مصالح أي طرف آخر فوق مصالح المصرف.

3- جميع أعضاء مجلس الإدارة ملتزمين بعمليات اتخاذ القرارات الجماعية لمجلس الإدارة ومناقشة القضايا بصراحة وبشكل بناء وإتاحة حرية المناقشة أو الاعتراض على الآراء المطروحة في الاجتماعات.

4- اعضاء مجلس الإدارة ليسوا مدققين أو شركاء أو موظفين لدى مراقب الحسابات الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة قبل انتخابه عضوا في مجلس الإدارة.

5- لا يعمل اي عضو مجلس الإدارة مستشارا للمصرف.

6- ليس هناك اية تسهيات ائتمانية لاي عضو من اعضاء المجلس ولا ضامنا لتسهيلات ائتمانية.

7- اعضاء المجلس كافة ليسوا اعضاء في مجالس إدارات شركات مساهمة أو عامة سواء بصفتهم الشخصية أو بصفتهم ممثلين لكيان قانوني.

8- اعضاء مجلس الإدارة كافة ليسوا مسؤولين إداريين أو موظفين أو مدراء مفوضين في مصارف اخرى.

9- لا يوجد لأي عضو من اعضاء مجلس الإدارة له صلة قربى أو تربطه صلة قرابة من أي نوع أو درجة بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية الآخرين.

10- جميع اعضاء مجلس الإدارة ليسوا من كبار المساهمين في المصرف.

11- جميع اعضاء مجلس الإدارة لا يمتلكون اسهم بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك ملكية أفراد أسر المساهمين أو الأشخاص المرتبطين بمه أكثر من 2 % من أي مؤسسة من أي نوع أو درجة.

- **واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة**

1- مجلس الإدارة مسؤولا بشكل جماعي عن القيادة الأخلاقية والريادية والتوجيه والرقابة على المصرف ويشرف على الإدارة التنفيذية، كما يوافق على أطر دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصرف.

2- يعزز المجلس ثقافة المصرف وهدفه وقيمه في جميع فروع المصرف، ودمجها في إطار من السياسات والإجراءات والضوابط من أجل وضع ضوابط داخلية ومالية فعالة وإدارة حكيمة للمخاطر، وإدارة فعالة لمخاطر المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بما في ذلك المخاطر المالية، والامتثال لجميع القوانين والضوابط المعمول بها.

3- اعتماد القيم الجوهرية للمصرف التي ترسخ ثقافة القيم الأخلاقية العالية والنزاهة والسلوك المهني واستدامة المصرف لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وعمليات المصرف وموظفيه.

4- اعتماد وضمان الالتزام بمدونة قواعد السلوك الوظيفي وتضارب المصالح وسياسات المصرف في المجال البيئي والاجتماعي .

5-وضع ونشر ميثاق رسمي يحدد أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة، ويميز الميثاق أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة عن أدوار ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، مع إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأداء أعضاء مجلس الإدارة، ولمجلس الإدارة دورا نشطا في توجيه سياسات وممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإشراف عليها، ودرجها بانتظام في جدول أعماله ومناقشاته.

6- وضع وتوثيق واعتماد ونشر سياسة تفويض الصلاحيات التي تنص على بعض الأمور التي تتمتع فيها الإدارة التنفيذية بالسلطة والصلاحيات وحدود الصلاحيات المفوضة من قبل المجلس، ولدى المجلس آليات لمراقبة ممارسة السلطة المفوضة، والمجلس ملتزم بمسؤوليته عن الإشراف على المهام المفوضة للإدارة التنفيذية.

7- يحدد المجلس تفويض الصلاحيات والسلطات التنفيذية لأنشطة المصرف سواء كان المدير المفوض أو الإدارة التنفيذية، وذلك بالنسبة لجميع المعاملات المصرفية وتقديم الائتمان وتوقيع الحوالات والشيكات والضمانات والسندات والقروض والرهن وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

8- مجلس الادارة يضع سياسة الصلاحيات والمخولة وتوثيقها واعتمادها والتي يحتفظ بها لقرارته فقط.

9- الموافقة على خطط المصرف بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف والغايات الاستراتيجية، ويأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار آراء أصحاب المصلحة الأساسيين في المصرف عند الموافقة على خطط المصرف، مع إصدار تعليمات للإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط وإدارة ومراقبة عمليات المصرف اليومية.

10- المشاركة بفعالية في وضع الأطار والأنظمة ذات الصلة بالاستراتيجية وتقبل المخاطر والموافقة عليها، وفي تحديد الغرض والقيم المؤسسية ونهج المصرف في الاستدامة والمخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة، وتشمل الأنظمة نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ونظام إدارة المخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية الذي يتناسب مع تعقيدات المصرف، ويتوافق مع المبادئ المعترف بها دوليا، ويشكل جزءا من نظام إدارة المخاطر على مستوى المصرف.

11- التأكد من أن المصرف لديه سياسة استدامة متوافقة مع مبادئ الاستدامة وخارطة طريق التمويل المستدام للبنك المركزي العراقي(2023 - 2029)والمعاييروالممارسات الدولية ومعتمدة من مجلس الإدارة ومنشورة ومتاحة للجمهور مع التركيز على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتي تشمل نهجا لتغير المناخ، ويجب أن تكون السياسة.

12- يلتزم مجلس الإدارة بتحديد أصحاب المصالح الماديين الأساسيين والإبلاغ عنهم، وفهم احتياجاتهم واهتماماتهم والنظر في الشؤون المادية المتعلقة بالمعايير البيئة والاجتماعية بما في ذلك تغير المناخ وتأثيراتها على أعمال المصرف.

13-الموافقة على الاستراتيجية متوسطة وقصيرة الأجل والخطط قصيرة الأجل.

14- مراجعة تنفيذ الاستراتيجية وقياس الأداء وفقا للخطة، ويشرف على المشاريع الرأسمالية الكبرى والاستثمارات وعمليات الاستحواذ والاندماج أو التخلص من الأصول، ويتولى مجلس الإدارة دعم الإدارة التنفيذية لتعزيز القيمة المستدامة للمساهمين وأصحاب المصالح.

15- مناقشة واعتماد ومراقبة الخطط والميزانية السنوية لأنشطة المصرف وتحقيق هذه الخطط الاستراتيجية ويتلقى المجلس تقارير إدارية منتظمة عن أنشطة المصرف.

16- اعتماد سياسة لمراقبة أداء الإدارة التنفيذية من خلال وضع مؤشرات ونتائج الأداء الرئيسية التي تحدد وتقيس وتساعد في مراقبة أداء المصرف، ومراقبة الأداء مقابل الأهداف المحددة.

17- تحديد مدى تقبل المخاطر، بما في ذلك مخاطر السيولة في المصرف، وإبلاغ الإدارة التنفيذية بذلك ويوافق المجلس على خطة رأس المال السنوية وأي تغييرات في هيكل رأس مال المصرف.

18- اعتماد النظم السليمة لإدارة المخاطر ومراقبتها، بما في ذلك المخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة ESG والرقابة الداخلية وإدارة عمليات المصرف، وان مجلس الإدارة مسؤولا عن ضمان استمرار إجراءات الرقابة والأمن المصرفي، بما في ذلك الوضع المالي للمصرف وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي، وضمان وجود أدوات وأنظمة مناسبة وفعالة لدمج الاستدامة والمخاطر المتعلقة بالمناخ في مخاطر المصرف والأنظمة التي تحدد جميع مخاطر المصرف وقياسها وإدارتها أو التخفيف من حدتها ومراقبتها.

19- مجلس الإدارة يراقب تنفيذ إدارة المخاطر وتقبل المخاطر، بما يضمن عدم تعرض المصرف لمخاطر عالية وإدارتها بحكمة، وتشمل مراقبة مجلس الإدارة لادارة المخاطر المخاطر البيئية، لا سيما تلك المتعلقة بشؤون تغير المناخ والمخاطر الاجتماعية ومخاطر الحوكمة، ويطلب مجلس الإدارة من إدارة المخاطر تحديد المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وتحديد حجمها.

20- ضمان إدارة المصرف بما يتوافق مع جميع القوانين والضوابط المعمول بها والسياسات الداخلية للمصرف، وتعميم السياسات والإجراءات الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية على جميع مستويات الموظفين، ومراجعتها وتحديثها بانتظام.

21- التأكد من أن أهداف الاستدامة وسياساتها وأنشطتها يتم إبلاغها بوضوح في جميع أفرع المصرف وبشكل علني للمستثمرين وزبائن المصرف وأصحاب المصالح الآخرين.

22- ضمان بناء قدرات موظفي المصرف وتدريبهم مرة واحدة على الأقل سنويا على مستوى موظفي المصرف فيما يتعلق بالتدريبات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والاثر المالي لتغير المناخ.

23- ضمان الامتثال للمعاييرالدولية بأنشطة المصرف وعملياته خاصة المتعلقة بإعداد التقارير المالية وغير المالية للشركات.

24- الموافقة على القوائم المالية الدورية والختامية وأرباح الأسهم وتخصيص الأسهم وقواعد التعامل في أسهم المصرف وأي تغيير كبير في السياسات أو الممارسات المحاسبية والإبلاغ عنها.

25- الموافقة على متطلبات إعداد التقارير السنوية لبطاقة الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة المؤسسية المصرفية بما في ذلك تقديم الأدلة المطلوبة ذات الصلة والإبلاغ عنها.

26- الموافقة على سياسة الأداء والمكافآت الخاصة بالمصرف وسياسة المكافآت الخاصة برئيس مجلس الإدارة واعضاء مجلس الادارة التنفيذيين واعضاء المجلس المستقلين.

27- التأكد من أن المصرف يطبق نظاما قويا للرقابة الداخلية.

28- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمجموعة من المهارات اللازمة للإدارة الفعالة والحكيمة للمصرف من خلال تدريبهم سنويا.

29- تعيين المدير المفوض للمصرف والموافقة على شروط تعيينه بعد موافقة البنك المركزي العراقي .

30- يوافق المجلس على اختيارات المدير المفوض للمرشحين لشغل المناصب الرئيسية في الإدارة التنفيذية، وتكون التعيينات في المناصب القيادية على أساس الجدارة، بما في ذلك المناصب(مدير إدارة المخاطر، وامين سر مجلس الإدارة) مع تلقي المجلس تقريرا سنويا عن الأداء السنوي لهؤلاء المعينين الرئيسيين.

31- تشكيل خمس لجان تابعة لمجلس الإدارة (التدقيق، المخاطر، والترشيح والمكافآت، حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة) ويتالف اعضاءها من أعضاء مجلس الإدارة فقط، ويوافق مجلس الإدارة على اختصاصات ونطاق عمل وعضوية كل لجنة من لجان مجلس الإدارة .

32- المجلس مسؤولا عن الإفصاح الدقيق والصادق والعادل للبنك المركزي العراقي، بما في ذلك تقارير بطاقة الأداء السنوية المقدمة إلى البنك المركزي العراقي وإلى المساهمين وأصحاب المصالح، ويوافق مجلس الإدارة على الوثائق المطلوبة من قبل الجهات التنظيمية الخارجية، وان مجلس الإدارة مسؤولا عن إعداد تقارير دقيقة حول الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة ، ويلتزم المدير المفوض ورئيس مجلس الإدارة بالتوقيع على دقة أي تقارير تقدم إلى البنك المركزي العراقي بشأن الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة باعتبارها دقيقة بعد مراجعة وتوصية لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة.

33- المراجعة السنوية والمصادقة على الاستقلالية والكفاءة المبدئية والمستمرة لمراقب الحسابات الخارجي وكفاءته، وان مجلس الإدارة يقوم بتقديم توصيات إلى المساهمين بشأن تعيين أو إقالة المدقق الخارجي.

34- ضمان ألا تتجاوز مدة التعاقد مع شريك التدقيق الخارجي ومؤسسة التدقيق الخارجية مدة (5) سنوات، وفقا لقانون المصارف النافذ.

35- تمكين المدقق الخارجي من توضيح الأمور بشكل مباشر مع مجلس الإدارة ككل.

36- القيام من خلال توصيات لجنة التدقيق، بتعيين المدقق الداخلي والإشراف عليه وإقالته إذا لزم الأمر، وتحدد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مكافأة المدقق الداخلي وتقيّم أداءه سنويا، ويقدم المدقق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.

37- اعتماد ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك إدارة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية للمصرف، ومراجعتها سنويا، ويصادق مجلس الإدارة في التقرير السنوي على كفاية الأنظمة، وان مجلس الإدارة يتاكد من قيام المدقق الداخلي بالتعاون مع المدقق الخارجي المستقل، بمراجعة هذه الأنظمة سنويا على الأقل.

38- التأكد من وجود واستخدام نظم معلومات إدارية وتقنية كافية وموثوقة تغطي جميع أنشطة المصرف.

39- نشر ثقافة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الجيدة في المصرف وحث جميع الموظفين والإدارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور الدورات التدريبية في هذا الصدد، مع ضمان تشجيع المصرف لعملائه على تطبيق ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مؤسساتهم.

40- التأكد من تضمين السياسة الائتمانية للمصرف شرط تطبيق ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الجيدة في المصرف لعملائه من الأفراد والمؤسسات.

41- اتخاذ التدابير للفصل بين سلطات المساهمين الذين لديهم" حصة مؤهلة "من جهة و"الإدارة التنفيذية "من جهة أخرى، وذلك لتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الجيدة وإيجاد الآليات المناسبة للتخفيف من تأثير المساهمين ذوي" الحيازة المؤهلة .

42- اعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف الذي يحدد التسلسل الإداري والمسؤوليات الواضحة.

43- وضع خطة تعاقب معتمدة لمجلس الإدارة لضمان التجديد، وخطة تعاقب للرئيس التنفيذي ولمناصب الإدارة التنفيذية الرئيسية، ومراجعة خطط التعاقب على أساس سنوي.

44- التأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالضوابط والمسؤوليات الرسمية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال والموقع الإلكتروني لمكتب مكافحة غسل الأموال، وتقتضي الالتزامات إجراء مراجعة يومية وتجميد لأموال الأشخاص المدرجين في قائمة الإرهابيين وإبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فورا.

45- إنشاء عملية تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة واعضاءه ولجانه بالنسبة للأهداف المحددة، وتقديم تقرير موجز عن النتائج وما يترتب على ذلك من خطط تحسين مجلس الإدارة واعضاء المجلس في التقرير السنوي.

46- ضمان تنفيذ قرارات الهيئة العامة.

47- الإشراف على السياسات والعمليات والتأكد من وجود سياسات وعمليات للإفصاح العام عن جميع الشؤون الجوهرية للسوق بجودة عالية وفي الوقت المناسب وبدقة، بما في ذلك شؤون حوكمة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمساهمين وأصحاب المصالح ولشفافية عمليات المصرف.

48- إتاحة تقرير سنوي شامل للمساهمين وأصحاب المصالح ويتضمن القوائم المالية الكاملة للمصرف.
49- تطوير سياسة واجراءات الاتصال والعمليات التي تتطلب سلطة مجلس الإدارة للإيداعات والإيداعات التنظيمية الرئيسية والاختصاصات الأخرى، وموافقة مجلس الإدارة على النشرات والبيانات والإصدارات الصحفية المهمة.
50- التأكد من أن المصرف يوفر للبنك المركزي العراقي المعلومات الحالية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والهيئات العامة والإدارات التنفيذية للمصرف المؤسسات التابعة له داخل العراق وخارجها، وتوفيرها على أساس نصف سنوي وعند حدوث تعديلات.

ضمان مراعاة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية كجزء من عمليات الاعتماد والموافقة على الائتمان المصرفي

• الترشيح والتعيين : بعد استقالة مجلس الادارة القديم بتاريخ 2024/5/8 فقد تمت اجراءات انتخاب مجلس ادارة جديد في اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2024/7/4 بعد ورود موافقة البنك المركزي العراقي لمدة أربع سنوات، ووفق التصويت التراكمي وبواقع (7) اعضاء اصليين ومثلهم (احتياط) وبالامكان إعادة انتخابهم لمدة أربع سنوات إضافية عند إعادة انتخابهم في اجتماع الهيئة العامة واستحصال موافقتها.

1. مجلس الإدارة يضمن مشاركته بانتظام وتلقي المعلومات المتعلقة بقضايا واهتمامات المساهمين وأصحاب المصالح وفهمها والاستجابة لها.
2. يتألف مجلس الإدارة من اعضاء مجلس ادارة غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية من اعضاء المجلس المستقلين، باستثناء عضو مجلس ادارة واحد، وهو المدير المفوض، و أن مجلس الإدارة منظما و فعالا في إدارة المصرف.
3. يبلغ عدد اعضاء مجلس الادارة سبعة أعضاء (اصليين) ، وأن اكثر من ثلث أعضاء مجلس الإدارة أعضاء من المستقلين غير التنفيذيين كما يتضمن مجلس الادارة اكثر من عضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لتمثيل مساهمي الأقلية، كما تتضمن تشكيلة المجلس امرأة واحدة من الاعضاء الاصليين وامراة واحدة في الاعضاء الاحتياط ، وهناك اعضاء يتمتعون بمهارات في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والمعرفة بشؤون تغير المناخ وعضو واحد له خبرة بمجال تقنية المعلومات والاتصالات.
4. أن جميع أعضاء مجلس إدارة المصرف من المقيمين في العراق.
5. جميع أعضاء مجلس الإدارة والمستقلين منهم محددة أدوارهم ومثبتة في التقرير السنوي ومنشور على الموقع الإلكتروني للمصرف.
6. تتضمن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وفقا للقوانين والضوابط، وهم أمناء ويتمتعون بالنزاهة، وألتزامهم بالممارسات السليمة في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومكافحة الفساد وقواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح.
7. أن أعضاء مجلس الإدارة مناسبين للعمل المصرفي ومستقلين بما فيه الكفاية ويضم في تشكيله مجموعة من المهارات والخبرات والخلفيات المتنوعة، ويتمتعون بالمهارات التي تمكنهم من الإشراف على استراتيجيات المصرف وأهدافه وإدارة أعمال المجلس وعضوية لجان مجلس الإدارة ومراقبة مخاطر المصرف، بما في ذلك المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمخاطر المتعلقة بالمناخ.
8. تتم مراجعة تشكيل مجلس الإدارة سنويا لضمان التحديث والتعاقب الوظيفي، ويشمل ذلك مدة العضوية والمعرفة والخبرة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية وأنظمةالدفع والتخطيط الاستراتيجي والاتصالات وتقنية المعلومات والمخاطر والفرص للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية وتنظيم المصرف والتدقيق والامتثال، واذا اقتضى الامر فان مجلس الإدارة يستعين باستشاريين لاستكمال مهاراته.
9. انتخب مجلس الادارة الجديد رئيسا من بين اعضاءه المستقلين بتاريخ 2024/7/9 وهو ليس مديرا مفوضا بنفس الوقت وايضا تم انتخاب نائب للرئيس الذي يتولى مهام الرئيس في غياب الرئيس أو في حال عدم قدرته على رئاسة اجتماع مجلس الإدارة.
10. رئيس مجلس الإدارة مسؤولا عن قيادة مجلس الإدارة وفقا لأعلى معايير الحوكمة.
11. يقوم مجلس الإدارة بمراجعة دورية وإتاحة الموارد بانتظام لضمان احتفاظ أعضاء مجلس الإدارة بالمهارات والمعرفة والإلمام بأعمال المصرف للوفاء بواجباتهم. وملتزم بتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن دورتين تدريبيتين على الأقل سنويا في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والشؤون المالية المتعلقة بالمناخ.

• **مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم :** تم اختيار اعضاء المجلس بموجب المتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون المصارف النافذ وأي اشتراطات تتعلق بحوكمة المصارف ، ان لجنة الترشيح والمكافآت في مجلس الإدارة مسؤولة عن وضع وتنفيذ الإجراءات الواجبة المناسبة لترشيح وتعيين أعضاء مجلس الإدارة. **كما** ان جميع أعضاء مجلس الإدارة حاصلين على شهادات جامعية على الاقل وثلثا الأعضاء من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي/المالي.

20. تحديد تفويض الصلاحيات والسلطات التنفيذية لأنشطة المصرف سواء كان المدير المفوض أو الإدارة التنفيذية، وذلك بالنسبة لجميع المعاملات المصرفية وتقديم الائتمان وتوقيع الحوالات والشيكات والضمانات والسندات والقروض والرهن وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

21. وضع سياسة الصلاحيات والمخولة وتوثيقها واعتمادها والتي سيحتفظ بها لقرارته فقط.

22. الموافقة على خطط المصرف بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف والغايات الاستراتيجية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمناخ، و يأخذ مجلس الإدارة بنظر الاعتبار آراء أصحاب المصلحة الأساسيين في المصرف عند الموافقة على خطط المصرف، وصدر مجلس الإدارة تعليماته الى للإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط وإدارة ومراقبة عمليات المصرف اليومية.

23. المشاركة بفعالية في وضع الأطار والأنظمة ذات الصلة بالاستراتيجية وتقبل المخاطر والموافقة عليها، وفي تحديد الغرض والقيم المؤسسية ونهج المصرف في الاستدامة والمخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة، وتشمل الأنظمة نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ونظام إدارة المخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية الذي يتناسب مع تعقيدات المصرف، ويتوافق مع المبادئ المعترف بها دوليا، ويشكل جزءا من نظام إدارة المخاطر على مستوى المصرف.

24. التأكد من أن المصرف لديه سياسة استدامة متوافقة مع مبادئ الاستدامة وخارطة طريق التمويل المستدام للبنك المركزي العراقي(2023 - 2029)والمعاييروالممارسات الدولية ومعتمدة من مجلس الإدارة ومنشورة ومتاحة للجمهور مع التركيز على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والتي تشمل نهجا لتغير المناخ.

25. يحدد مجلس الإدارة أصحاب المصالح الماديين الأساسيين والإبلاغ عنهم، وفهم احتياجاتهم واهتماماتهم والنظر في الشؤون المادية المتعلقة بالمعايير البيئة والاجتماعية بما في ذلك تغير المناخ وتأثيراتها على أعمال المصرف.

26. الموافقة على الاستراتيجية متوسطة وقصيرة الأجل والخطط قصيرة الأجل.

27. مراجعة تنفيذ الاستراتيجية وقياس الأداء وفقا للخطة، ويشرف على المشاريع الرأسمالية الكبرى والاستثمارات وعمليات الاستحواذ والاندماج أو التخلص من الأصول، ويتولى مجلس الإدارة دعم الإدارة التنفيذية لتعزيز القيمة المستدامة للمساهمين وأصحاب المصالح.

28. مناقشة واعتماد ومراقبة الخطط والميزانية السنوية لأنشطة المصرف وتحقيق هذه الخطط الاستراتيجية ويتلقى المجلس تقارير إدارية منتظمة عن أنشطة المصرف.

29. اعتماد سياسة لمراقبة أداء الإدارة التنفيذية من خلال وضع مؤشرات ونتائج الأداء الرئيسية التي تحدد وتقيس وتساعد في مراقبة أداء المصرف، ومجلس الإدارة يراقب الأداء مقابل الأهداف المحددة.

30. تحديد مدى تقبل المخاطر، بما في ذلك مخاطر السيولة في المصرف، وإبلاغ الإدارة التنفيذية بذلك ويوافق المجلس على خطة رأس المال السنوية وأي تغييرات في هيكل رأس مال المصرف.

31. اعتماد النظم السليمة لإدارة المخاطر ومراقبتها، بما في ذلك المخاطر للمعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة ESG والرقابة الداخلية وإدارة عمليات المصرف، وأن مجلس الإدارة مسؤولا عن ضمان استمرار إجراءات الرقابة والأمن المصرفي، بما في ذلك الوضع المالي للمصرف وسمعته ومسؤولية في تنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي، ويضمن مجلس الإدارة وجود أدوات وأنظمة مناسبة وفعالة لدمج الاستدامة والمخاطر المتعلقة بالمناخ في مخاطر المصرف والأنظمة التي تحدد جميع مخاطر المصرف وقياسها وإدارتها أو التخفيف من حدتها ومراقبتها.

32. يراقب مجلس الإدارة تنفيذ إدارة المخاطر وتقبل المخاطر، بما يضمن عدم تعرض المصرف لمخاطر عالية وإدارتها بحكمة، وتشمل مراقبة مجلس الإدارة لادارة المخاطر المخاطر البيئية، لا سيما تلك المتعلقة بشؤون تغير المناخ والمخاطر الاجتماعية ومخاطر الحوكمة، ويطلب مجلس الإدارة من إدارة المخاطر تحديد المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ وتحديد حجمها.

33. ضمان إدارة المصرف بما يتوافق مع جميع القوانين والضوابط المعمول بها والسياسات الداخلية للمصرف، وبالتوصية الى الادارة التنفيذية بتعميم السياسات والإجراءات الداخلية على جميع مستويات الموظفين، و مراجعتها وتحديثها بانتظام.

34. يتاكد مجلس الادارة من أن أهداف الاستدامة وسياساتها وأنشطتها يتم إبلاغها بوضوح في جميع أفرع المصرف وبشكل علني للمستثمرين وزبائن المصرف وأصحاب المصالح الآخرين.

35. ضمان بناء قدرات موظفي المصرف وتدريبهم سنويا على مستوى موظفي المصرف فيما يتعلق بالتدريبات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة والاثر المالي لتغير المناخ.

36. ضمان الامتثال للمعاييرالدولية بأنشطة المصرف وعملياته خاصة المتعلقة بإعداد التقارير المالية وغير المالية للشركات.
37. الموافقة على القوائم المالية الدورية والختامية وأرباح الأسهم وتخصيص الأسهم وقواعد التعامل في أسهم المصرف وأي تغيير كبير في السياسات أو الممارسات المحاسبية والإبلاغ عنها.
38. الموافقة على متطلبات إعداد التقارير السنوية لبطاقة الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة المؤسسية المصرفية بما في ذلك تقديم الأدلة المطلوبة ذات الصلة والإبلاغ عنها.
39. الموافقة على سياسة الأداء والمكافآت الخاصة بالمصرف وسياسة المكافآت الخاصة برئيس مجلس الإدارة واعضاء مجلس الادارة التنفيذيين واعضاء المجلس المستقلين. ويجب أن تضمن هذه السياسة دمج جدول أعمال الاستدامة في نظام تقييم أداء المصرف.
40. التأكد من أن المصرف يطبق نظاما قويا للرقابة الداخلية.
41. التأكد من تمتع أعضاء مجلس الإدارة بمجموعة من المهارات اللازمة للإدارة الفعالة والحكيمة للمصرف ويتطلب ذلك تدريبا سنويا وتطوير مهارات أعضاء مجلس الإدارة التي يجب الإبلاغ عنها في التقرير السنوي .
42. تعيين المدير المفوض للمصرف والموافقة على شروط تعيينه بعد ورود موافقة البنك المركزي العراقي .
43. موافقة المجلس على اختيارات المدير المفوض للمرشحين الذين سيشغلون المناصب القيادية في الإدارة التنفيذية، وتكون التعيينات في المناصب القيادية على أساس الجدارة، بما في ذلك المناصب(مدير إدارة المخاطر، وامين سر مجلس الإدارة) ويجب أن يتلقى المجلس تقريرا سنويا عن الأداء السنوي لهؤلاء المعينين الرئيسيين.
44. تشكيل خمس لجان تابعة لمجلس الإدارة (التدقيق، المخاطر، والترشيح والمكافآت، حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة)على أن تتألف من أعضاء مجلس الإدارة فقط، ويجب أن يوافق مجلس الإدارة على اختصاصات ونطاق عمل وعضوية كل لجنة من لجان مجلس الإدارة .
45. ان المجلس مسؤولا عن الإفصاح الدقيق والصادق والعادل للبنك المركزي العراقي، بما في ذلك تقارير بطاقة الأداء السنوية المقدمة إلى البنك المركزي العراقي وإلى المساهمين وأصحاب المصالح، ويجب على مجلس الإدارة الموافقة على الوثائق المطلوبة من قبل الجهات التنظيمية الخارجية، ويجب على مجلس الإدارة أن يكون مسؤولا عن إعداد تقارير دقيقة حول الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وان رئيس مجلس الادارة والمدير المفوض يوقعان على دقة أي تقارير تقدم إلى البنك المركزي العراقي بشأن الالتزام بدليل المعايير باعتبارها دقيقة بعد مراجعة وتوصية لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة.
46. المراجعة السنوية والمصادقة على الاستقلالية والكفاءة المبدئية والمستمرة لمراقب الحسابات الخارجي وكفاءته، و مجلس الإدارة يقدم توصياته إلى المساهمين بشأن تعيين أو إقالة المدقق الخارجي.
47. ضمان ألا تتجاوز مدة التعاقد مع شريك التدقيق الخارجي ومؤسسة التدقيق الخارجية مدة (5) سنوات، وفقا لقانون المصارف النافذ.
48. تمكين المدقق الخارجي من توضيح الأمور بشكل مباشر مع مجلس الإدارة ككل.
49. القيام من خلال توصيات لجنة التدقيق، بتعيين المدقق الداخلي والإشراف عليه وإقالته إذا لزم الأمر، وتحدد لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مكافأة المدقق الداخلي وتقيّم أداءه سنويا، ويقدم المدقق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
50. اعتماد ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما في ذلك إدارة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية للمصرف، ومراجعتها سنويا، ويصادق مجلس الإدارة في التقرير السنوي على كفاية الأنظمة، كما ان مجلس الإدارة يتاكد من قيام المدقق الداخلي بالتعاون مع المدقق الخارجي المستقل، بمراجعة هذه الأنظمة سنويا على الأقل.
51. التأكد من وجود واستخدام نظم معلومات إدارية وتقنية كافية وموثوقة تغطي جميع أنشطة المصرف.
52. نشر ثقافة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الجيدة في المصرف وحث جميع الموظفين والإدارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور الدورات التدريبية في هذا الصدد، مع ضمان تشجيع المصرف لعملائه على تطبيق ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في مؤسساتهم.
53. التأكد من تضمين السياسة الائتمانية للمصرف شرط تطبيق ممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الجيدة في المصرف لعملائه من الأفراد والمؤسسات.

54. اتخاذ التدابير للفصل بين سلطات المساهمين الذين لديهم" حصة مؤهلة "من جهة و"الإدارة التنفيذية "من جهة أخرى، وذلك لتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الجيدة وإيجاد الآليات المناسبة للتخفيف من تأثير المساهمين ذوي" الحيازة المؤهلة .

55. اعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف الذي يحدد التسلسل الإداري والمسؤوليات الواضحة.

56. وضع خطة تعاقب معتمدة لمجلس الإدارة لضمان التجديد، وخطة تعاقب للرئيس التنفيذي ولمناصب الإدارة التنفيذية الرئيسية، ويجب مراجعة خطط التعاقب على أساس سنوي.

57. التأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالضوابط والمسؤوليات الرسمية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال والموقع الإلكتروني لمكتب مكافحة غسل الأموال، وتقتضي الالتزامات إجراء مراجعة يومية وتجميد لأموال الأشخاص المدرجين في قائمة الإرهابيين وإبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فورا.

58. إنشاء عملية تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة واعضاءه ولجانه بالنسبة للأهداف المحددة، وتقديم تقرير موجز عن النتائج وما يترتب على ذلك من خطط تحسين مجلس الإدارة واعضاء المجلس في التقرير السنوي.

59. ضمان تنفيذ قرارات الهيئة العامة.

60. الإشراف على السياسات والعمليات والتأكد من وجود سياسات وعمليات للإفصاح العام عن جميع الشؤون الجوهرية للسوق بجودة عالية وفي الوقت المناسب وبدقة، بما في ذلك شؤون حوكمة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمساهمين وأصحاب المصالح ولشفافية عمليات المصرف.

61. إتاحة تقرير سنوي شامل للمساهمين وأصحاب المصالح ويتضمن القوائم المالية الكاملة للمصرف.

62. تطوير سياسة واجراءات الاتصال والعمليات التي تتطلب سلطة مجلس الإدارة للإيداعات والإيداعات التنظيمية الرئيسية والاختصاصات الأخرى، وموافقة مجلس الإدارة على النشرات والبيانات والإصدارات الصحفية المهمة.

63. التأكد من أن المصرف يوفر للبنك المركزي العراقي المعلومات الحالية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والهيئات العامة والإدارات التنفيذية للمصرف المؤسسات التابعة له داخل العراق وخارجها، وينبغي توفيرها على الأقل على أساس نصف سنوي وعند حدوث تعديلات.

64. ضمان مراعاة المخاطر للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية كجزء من عمليات الاعتماد والموافقة على الائتمان المصرفي.

- **بيانات المجلس / يؤكد المجلس ما يلي :**

1. مسؤوليته عن تطبيق سياسات وممارسات دليل المعايير البيئية و الحوكمة المؤسسية الجيدة وان المجلس والادارة التنفيذية على دراية تامة بمتطلبات هذ الدليل.
2. ان احدى الادوار والمهام التي عاتقه هو الاشراف على عمل الادارة التنفيذية ووضع الخطة الاستراتيجية وان الادارة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية والتقارير المقدمة الى المجلس .
3. ان (القيم الجوهرية ومدونة السلوك الوظيفي) للمصرف يوضحان خطوط للمسؤولية والمساءلة عن جميع انشطة المصرف بما في ذلك الثقافة والنزاهة والسلوك المهني. وان تقوم الادارة التنفيذية بنشرها في الموقع الالكتروني للمصرف.
4. الاستمرار بتطبيق التعليمات الواردة من البنك المركزي العراقي بانتخاب اعضاء المجلس في الهيئة العامة وان لايقل عدد الاعضاء عن (7) اعضاء وان لاتستمر عضويتهم لاكثر من (8) ثمان سنوات واستيفاء جميع الاعضاء للمتطلبات القانونية الاساسية.
5. تطبيق المباديء التي انتهجها في تشكيلة المجلس والادوار المناطة لكل عضو من خلال تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس وتسمية اعضاءها من اعضاء المجلس واناطة المسؤوليات والمهام لكل عضو حسب عضويته في اللجان ومتابعة اعمال هذه اللجان بكل دقة .
6. فصل مهامه والاداور الرئيسية والمسؤوليات عن مهام الادارة التنفيذية وبما يتماشى مع متطلبات ومواد دليل المعايير.
7. القيام بمتابعة الادارة التنفيذية بتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي صادق عليها وكذلك على الخطة التشغيلية وعلى المدير المفوض تقديم تقرير شهري الى المجلس يوضح فيه المنجز وغير المنجز من الخطة وبيان اسباب ذلك لوضع المعالجات لها .
8. يؤكد رئيس المجلس بدعمه القيم الاساسية للمصرف والتاكيد على مشاركة اعضاءه بدورات تدريبية في الحوكمة وان تقوم الادارة التنفيذية باشراك موظفي الادارات والاقسام والفروع في هذه الدورات.

9. اعترافه بمسؤوليته عن سمعة المصرف ومراقبته والامتثال لجميع القوانين واللوائح والارشادات والسياسات الداخلية ذات الصلة.
10. قيام الادارة التنفيذية بالالتزام بالمعايير الدولية في جميع انشطة المصرف وعملياته وتكليف لجان المجلس بتقديم تقرير شهري يبين فيه مدى قيام الادارة التنفيذية بتطبيق هذه المعايير.
11. قيام لجنة الترشيحات بالتنسيق مع قسم الموارد البشرية باعداد خطة احلال للمجلس والادارة التنفيذية وللجان المجلس وتتم مراجعتها سنويا .
12. قيام لجنة الترشيحات بتقديم التوصيات اللازمة الى المجلس بشان سياسة المكافات بما تتماشى مع تحقيق اهداف المصرف وتشرف على تنفيذها من قبل الادارة التنفيذية .
13. استمرار الادارة التنفيذية بالاطلاع وبشكل يومي على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ولجنة تجميد اموال الارهابيين .
14. قيام لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بتقديم تقييم سنوي للمجلس وخطة عمل لتحسين النقاط التي تحتاج الى تطوير.
15. العمل بمدونة السلوك الوظيفي المطبقة من المجلس والموظفين تتضمن سياسات تتطلب سرية المعلومات والتي تظهر سلوكيات مقبولة وغير مقبولة .
16. قيام لجنة التدقيق برفع توصياتها للمجلس بخصوص المدقق الخارجي لدى تعيينه لغرض مناقشة ذلك في اجتماعات المجلس ومن ثم رفع التوصيات الى الهيئة العامة للمصادقة على تعيينه.
17. استمرار لجنة التدقيق بالاجتماع مع المدقق الخارجي والاشراف عليه والتحقق من استقلاليته وان ترفع توصياتها للمجلس بخصوص تنفيذ الادارة التنفيذية توصيات المدقق الخارجي .
18. قيام لجنة المخاطر بتحديث سياسة المخاطر بحيث تتضمن وتسمح بالتحقيق في المخالفات والمعاقبة عليها وكذلك مراجعة انشطة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .
19. قيام لجنة المخاطر برفع توصياتها على السيناريوهات المستخدمة لاختبارات الضغط للمصادقة عليها ايضا في المجلس وعرض نتائج اختبارات الضغط لمناقشتها في اجتماعات المجلس
20. قيام لجنة المخاطر بمراجعة السياسة الائتمانية والاشراف على تنفيذها والالزام بقرارات لجنة بازل.
21. ضرورة الاستمرار بالمراجعة السنوية لفعالية ممارسات ادارة المخاطر وانظمة الرقابة الداخلية ورفع تقرير بذلك ضمن التقرير السنوي للمصرف لغرض اطلاع الهيئة العامة والمساهمين عليه.
22. نشر التقارير الفصلية المتعلقة بعمليات المصرف في موقع المصرف .
23. يتضمن التقرير السنوي الهيكل التنظيمي للمصرف وملخص انشطة كل لجنة من لجان المجلس.
24. اينشر التقرير السنوي باللغتين العربية والانكليزية في موقع المصرف.
25. استمرار الادارة التنفيذية بتطوير البيانات المالية والتقيد باحدث معايير التقارير المالية الدولية.
26. الالتزام بجميع قوانين وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي .
27. يتضمن القسم المخصص للحوكمة في موقع المصرف الالكتروني وكذلك في التقرير السنوي يتضمن مسؤولية مجلس الادارة عن حوكمة المصرف .
28. تنشر مواثيق لجان المجلس ، نسخة مدونة السلوك الوظيفي ، سياسة الابلاغ عن المخالفات ، سياسة تضارب المصالح في موقع المصرف الالكتروني ،كما يؤكد السيد رئيس المجلس بان تقوم الادارة التنفيذية باعلام البنك المركزي العراقي عن اي معلومات جوهرية مهمة تخص عمل المصرف ، بالاضافة الى ذلك يؤكد المجلس بان يتضمن التقرير السنوي بيانا واضحا باسماء المساهمين الذين يمتلكون 1% أو اكثر من الاسهم وهوية المساهم الذي يمتلك 5% أو اكثر من الاسهم ، وان يؤخذ بنظر الاعتبار مصالح المودعين والمساهمين واصحاب المصلحة المعنيين الاخرين في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به ، ونشر معلومات عن المساهمين في الموقع الالكتروني للمصرف والتوصية بقيام لجنة الترشيحات باعداد سياسة ترشيح وتعيين اعضاء جدد للمجلس للمصادقة عليها وتنفيذها وان تنشر هذه السياسة في موقع المصرف.

- **واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة**

بعد اجراء انتخابات لأنتخاب مجلس ادارة جديد خلال اجتماع الهيئة العامة للمصرف بتاريخ 2024/7/4 اختار مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ 2024/7/9 رئيسا لمجلس الادارة من بين أعضائه عيينه وتتلخص واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الادارة :

1- قيادة المصرف وضمان ترسيخ ثقافة المصرف داخل المصرف والكيانات التابعة له، ووحدات الأعمال التابعة له، وتعزيز افضل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في المصرف والمؤسسات التابعة له وفي مجلس الإدارة.

2- يترأس رئيس مجلس الإدارة (لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة) التابعة لمجلس الإدارة، وتتولى اللجنة مراجعة التقرير السنوي والتوصية إلى مجلس الإدارة بشأن الالتزام بدليل المعايير.

3- قيادة مجلس الإدارة وضمان فعاليته الشاملة، وقيادة البرامج التعريفية والتقييمية والتطويرية لمجلس الإدارة لضمان فعالية المجلس.

4- أن يكون عضو مجلس ادارة غير تنفيذي ومستقلا في مجلس الإدارة وأن يتحلى بالحكم الموضوعي .

5- أن يكون لديه سلطة التصرف والتحدث نيابة عن مجلس الإدارة اثناء اجتماعات المجلس، بما في ذلك التعامل مع المدير المفوض بطريقة منفتحة وبناءة، ويقدم تقريرا إلى مجلس الإدارة بشأن الشؤون التي تحدث بين الاجتماعات.

6- تمثيل وجهة نظر مجلس الإدارة والمصرف أمام أصحاب المصالح، المساهمين ،الجهات التنظيمية ،المجتمع، وضمان التواصل الفعال معهم.

7- ضمان تركيز مجلس الإدارة على القضايا الاستراتيجية.

8- تسهيل إقامة علاقة بناءة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي المصرف.

9- تشجيع أعضاء مجلس الإدارة بالتعبير عن آرائهم والمناقشة وتقبل وجهات النظر المختلفة والتصويت المتنوع على هذه القضايا.

10- التعاون مع أعضاء مجلس الإدارة، لوضع جدول أعمال لكل اجتماع لمجلس الإدارة، وضمان تركيز جداول أعمال المجلس على الاستراتيجية والأداء والإدارة السليمة ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، ويجب أن تكون قضايا نزاهة الأعمال على جداول أعمال الاجتماعات كبند منتظم.

11- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بتزويد جميع أعضاء مجلس الإدارة بمعلومات دقيقة وواضحة وعالية الجودة وفي الوقت المناسب لتمكين اتخاذ القرارات السليمة.

12- التأكد من تحديد مجلس الإدارة لطبيعة ومدى تقبل المخاطر المصرفية وعدم وجود عوائق أمام رقابة مجلس الإدارة على المخاطر.

13- التأكد من توقيع جميع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات.

14- ضمان تخطيط التعاقب الوظيفي في تشكيل مجلس الإدارة ولجان المجلس.

15- تحديد وضمان متطلبات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بتطويرهم المستمر وخبراتهم وتدريبهم وتعليمهم، ويجب على رئيس مجلس الإدارة أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة الجدد حضور برنامج توجيهي قبل أول اجتماع لمجلس الإدارة أو بعده بفترة وجيزة من أجل فهم استراتيجيات المصرف وعملياته.

16- التنسيق مع امين سر مجلس المصرف فيما يتعلق بمتطلبات مجلس الإدارة من المعلومات.

17- دعوة البنك المركزي العراقي إلى حضور اجتماعات الهيئة العامة وإرسال جدول أعمال الاجتماع، قبل خمسة عشر 15 يوما على الأقل، لتمكين البنك المركزي من تسمية ممثلين له في الاجتماع.

18- التأكد من إبلاغ البنك المركزي العراقي بأي معلومات جوهرية.

- **اجتماعات مجلس الإدارة**

1- حقق مجلس الإدارة عددا كافيا من الاجتماعات خلال سنة 2024 بالاضافة قيام لجانه بتحقيق الاجتماعات ضمن مهامها وميثاقها وكما سيرد تفاصيلها لاحقا ، وتم إعداد تقويم سنوي لاجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس وبنود جدول الأعمال الرئيسية في هذه الاجتماعات وتعميمه في بداية كل سنة، وشملت موضوعات دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية جزءً منتظما من جدول أعمال المجلس ومناقشاته

2- حضر أعضاء مجلس الإدارة كافة جميع اجتماعات المجلس شخصيا وقد عقد مجلس الادارة اجتماعاته في المقر الرئيسي للمصرف وبتحقيق النصاب القانوني .

3- تم تقديم جدول الأعمال والمستندات والوثائق الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة إلى أعضاء المجلس قبل فترة مناسبة من موعد الاجتماع، وتضمنت جداول الأعمال مناقشة منتظمة للقضايا الاستراتيجية، بما في ذلك الجوانب الخاصة بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية واعتمدت قرارات مجلس الإدارة بتصويت أغلبية الحاضرين في الاجتماع، مع ترجيح صوت رئيس مجلس الإدارة في حالة التعادل.

4- جميع قرارات مجلس الإدارة تم ذكرها بوضوح في محاضر مجلس الإدارة، و تم مراجعة محاضر المجلس والموافقة عليها من قبل جميع الأعضاء ، وتعد محاضر مجلس الإدارة وسيلة توثيق معتمدة للاجتماعات، بالإضافة إلى ذلك يقوم أمين سر مجلس الإدارة بالتوقيع على محضر الاجتماع، و تحمل المحاضر ختم المصرف و ان مجلس الإدارة تحمل المسؤولية عن قراراته وعن النتائج المترتبة عليها.

5- استحدث المجلس وحدة امانة سر المجلس برئاسة امين المجلس وتوفير كادر متمرس لأدارة محاضر مجلس الادارة ولجانه والاحتفاظ بها .

6- قدمت الإدارة التنفيذية المعلومات التفصيلية وجدول الأعمال إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل فترة مناسبة من انعقاد اجتماع مجلس الادارة ، مع قيام رئيس مجلس الإدارة التحقق من كفاية الوثائق الخاصة بالاجتماع قبل تعميمها على أعضاء مجلس الإدارة.

- **الإطار العام للجان مجلس الإدارة** : تاتي اهمية تشكيل مجلس الإدارة للجنة المعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة لدعم إشرافه على الجوانب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وقضايا المناخ، وقد يكون للجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة أيضا مسؤوليات محددة تتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وقضايا المناخ.

ونظرا لأهمية تقنية المعلومات بالنسبة للأعمال والأنشطة المصرفية، فقد انشأ مجلس الإدارة لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات لدعم إشراف المجلس على البنية التحتية لتقنية المعلومات في المصرف واستراتيجيات الرقمنة، والأنظمة التقنية وعمليات الاتصالات والبيانات. ويصادق المجلس على توصيات اللجان المنبثقة ، من غير المعتاد أن يمنح مجلس الإدارة سلطة اتخاذ القرار إلى لجنة تابعة لمجلس الإدارة، ولا يمكن لمجلس الإدارة إلغاء المسؤولية عن متطلبات الحوكمة التي تتولاها لجان مجلس الإدارة.

- **لجان مجلس الإدارة** : تم تشكيل اللجان التالية بموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومتطلبات العمل المصرفي(**لجنة التدقيق ، لجنة المخاطر ، لجنة حوكمة تقنية المعلومات ، لجنة الترشيح والمكافآت ، لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة)** .

1. تم تعين أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة فقط، ويتم دعوة الإدارة التنفيذية للحضور للمشاركة في اجتماعات لجان المجلس وليس لها صلاحية التصويت في هذه الاجتماعات.
2. عين مجلس الإدارة رئيس لكل لجنة من لجان المجلس و مراعاة الأحكام والفقرات المنصوص عليها بدليل المعايير البيئية والادتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة.
3. حدد مجلس الإدارة ويعتمد لكل لجنة ميثاق عمل يتضمن الغرض والدور والسلطة والتشكيل لتلك اللجنة، وتم نشر مواثيق لجان مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للمصرف ومراجعتها سنويا.
4. تجتمع كل لجنة من لجان مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل سنويا، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك للوفاء بمسؤولياتها، وتقدم كل لجنة تقرير بشكل فصلي على الأقل إلى مجلس الإدارة عن اجتماعات اللجنة والمواضيع التي تتناولها، أو في اجتماع مجلس الإدارة التالي الذي يعقده المجلس بشأن الجوانب المهمة.
5. تم منح الحق لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين حضور اجتماعات اللجان، ويتلقون جدول إعمال الاجتماع عند الطلب.
6. تتوافرالموارد الكافية لجميع لجان مجلس الإدارة ، وفقا لما تحدده اللجنة، لتعمل بفعالية.
7. لجان مجلس الإدارة تقوم باجراء مراجعة سنوية لأنشطتها.
8. للجان مجلس الإدارة حرية الوصول إلى الإدارة وتزويدها بالمعلومات الكافية من الإدارة، والحصول على الدعم الاستشاري الخارجي ذي الصلة والضروري بموافقة مجلس الإدارة.

9. يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن أعضاء كل لجان مجلس الإدارة مع ملخص عن اعمال كل لجنة.
10. تولى رئاسة لجان مجلس الإدارة عضو مجلس ادارة مستقل غير تنفيذي، و جميع أعضاء اللجان من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، و يتمتعوا بالمهارات أو الخبرات المناسبة لأعمال تلك اللجان.

- **تنظيم أعمال لجان المجلس**

1. عقدت اللجان اجتماعات دورية وفقا للتعليمات الواردة بدليل المعايير ووفقا لطبيعة ونشاط كل لجنة .
2. تولى مقرر وموظفي وحدة امانة السر بمهام مقرري لجان المجلس وتسجيل محاضر اجتماعاتها والتوصيات المقدمة إلى مجلس الإدارة وكنت محاضر اجتماعات لجان مجلس الإدارة متاحة لأعضاء المجلس وأمين سر مجلس الادارة.
3. عمم مقرر اللجنة جدول الأعمال ووثائق الاجتماع على أعضاء اللجنة قبل فترة مناسبة من موعد انعقاد الاجتماع.
4. جميع اجتماعات لجان مجلس الادارة اقترنت باكتمال النصاب القانوني .
5. كل رؤساء اللجان يرفعون التوصيات المتخذة خلال اجتماع اللجنة، إلى مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها.
6. تُنشر جميع مواثيق لجان مجلس الإدارة وتكون متاحة على الموقع الإلكتروني للمصرف.

اختيار وتعيين المدير المفوض

1- التزم مجلس الإدارة بتعيين احد اعضاءه لمنصب المدير المفوض للمصرف وهو ليس رئيسا لمجلس الإدارة بنفس الوقت.
2- تتوفر في المدير المفوض الشروط والأحكام الآتية على الأقل:
أ- يستوفي جميع المتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون المصارف رقم 94 لعام 2004 وقانون الشركات النافذ.
ب- التفرغ التام لإدارة العمليات المصرفية اليومية.
ت- يتمتع بالنزاهة والسمعة الحسنة ويتمتع بخبرة فعلية في الإدارة التنفيذية للمصارف وفقا لقواعد وأنظمة المصرف.
3- المدير المفوض حاصل على شهادة الدكتوراه في المصارف والتمويل.
4- المدير المفوض مسؤولا عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في حدود الصلاحيات الممنوحة له بموجب تفويض مجلس الإدارة.

- **واجبات ومسؤوليات أمين سر مجلس الإدارة:**

تم تعيين أمين سر مجلس الادارة من قبل مجلس الادارة ويخضع أمين السر للمساءلة أمام مجلس الإدارة من خلال رئيس المجلس، ويتم تعيينه أو إعفاؤه بقرار من المجلس بأكمله، كما تم استحداث وحدة امانة سرالمجلس برئاسته ،

- **مهارات امين سر مجلس الادارة**

1- التواصل المحترم والدبلوماسي والفعال
2- الاستماع النشط
3- ابراز القضايا وخاصة المتعلقة بمخاطر السمعة ، وصف المخاوف والمصالح المشتركة ، ايجاد الحلول البديلة ، احترام الاسرار ، تقدير جميع الاطراف ، الاختلاف البناء ، التركيز على الاساليب ذات العقلية التجارية

- **مهام امين سر مجلس الادارة**

1- تقديم المعلومات إلى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بشأن دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
2- الحفاظ على أنظمة المعلومات والعمليات اللازمة لمجلس الإدارة لأداء دوره وتحقيق هدف المصرف واستراتيجيته والالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
3- حضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة ، والاحتفاظ بسجل للمناقشات الرئيسية والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على قرارات مجلس الإدارة، مع اعتماد التسجيل الصوتي والمرئي أو أي طريقة أخرى مناسبة لضمان تسجيل دقيق لاجتماع مجلس الإدارة، ويتولى أمين سر مجلس الإدارة تسجيل الحضور وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والمصادقة عليها وضمان توقيع أعضاء المجلس على المحاضر، ويصبح المحضر بعد ذلك سجلا قانونيا للاجتماع.
4- تقديم المستندات والوثائق ذات الصلة بجدول الأعمال إلى مجلس الإدارة بعد موافقة رئيس المجلس.
5- تقديم الدعم لكل لجنة من لجان مجلس الإدارة من خلال تنظيم الاجتماعات وتعميم المستندات والوثائق وإدارة المحاضر والسجلات.

6- تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بالبرنامج التعريفي بما في ذلك المستند الخاص بحوكمة المصرف، وواجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة، والمتطلبات القانونية والتنظيمية، وخطاب التعيين، ومواعيد الاجتماعات، ونسخة من جميع القوانين والضوابط المطبقة على المصرف.
7- تنظيم التقويم السنوي لمجلس الإدارة ومواعيده واجتماعاته بموافقة رئيس المجلس.
8- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات، والتأكد من تنفيذ قرارات مجلس الإدارة واللجان الصادرة عن المجلس.
9- استلام تقارير لجان المجلس ورفعها إلى مجلس الإدارة.
10- إدارة نظام الأرقام المتسلسلة لقرارات مجلس الإدارة طوال العام لضمان وجود رقم فردي لكل قرار.
11- ضمان الامتثال لجميع المتطلبات القانونية المتعلقة بشؤون مجلس الإدارة، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات اجتماعات الهيئة العامة.
12- تزويد البنك المركزي العراقي بمحاضر الاجتماعات المصادق عليها من قبل أعضاء المجلس.
13- إعداد وتنظيم اجتماعات الهيئة العامة والاتصال بالمساهمين وإصدار الدعوات لهم والى لبنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات.
14- الاحتفاظ ببيانات المساهمين الحالية والافصاحات الخاصة بمصالح أعضاء مجلس الإدارة.
15- التأكد من حضور أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء الأساسيين في الإدارة التنفيذية ومراقب الحسابات الخارجي لاجتماعات الهيئة العامة.

تم تشكيل اللجان بموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ومتطلبات العمل المصرفي ولقد ادت لجان مجلس الإدارة دورا مهما في مساندة مجلس الإدارة في ممارسة سلطاته وعمليات اتخاذ القرارات.

- **الإطار العام للجان مجلس الإدارة**

1. للمصرف (لجنة تدقيق، ولجنة مخاطر، ولجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، ولجنة الترشيح والمكافآت، ولجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة).
2. شكل مجلس الإدارة لجنة المعاييرالبيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة لدعم إشرافه على الجوانب المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وقضايا المناخ، وان للجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة أيضا مسؤوليات محددة تتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وقضايا المناخ.
3. نظرا لأهمية تقنية المعلومات بالنسبة للأعمال والأنشطة المصرفية، شكل مجلس الإدارة لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات لدعم إشراف المجلس على البنية التحتية لتقنية المعلومات في المصرف واستراتيجيات الرقمنة، والأنظمة التقنية وعمليات الاتصالات والبيانات.
4. يصادق المجلس على توصيات اللجان المنبثقة ، ويلتزم مجلس الإدارة مسؤوليته عن متطلبات الحوكمة التي تتولاها لجان مجلس الإدارة.

5. لجان مجلس الإدارة تراجع أنشطة وعمليات المصرف نيابة عن مجلس الإدارة، وتقدم توصياتها للمجلس لاتخاذ القرار
6. قام مجلس الإدارة بتعيين أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من تشكيلة أعضاء مجلس الإدارة فقط مع استضافة الإدارة التنفيذية لحضور والمشاركة في اجتماعات لجان المجلس دون منحها حق التصويت في هذه الاجتماعات.
7. عيّن مجلس الإدارة رئيس لكل لجنة من لجان المجلس .
8. حدد مجلس الإدارة لكل لجنة ميثاق عمل يتضمن الغرض والدور والسلطة والتشكيل لتلك اللجنة.
9. التزمت كل لجنة من لجان مجلس الإدارة بتحقيق الاجتماعات المنصوص عليها في دليل المعايير البيئية والحوكمة المؤسسية والاستدامة او كلما دعت الضرورة إلى ذلك للوفاء بمسؤولياتها، مع قيام كل لجنة بتقديم تقرير بشكل فصلي إلى مجلس الإدارة عن اجتماعات اللجنة والمواضيع التي تتناولها.
10. تتوافر لجميع لجان مجلس الإدارة الموارد الكافية، وفقا لما تحدده اللجنة، لتعمل بفعالية.
11. اتيحت للجان مجلس الإدارة الوسيلة التي يتم من خلالها تزويدها بالمعلومات الكافية من الإدارة.
12. يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن أعضاء كل لجان مجلس الإدارة مع ملخص عن اعمال كل لجنة.
13. تم اختيار اعضاء مجلس الادارة لرئاسة لجان مجلس الإدارة من المستقلين غير تنفيذين، وأن جميع أعضاء اللجان من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، و يتمتعون بالمهارات أو الخبرات المناسبة لأعمال تلك اللجان.

6- مجلس الإدارة يوضع سياسات وإجراءات لفهم متطلبات هذا الدليل ودعمه، وتوفير برامج تطوير لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

7- اعتماد مجلس الإدارة ومراقبة تنفيذ مدونة قواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح المطبقة على جميع أعضاء مجلس الإدارة وموظفي المصرف، ونشر مدونة قواعد السلوك الوظيفي وسياسات تضارب المصالح على الموقع الإلكتروني للمصرف.

8- مجلس الإدارة مسؤولا عن ضمان إنشاء وتدريب والحفاظ على فريق من الأشخاص ذوي الدراية في مجال الحوكمة المؤسسية وفي تطورات الاستدامة والمخاطر المتعلقة بالمناخ وفي إعداد التقارير المؤسسية وتطبيق دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ويكون الفريق مسؤولا أمام مجلس الإدارة من خلال المدير المفوض عن التقييم الدقيق للالتزام دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والإبلاغ عن الالتزام بها بالشكل والطريقة التي يطلبها البنك المركزي العراقي، وان مجلس الإدارة مسؤولا عن دعم الفريق من خلال توفير السلطة والموارد والأنظمة للحصول على المعلومات لتمكين إعداد التقارير الدقيقة.

9- يقوم المصرف بتقديم التقارير إلى البنك المركزي العراقي بشأن الالتزام بمتطلبات دليل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية المصارف من قبل أفراد غير مدربين وغير متمرسين في هذه المعايير، وتقوم لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة دقة التقارير المقدمة إلى البنك المركزي العراقي بشأن الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ، وأن هذه التقارير موقعة من المدير المفوض ورئيس مجلس الإدارة ويشهدان على دقة التقارير .

10-مجلس الإدارة يضمن أن يكون لدى المصرف وموظفيه المعلومات والمهارات والتقنيات اللازمة لإعداد التقارير الدقيقة المطلوبة بشأن الالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

11- يقوم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التأكد من دمج التقارير المتعلقة بالالتزام بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الأنشطة السنوية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وفي استراتيجيات المصرف وسياساته وممارساته.

12- تنشر ادارة المصرف دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف والوثائق الرئيسية الأخرى على موقعها الإلكتروني للاطلاع العام والتأكد من تحديثها ومراجعتها بانتظام وفهمها من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين.

13- ادارة المصرف تتعاون مع مراكز الحوكمة المؤسسية أو غيرها للحصول على التدريب والاستشارات والمساعدة في تلبية المتطلبات الواردة بدليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وفقا لأفضل الممارسات في مجال. ESG

14- يقوم المصرف بتطوير ونشر ميثاق مجلس الإدارة وتحديثه سنويا والمعتمد من مجلس الإدارة، والذي يحدد أدوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والرئيس والأدوار الرئيسية الأخرى لمجلس الإدارة ويتضمن الميثاق:

اعضاء مجلس الادارة (الاصليين) للفترة من 2024/1/1 ولغاية 2024/5/8

ت	الأسم	المواليد	عدد الاسهم ونسبة المساهمة	الجنسية	التحصيل الدراسي	اللجان المشارك بها
1	د.هميلة عبد الستار جمعة رئيس مجلس الادارة	1981	18,697,000	عراقية	دكتواره مالية ومصرفية	رئيس لجنة المعايير
2	طلال عبد السلام سليمان نائب رئيس مجلس الادارة	1962	49,000	عراقية	بكلوريوس انكليزي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة المخاطر
3	د.غازي حسن محمد شريف المدير المفوض	1958	2,800	عراقية	دكتواره في المصارف والتمويل	ان حضور المدير المفوض في اجتماعات لجان المجلس كونه يمثل الادارة التنفيذية وهو ليس عضوا باي لجنة تابعة لمجلس الادارة
4	مارون سعيد منصور	1956	2,800	عراقية	بكلوريوس ادارة واقتصاد	رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات
5	حيدر زكريا صالح	1986	2,800	عراقية	بكلوريوس هندسة حاسبات	عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيحات والمكافات
6	عمار عيسى كريم	1973	2,800	عراقية	بكلوريوس ادارة واقتصاد	رئيس لجنة التدقيق
7	منهل خليل ابراهيم	1956	1,400,000	عراقية	بكلوريوس قانون	

اعضاء مجلس الادارة (الاحتياط) للفترة من 2024/1/1 ولغاية 2024/5/8

ت	الأسم	المواليد	عدد الاسهم ونسبة المساهمة	الجنسية	التحصيل الدراسي
1	بهاء خيري عبد الرزاق	1972	30,800	عراقية	دبلوم فني
2	عمر خليل مبارك	1967	2,800	عراقية	بكلوريوس ادارة
3	عماد اسماعيل ابراهيم	1958	2,800	عراقية	ماجستير تسويق
4	عصام ياسين حمه	1963	63,000	عراقية	بكلوريوس آداب
5	صلاح عامر كريم	1982	2,800	عراقية	بكلوريوس ادارة اعمال
6	حسين علي ناعس	1976	2,800	عراقية	بكلوريوس علوم حاسبات

اعضاء مجلس الادارة (الاصليين) للفترة من 2024/7/4 ولغاية 2024/12/31

ت	الأسم	المواليد	عدد الاسهم ونسبة المساهمة	الجنسية	تاريخ موافقة البنك المركزي العراقي	التحصيل الدراسي	اللجان المشارك بها
1	ره نج هاشم محمد رئيس مجلس الادارة	1984	35,000,000 % 0.0001	عراقية	2024/11/19	ماجستير مالية ومحاسبة	رئيس لجنة المعايير رئيس لجنة الائتمان العليا عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافات
2	فريد صالح حمد أمين نائب رئيس مجلس الادارة	1955	35,000,000 % 0.0001	عراقية	2024/11/19	بكلوريوس قانون	رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة المعايير عضو لجنة المخاطر
3	د.غازي حسن محمد شريف المدير المفوض	1958	35,000,000 % 0.0001	عراقية	2024/9/23	دكتوراه في المصارف والتمويل	ان حضور المدير المفوض في اجتماعات لجان المجلس كونه يمثل الادارة التنفيذية وهو ليس عضوا باي لجنة تابعة لمجلس الادارة
4	مارون سعيد منصور	1956	35,000,000 % 0.0001	عراقية	2024/9/23	بكلوريوس ادارة واقتصاد	رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة الائتمان العليا
5	بيار كريم سعدي	1990	35,000,000 % 0.0001	عراقية	2024/12/9	بكلوريوس هندسة حسابات	رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافات عضو لجنة المخاطر
6	طلال عبد السلام سليمان	1962	35,000,000 % 0.0001	عراقية	2024/9/23	بكلوريوس انكليزي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الائتمان العليا
7	رابه ر عبد الجبار رشيد	1985	35,000,000 % 0.0001	عراقية	2024/11/19	دبلوم عالي رياضيات	عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات

اعضاء مجلس الادارة (الاحتياط) للفترة من 2024/7/4 ولغاية 2024/12/31

ت	الأسم	المواليد	عدد الاسهم ونسبة المساهمة	تاريخ موافقة البنك المركزي العراقي	الجنسية	التحصيل الدراسي
1	ريدار تحسين إسماعيل	1984	35,000,000 % 0.0001	موافقة مبدئية 2024/5/30 وبانتظار الموافقة النهائية	عراقية	بكلوريوس هندسة برمجيات
2	سلمان صباح عبد خضر	1985	35,000,000 % 0.0001	موافقة مبدئية 2024/5/30 وبانتظار الموافقة النهائية	عراقية	بكلوريوس اجتماعيات
3	خالد ياسين كاظم	1955	35,000,000 % 0.0001	موافقة مبدئية 2024/5/30 وبانتظار الموافقة النهائية	عراقية	دكتوراه محاسبة
4	فرمان سعيد صديق	1987	35,000,000 0.000 % 1	2024/11/19	عراقية	ماجستير قانون دولي
5	حيدر زكريا صالح	1986	35,000,000 % 0.0001	2024/11/19	عراقية	بكلوريوس هندسة حاسبات
6	به رزي آزاد جلال	1987	35,000,000 % 0.0001	موافقة مبدئية 2024/5/30 ولم تحصل الموافقة النهائية	عراقية	بكلوريوس هندسة

- **نشاط الهيئة العامة ومجلس الادارة ولجان مجلس الادارة لسنة 2024**

اعضاء مجلس الادارة (الاصليين) للفترة من 2024/1/1 ولغاية 2024/5/8

ت	الأسم	اللجان المشارك بها	عدد الاجتماعات المشارك بها
1	د.هميلة عبد الستار جمعة رئيس مجلس الادارة	 رئيس لجنة المعايير	5 / مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 1
2	طلال عبد السلام سليمان نائب رئيس مجلس الادارة	 رئيس لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة المخاطر	5 / مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 1 1 5 1 2
3	د.غازي حسن محمد شريف المدير المفوض	ان حضور المدير المفوض في اجتماعات لجان المجلس كونه يمثل الادارة التنفيذية وهو ليس عضوا باي لجنة تابعة لمجلس الادارة	5 / مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة
4	مارون سعيد منصور	 رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات	5 / مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 2 1 5 1 1
5	حيدر زكريا صالح	 عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيحات والمكافات	5 / مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 2 1 1
6	عمار عيسى كريم	 رئيس لجنة التدقيق	5 / مجلس الادارة 1 / الهيئة الهامة 5
7	منهل خليل ابراهيم		5 / مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة

اعضاء مجلس الادارة (الاحتياط) للفترة من 2024/1/1 ولغاية 2024/5/8

ت	الأسم	اللجان المشارك بها	عدد الاجتماعات المشارك بها
1	بهاء خيري عبد الرزاق	-	-
2	عمر خليل مبارك	-	-
3	عماد اسماعيل ابراهيم	-	-
4	عصام ياسين حمه	-	-
5	صلاح عامر كريم	-	-
6	حسين علي ناعص	-	-

اعضاء مجلس الادارة (الاصليين) للفترة من 2024/7/4 ولغاية 2024/12/31

ت	الأسم	اللجان المشارك بها	عدد الاجتماعات المشارك بها
1	ره نج هاشم محمد رئيس مجلس الادارة	 رئيس لجنة المعايير رئيس لجنة الائتمان العليا عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافات	10/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 4 1 2 2
2	فريد صالح حمد أمين نائب رئيس مجلس الادارة	 رئيس لجنة التدقيق عضو لجنة المعايير عضو لجنة المخاطر	10/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 15 1 3
3	د.غازي حسن محمد شريف المدير المفوض	حضر المدير المفوض الكثير من اجتماعات لجان المجلس كونه يمثل الادارة التنفيذية وهو ليس عضوا باي لجنة تابعة لمجلس الادارة	10/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة
4	مارون سعيد منصور	 رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة الائتمان العليا	10/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 5 2 15 5 1
5	بيار كريم سعدي	 رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة الترشيح والمكافات عضو لجنة المخاطر	10/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 4 5 1
6	طلال عبد السلام سليمان	 رئيس لجنة الترشيحات والمكافات عضو لجنة المعايير عضو لجنة التدقيق عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الائتمان العليا	10/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 5 3 12 4 5 1
7	رابه ر عبد الجبار رشيد	 عضو لجنة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات	9/ مجلس الادارة 1 / الهيئة العامة 3 4

اعضاء مجلس الادارة (الاحتياط) للفترة من 2024/7/4 ولغاية 2024/12/31

ت	الأسم	اللجان المشارك بها	عدد الاجتماعات المشارك بها
1	ريدار تحسين إسماعيل	-	-
2	سانان صباح عبد خضر	-	1 / الهيئة العامة
3	خالد ياسين كاظم	-	-
4	فرمان سعيد صديق	-	1 / الهيئة العامة
5	حيدر زكريا صالح	-	1 / الهيئة العامة
6	به رزي آزاد جلال	-	1 / الهيئة العامة

- **نشاط الهيئة العامة لسنة 2024**

حققت شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل اجتماعين للهيئة العامة خلال سنة 2024 وتضمنا ما يلي :

- بتاريخ 2024/5/8 اجتمعت الهيئة العامة واتخذت جملة من القرارات ندرج اهمها في ادناه :

1. المصادقة على البيانات الختامية لسنة 2023
2. تدوير الارباح الى الفائض المتراكم
3. المصادقة على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (350) مليار دينار عراقي والمصادقة على تعديل العقد التاسيسي طبقا لذلك.

- بتاريخ 2024/7/4 اجتمعت الهيئة العامة واتخذت جملة من القرارات ندرجها في ادناه :

1- اجراء انتخابات لأنتخاب مجلس ادارة جديد وفق التصويت التراكمي
2- تعيين لجنة التدقيق

- **نشاط مجلس الادارة لسنة 2024**

حقق مجلس ادارة شركة مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل (16) اجتماع خلال سنة 2024 حيث ناقش العديد من القضايا المصرفية واصدر سلسلة من التوصيات والمعالجات التي كان لها الاثر الايجابي في تصويب الكثير من الممارسات والاخطاء والضعف في بعض مفاصل المصرف وكذلك صادق على اغلب السياسات والاجراءات الخاصة باقسام وفيما يلي :

1. المصادقة على الميزانية التخطيطية لسنة 2024
2. المصادقة على القائمة 126 الخاصة بالمساهمين لسنة 2024
3. المصادقة على تطبيق المادة 111 من قانون الشركات المرقم 21 لسنة 1997 والمتعلقة بتجديد انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس الادارة.
4. المصادقة على تشكيل لجان مجلس الادارة
5. المصادقة على ترشيح بعض المناصب القيادية للمصرف
6. المصادقة على تقارير لجان مجلس الادارة وتقريرالادارة التنفيذية ولجانها للفصل الاول والثاني والثالث والرابع لسنة 2024.
7. بعد اجراء انتخابات لمجلس ادارة جديد فقد تم انتخاب رئيس ونائب رئيس مجلس ادارة جديد بتاريخ 2024/7/9
8. استمرار تعيين المدير المفوض السيد (غازي حسن محمد شريف) ومنحه الصلاحيات الادارية والمالية والقانونية والائتمانية
9. تعيين مقرر لمجلس الادارة
10. اعادة تشكيل لجان مجلس الادارة والمادقة عليها وعلى المواثيق والمهام والواجبات الخاصة بها .
11. المصادقة على التقرير الشامل لأدارة المخاطر للنصف الاول لسنة 2024
12. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم التدقيق الداخلي لسنة 2024
13. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم الائتمان لسنة 2024

14. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم العمليات المركزية لسنة 2024
15. المصادقة على السياسات والاجراءات للقسم القانوني لسنة 2024
16. المصادقة على السياسات والاجراءات للقسم المالي لسنة 2024
17. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم الجودة لسنة 2024
18. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2024
19. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم الامتثال لسنة 2024
20. المصادقة على السياسات والاجراءات للقسم الدولي لسنة 2024
21. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم الامتثال لسنة 2024
22. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم الخزينة والاستثمار لسنة 2024
23. المصادقة على السياسات والاجراءات لقسم الموارد البشرية والمصادقة على قواعد العمل وملاحقها وعقود عمل الموظفين لسنة 2024.
24. تحديث النظام الداخلي للمصرف والمصادقة عليه لسنة 2024.
25. التوصية بمتابعة المتعثرين والمصادقة على صلاحية لجنة الائتمان (الادارة التنفيذية) والية المنح.
26. مناقشة سياسة التعيينات وانهاء الخدمات والاستقالات وسلم الرواتب.
27. التوصية بمعالجة ملاحظات تقرير مراقب الحسابات حول البيانات الختامية 2023 .
28. التوصية بمعالجة الملاحظات التي تخص عمل الفروع فيما يخص ادخال البيانات .
29. التوصية بانجاز التزامات المصرف ما يخص تقرير EY والمستجدات التي حصلت وبيان ما تم انجازه .
30. المصادقة على توصيات تقارير لجان (الادارة التنفيذية/الائتمان، لجنة تقنية المعلومات لجنة Alko ، لجنة الاستثمار) .
31. التوصية بضرورة متابعة مطابقة ارصدة مصرفنا في الخارج .
32. التوصية بمعالجة اسباب فرض الغرامات على المصرف.
33. التوصية باعادة النظر بجدول اسعار العمليات المصرفية .
34. التوصية بمتابعة حسابات الشركات تحت التاسيس والسفاتج الموقوفة.
35. التوصية بمعالجة مشاكل اجهزة POS .
36. التوصية بالاسراع بتنفيذ تعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بالعقارات المملوكة للمصرف .
37. مناقشة Ciber security موقف المصرف من سلامة التدخلات الخارجية المعادية.
38. التوصية بالعمل الحثيث لتنفيذ الخطة التسويقية الشاملة بهدف جذب الودائع وتنويع مصادر التمويل.
39. التوصية بتطوير وحدة مركز الاتصالات.
40. التوصية بمراجعة الموقع البديل للمصرف وتطوير البنية التحتية .
41. التوصية بتنفيذ مشروع COBIT.
42. مناقشة اعداد دليل و سياسات تقنية المعلومات و الاتصالات.
43. الاهتمام بمبادرات البنك المركزي العراقي وخاصة المتعلقة بالطاقة النظيفة ، قروض المواطنين لغاية عشرون مليون دينار عراقي ، ودعم المرأة بمبادرات خاصة لها .
44. تشجيع الاستثمار وتقديم عروض في (السندات الحكومية ، شهادات الايداع ، استثمار الذهب).
45. المصادقة على مسودة أستحداث قسم البحوث والتطوير
46. مناقشة تطبيق ISO 22301 , ISO 27001
47. التوصية بانشاء سلالم للطوارىء لبناية المصرف (الادارة العامة) .
48. التوصية بتحديث الهيكل التنظيمي من خلال لجنة الموارد البشرية ولجنة الترشيحات
49. التوصية بدعم مشروع حسابي .
50. التوصية بتطوير وسائل الدفع الالكتروني وقنوات الدفع الالكتروني .
51. التوصية بتقديم قروض صغيرة لدعم النساء .
52. التوصية باعادة النظر برواتب موظفي المصرف والتقليل من نسبة الدوران للموظفين والاتجاه نحو الاستقرار الوظيفي
53. الموافقة على شراء اسهم شركة واستحصال موافقة البنك المركزي العراقي والهيئة العامة للمصرف
54. المصادقة على دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة لسنة 2024 وتحديث لجان المجلس وفق الدليل والمصادقة على ميثاق مجلس الادارة
55. المصادقة على استحداث وحدة أمانة سر مجلس الادارة

56. التوصية بالالتزام بنسبة ارصدتنا في الخارج بحيث لا تتجاوز 20% من راس مال المصرف واحتياطياته السليمة
57. التوصية بانجاز الصلاحيات المالية على النظام المصرفي للمدراء والموظفين كافة.
58. التوصية بمطابقة النقد بشكل يومي .
59. التوصية باشراك منتسبي قسمي التدقيق والمالية بدورات تدريبية .
60. التوصية بمعالجة الحسابات عكس طبيعتها .
61. التوصية بمعالجة نسبة الائتمان النقدي المتعثر من حجم الائتمان النقدي .
62. التوصية بمعالجة حجم الائتمان النقدي الى راس مال المصرف واحتياطياته السليمة.
63. التوصية بمعالجة نسبة الائتمان النقدي الى حجم اجمالي الودائع .
64. تحديث السياسة الائتمانية عام 2024 وتحديد الصلاحيات الائتمانية لقسم الائتمان .
65. التاكيد على القسم القانوني بمتابعة القروض المتعثرة والمحالة اليه .
66. متابعة المستوردين بتسديد اقيام مستندات الشحن للأعتمادات المستندية .
67. التوصية بعرض ملفات الائتمان على قسم المخاطر قبل المنح لابداء الرأي تجنباً لاية مخاطر محتملة .
68. معالجة تركزات الائتمان في مختلف المستويات .
69. التوصية بتعيين IT Audit و Risk Audit
70. التاكيد على تنفيذ خطة الاخلاء والطوارئ بشكل فعلي .
71. معالجة نسبة ارصدتنا في الخارج من راس مال المصرف واحتياطياته السليمة.
72. معالجة نسبة التمويل المستقر NSFR وذلك لغرض ايقاف غرامات البنك المركزي العراقي
73. توجيه الاقسام المعنية بالاسراع بتطبيق معيار ISO 27001 الخاص بأمن المعلومات وهو احد المتطلبات الرئيسية الواجب تطبيقها من اجل انجاز تطبيق إطار COBIT 2019.
74. قيام موظفي الارتباط العمل على تقييم الزبائن على نظام التقييم الائتماني على نظام VIS.
75. توجيه موظفي الارتباط بالعمل على متابعة الزبائن المتعثرين وعلى مستوى الفروع.
76. العمل على اصدار تخويل من المدير المفوض يخول مدراء الفروع على التوقيع على عقود خطابات الضمان وتسهيل وتسريع اجراءات الموافقة اللازمة.
77. دعم قسم الائتمان بالكادر بسبب ضغط العمل ومن اجل الاسراع بأنجاز طلبات الزبائن.
78. التأكيد على استمرار قيام إدارة الائتمان بالالتزام بتقييم الزبائن على نظام VIS ليتم عرض الملفات على إدارة المخاطر قبل عملية منح القرض مما يسهل على إدارة المخاطر الاطلاع على الملفات الائتمانية وإعطاء الملاحظات الجوهرية.
79. مراعاة حدود للتركز الائتماني لكل زبون نسبة الى اجمالي المحفظة الائتمانية مما يحمي المصرف من مخاطر التركزات المرتفعة للزبائن.
80. متابعة القروض من قبل الفروع وذلك قبل موعد استحقاق القرض لتقليص عدد الحالات المحالة الى الدائرة القانونية.
81. توسيع قاعدة الزبائن من خلال اطلاق منتجات جديدة تطال فئة اكبر من الزبائن بمافيهم القروض الخاصة بدعم النساء ومنح القروض للزبائن التابعين للشركات الموطنة رواتبهم مع المصرف وذلك لكونهم ذو مخاطر منخفضة.
82. تنويع المحفظة الائتمانية على مستوى الزبائن والقطاعات والمحافظات لتلافي المخاطر الناتجة عن التعثر في نوع محدد من مستويات التركز المرتفع.
83. التأكيد على خطة العمل بين قسم إدارة المخاطر وقسم الشركات المسؤول عن دراسة الملفات الائتمانية للزبائن ليتم عرضها على إدارة المخاطر من اجل المتابعة معهم منذ بدء عملية منح الائتمان بالإضافة الى مراقبة نشاط وملف كل زبون من المتعثرين مع التركيز على اعلى 10 زبائن.
84. قيام الادارة التنفيذية باعطاء أولوية للمشاريع التالية:
85. العمل على مشروع تطوير نظام تحويل الرواتب للمصارف الأخرى وفحصه وبما يضمن تحويل رواتب التوطين بأسرع وأسهل الطرق .
86. العمل على مشروع Digital On Boarding وفتح حسابات للعملاء الجدد من خلال التطبيق (الموبايل البنكي).
87. العمل على مشروع تعديل طريقة فتح الحساب باستخدام (workflow) والمرتبط ب مشروع Digital On Boarding
88. التاكيد على متابعة خطة استمرارية العمل وتطوير الموقع البديل بما يتوافق مع رؤية المصرف.
89. فحص سرعة خطوط الشبكة والاتصالات للفروع وعمل أي تعديلات لازمة بما يضمن سرعة انجاز العمل وسلامته.
90. قيام الادارة التنفيذية بأن تمنح أولوية لمشروع PAM.
91. تقديم دراسة للتامين الصحي لموظفي المصرف .
92. المصادقة على الخطة الاستراتيجية لقسم الشمول المالي.

93.تم الاجتماع مع المساهمين الكبار لأطلاعهم على اوضاع المصرف وقيام الادارة التنفيذية ومجلس الادارة بعرض موضوع تدوير الارباح المتحققة لسنة 2024 ورسملتها لغرض زيادة رأسمال المصرف للمرحلة الثالثة والاخيرة ، حيث وافق السادة المساهمون وكذلك مجلس الادارة على تدوير الارباح المتحققة لسنة 2024 ورسملتها لغرض زيادة رأسمال المصرف للمرحلة الثالثة والاخيرة على ان يتم المصادقة على ذلك في اجتماع الهيئة العامة القادم واعلام البنك المركزي العراقي بهذه الاجراءات .

94. انجاز التطبيق الفعلي لمشروع بطاقة الاداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لسنة 2023

95. المصادقة على مشروع تطويرعمل الموقع البديل لأنظمة المصرف

96. المصادقة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية لقسم تقنية الملعومات وقسم امن المعلومات .

97. المصادقة على نتائج تقييم مجلس الادارة لسنة 2024

- **نشاط لجان مجلس الادارة لسنة 2024**

- **اولا / لجنة التدقيق** : حققت اللجنة خلال سنة 2024 العديد من الاجتماعات حيث بلغت (20) اجتماع وفق منهاج منظم ومع مختلف الاقسام وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ومهام وميثاق اللجنة وبموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة ، وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات مع مراقب الحسابات الخارجي ، قسم الابلاغ ، مراقب الامتثال بالاضافة الى قسم التدقيق الداخلي ومع مختلف الاقسام ذات الصلة بعمل اللجنة كما كان الى اللجنة الاثر الايجابي للتوصيات التي اصدرتها ومنح الاقسام الرقابية الدعم اللازم وتعزيز مفهوم الاستقلالية للقيام هذه الاقسام بعملها ومهامها بصورة دقيقة وبكل حيادية . وفيما يلي اهم المواضيع التي تم مناقشتها والتوصيات التي اصدرتها :

1- مناقشة خطة عمل والهيكل التنظيمي لقسم الامتثال والمصادقة عليهما

2- مناقشة تقرير قسم الابلاغ للفصل الاول 2024 والذي تضمن (تقرير حالات الاشتباه ، مراقبة نظام GO AML ، نظام AML ، نظام WORLD CHECK ، الزيارات الميدانية)وقد اتخذت اللجنة توصياتها بشان ذلك

3- مناقشة المعوقات والمشاكل التي تعترض عمل قسم الابلاغ واتخذ التوصيات وتذليل هذه المشاكل .

4- مناقشة ملاحظات مراقب الحسابات الخارجي وتهيئة الارضية اللازمة لاداء عمله واصدار التوصيات اللازمة بشان الملاحظات التي تم تاشيرها في سنة 2023 والسعي الحثيث في تقليص هذه الملاحظات ومعالجتها ، كما ابدت اللجنة دورا مهما في قيام اقسام المصرف بتزويد مراقب الحسابات بالتقارير والبيانات اللازمة لأداء مهامه .

5- مناقشة مهام واعمال قسم التدقيق الداخلي للفصل الاول 2024 واصدار التوصيات اللازمة

6- الاطلاع على السياسات والاجراءات لقسم التدقيق الداخلي والتوصية بتحديثها وفقا للتطورات المصرفية .

7- مناقشة خطة عمل قسم التدقيق الداخلي للفصل الاول والمصادقة عليها .

8- مناقشة تعليمات البنك المركزي العراقي المتعلقة بتاسيس او زيادة رؤوس اموال الشركات والتوصية ببذل العناية الواجبة بشان ذلك.

9- مناقشة اوضاع صناديق الامانات والتوصية بمتابعتها وجردها والعمل بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي للحسابات الخاملة والاملاك المتروكة رقم 1 لسنة 2009 .

10- مناقشة سياسة دق ناقوس الخطر والتوصية بضرورة ابلاغ قسمي التدقيق الداخلي والامتثال عن أي مخاطر او مشاكل في المصرف مع تأكيد على حماية المبلغين وتشجيعهم على الإبلاغ دون خوف من ردود فعل سلبية ،مع التأكيد على سرية الإبلاغ.

11- تم مناقشة الهيكل التنظيمي للمصرف لسنة 2024 والتوصية باجراء التحديثات اللازمة

12- قامت اللجنة بالاستيضاح عن مدى تطور التدريب المهني ومدى شموله لاقسام وفروع المصرف ابتداءً من بداية سنة 2024 حيث تم المباشرة بتدريب فروع المصرف على أليات العمل الجديدة في فتح الحسابات وارسال الحوالات المالية وايضاً تم اخضاع موظفي الفروع الى دورات تخص غسل الاموال والمخاطر .

13- التوصية بمتابعة تقرير إرنست ويونغ EY وإطار COBIT .

14- التوصية بتصفية مبالغ موقوفات مطابقة مصارف خارجية وإيجاد حل سريع لها.

15- معالجة الحسابات المكشوفة (عكس طبيعتها) الناتجة عن تسويات البطاقات.

16- إيجاد بدائل للموظفين المستقيلين خاصة أصحاب المناصب القيادية (من الاجانب) كأمر إحترازي في حال حدوث اي طارئ حول تجديد إقاماتهم لكي لايؤثر سلبا على سير عجلة العمل في البنك .

17- التأكيد على تحديث خطة إستمرارية العمل وتحديد العمليات الحرجة.

18- المتابعة المستمرة وإجراء الزيارات الميدانية للوقوف على مدى جاهزية إستخدام الموقع البديل عند الحاجة.

19- التوصية على تحديث بيانات الزبائن على النظام البنكي، والعمل على إنهائها بشكل كامل
20- التوصية بمتابعة حسابات المنظمات الإنسانية والخيرية التي لها تعامل مع مصرفنا لمعرفة مصادر تحويلها .
21- مناقشة التقرير الفصلي الثاني لسنة 2024 بقسم الامتثال، والتوصية بالالتزام بالتعلميات وضوابط البنك المركزي العراقي لتتماشى مع المستجدات الواردة في اللوائح التنظيمية، وبالأخص تسليط الضوء على فقرات أهداف القسم ومدى امتثالها الى قوانين وتشريعات المصرف.
22- التاكيد على الزيارات التفتيشية للأقسام والمتابعات اليومية التي يقوم بها قسم الإمتثال حسب خطة القسم المعتمدة لسنة 2024 .
23- أكدت اللجنة على إستقلالية وحيادية قسم الإمتثال وان تكون التقارير المقدمة الى البنك المركزي العراقي تتطابق مع هذه الرؤية.
24- الموافقة على تحديث سياسات وإجراءات قسم الامتثال لسنة 2024 وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها.
25- التوصية بضرورة عقد إجتماع لقسم المخاطر والأمتثال والابلاغ حول موضوع تقييم مخاطر العملاء نظام RBA
26- اعتماد تقرير قسم التدقيق الداخلي (للفصل الثاني) والذي تضمن ملاحظات ثلاث مستويات حسب تصنيف قسم التدقيق الداخلي وحسب درجة مخاطر كل ملاحظة بحيث تم إبراز أهمية الملاحظات وتحديد أسبابها للعمل على إتخاذ الإجراءات الملائمة لمعالجتها ووضع الضوابط الرقابية التي تعمل على عدم تكرار وجودها مستقبلا .
27- التوصة بضرورة مراجعة الحسابات التي توجد بها نقص معلومات على النظام من قبل قسم الابلاغ (تجميد الحسابات التي لم يتم تحريكها لفترة 7 سنوات)وإيقاف الحساب وتحويله الى حساب خامل واعلام الفرع المعني وقسم الإمتثال والتدقيق
28- التوصية باتخاذ الاجراءات اللازمة بشان المبالغ التالفة الموجودة في خزينة الادارة العامة والفروع بالنسبة لعملة الدولار و اليورو.
29- زيادة عدد موظفي العد والفرز لمعالجة مشكلة ظهور اوراق نقدية تالفة ومزورة .
30- التأكيد على موضوع الرقابة الثنائية وعدم إستخدام أكثر من user لشخص واحد .
31- التوصية بتعديل الهيكل التنظيمي لقسم التدقيق بمايتطابق مع ملاحظات البنك المركزي العراقي.
32- التوصية بمعالجة غرامات سد العجز في حساب الإحتياطي الإلزامي وضرورة إلتزام المصرف بمتطلبات الاحتفاظ بالاحتياطي الالزامي وتعزيز الحسابات الجارية حسب تعليمات البنك المركزي العراقي .
33- التوصية بالاسراع بمعالجة غرامات GO AML
34- التوصية بمعالجة ملاحظات البنك المركزي العراقي المتعلقة بإنخفاض نسبة صافي التمويل المستقر NSFR عن الحد الأدنى المقرر بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي البالغه 100% كحد أدنى حيث بلغت نسبة 75% لشهر آذار/2024
35- التاكيد على عملية حفظ البيانات وارشفتها بشكل أكثر دقة وتنظيم لأنها لها دور مهم في عملية توثيق وحفظ جميع البيانات في المرف في حال الرجوع لها عند الحاجة .
36- مناقشة آلية المصرف في تطبيق النهج القائم على المخاطر لعمليات التدقيق الداخلي والإبلاغ عن غسل الأموال والإمتثال وتحديد المصفوفه وعرضها على لجنة التدقيق لغرض الموافقة والتنفيذ.
37- التاكيد على مواصلة مراقبة الأنظمة التي تعتمد عليها إدارة الإبلاغ والألتزام بالمدة الزمنية لرفع جميع تقارير CTR لسنة 2023 ،2024 على نظام GO AML لتفادي الغرامات.
38- التاكيد على الدورات التدريبية لموظفي قسم الأبلاغ ومسؤولين الارتباط في الفروع لسنة 2024
39- التاكيد على تكثيف الزيارات الميدانية للشركات في فروع المصرف (أربيل ،دهوك،زاخو،سليمانية،كركوك وبغداد) .
40- التوصية باعتماد تقرير حالات الإشتباه حيث تم إيقاف عمل عدد كبير من البطاقات والابلاغ عنها، ويتم مراقبة أغلب حسابات الزبائن الذين تم التحفظ عليهم ثم الإبلاغ عنهم بشكل دوري وقد تم إيقاف 728 بطاقة .
41- التوصية بإصدار تعميم الى إدارة الفروع وإدارة العمليات بالرجوع الى إدارة الإبلاغ قبل فتح حساب للزبائن ذوي المخاطر العالية المخاطر وإتخاذ إجراءات العناية الواجبة عند التعامل معهم .
42- الاطلاع على البيانات المرحلية .
43- إستنادا لما جاء بدليل المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف لسنة 2024 اوصت اللجنة بضرورة إشتراك موظفي قسم التدقيق الداخلي والقسم المالي بدورات تدريبية وتطويرية بما لايقل عن دورتين في السنة .
44- التوصية بالتعاون مع قسم الرقابة والتدقيق الداخلي والإجابة على إيميلاتهم وتقاريرهم بالسرعه المطلوبة
45- التأكيد على دور الرقابة والتدقيق الداخلي على الخزينة العامة من حيث المتابعة اليومية الدقيقة .
46- التاكيد على تدقيق أقسام الأدارة العامة والفروع والمكاتب بدون إستثناء.
47- التوصية بضرورة تدقيق الأقسام ذات المخاطر العالية لأكثر من مرة في السنة ، على سبيل المثال قسم الإئتمان .
48- التوصية بالعمل وفق مصفوفة الامتثال وتطويرها .
49- التوصية بتحديث الهيكل التنظيمي.

50- التاكيد على الادارة التنفيذية بمراعاة تنفيذ قانون العمل العراقي عند تحديث عقود عمل الموظفين لسنة 2025 التي تنص على حقوق وواجبات كل موظف وذلك بالتعاون مع القسم القانوني في المصرف.
51- مناقشة امكانية زيادة راس مال المصرف من ارباح عام 2024 ولكن بعد غلق الحسابات الختامية والمصادقة عليها واقرارها في اجتماع الهيئة العامة.
52- الاطلاع على تقرير القسم المالي والمتضمن مصروفات وايرادات المصرف لكل فرع على حدة وصافي الربح .
53- الاطلاع على خطة انجاز قسم التدقيق والتي تم اكتمالها 100% لسنة 2024 وتم اضافة ملحق لها لتدقيق فروع (دهوك,اربيل, مكتب المطار) بالاضافة الى القيام بزيارات مفاجئة الى الفروع والاقسام و جرد الخزينة الرئيسية والفرع الرئيسي بشكل مفاجئ .

- **ثانيا /لجنة المخاطر :** حققت اللجنة خلال سنة 2024 العديد من الاجتماعات حيث بلغت (7) اجتماعات وفق منهاج منظم وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ومهام وميثاق اللجنة وبموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة كما كان الى اللجنة الاثر الايجابي للتوصيات التي اصدرتها وفيما يلي اهم المواضيع التي تم مناقشتها والتوصيات التي اصدرتها :

1. مناقشة تحديث التقرير الشامل بحسب ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي حيث تم اضافة الجوانب الجوهرية في مايخص تحليل (الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل والتركز والاستثمار) مع ذكر انواع المخاطر بالتفصيل،نزولاً الى تحليل بيان تقبل المخاطر ومعرفة مدى التزام المصرف بالنسب القانونية، بالاضافة الى ذكر التوصيات السابقة والاجراءات المتخذة ازاء كل توصية مع اضافة التوصية الحالية والاجراءات المتخذة ازاءها ايضاً وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي من حيث النواحي الشكلية.
2- مناقشة مخاطر السيولة المتحققة من الودائع الخاصة بالزبائن ، مناقشة زيادة رأس المال حسب تعليمات البنك المركزي حيث تم زيادة راس المال ، مناقشة تقرير السيولة حسب سلم الاستحقاق والخاص بالبنك المركزي من خلال دراسة الموجودات السائلة ومدى توفرها حسب الاستحقاقات المحددة لها للدينار العراقي وبقية العملات ، مناقشة مؤشر التركز الفردي ، تحليل بيان تقبل مخاطر السيولة، مناقشة مخاطر الائتمان ، تحليل بيان تقبل مخاطر الائتمان ، مناقشة مخاطر السوق وتحليل بيان تقبل مخاطر السوق ، مخاطر التشغيل ، وقد اتخذت اللجنة التوصيات التالية :
1. توجيه الإدارات المعنية ولكافة فروع المصرف بضرورة اجراء التقييم الائتماني في مايخص خطابات الضمان والاعتمادات المستندية من اجل الاحتساب الدقيق للمخصصات.
2. التأكيد على الإدارة التنفيذية بضرورة ان يكون منح القروض بالعملة المحلية .
3. متابعة السادة مديرى الفروع لمراكز السيولة لديهم بصفة مستمرة وتعويض نسب الانخفاض فى المراكز بالعملة الاجنبية والمحلية والتى سترسل تباعا من قبل ادارة المخاطر.
4. تطوير حملات تسويق مستهدفة للترويج لخدمات ومنتجات البنك خاصة للشركات لتحسين معدلات السيولة حيث يجب تطبيق فكر الـ Cross Selling فى التفاوض مع العملاء.
5. تكثيف حملات الدعاية.
6. العمل على زيادة الودائع الغير مكلفة لدى مصرفنا مع ضرورة ايلاء العناية بالودائع المستقرة والعمل على زيادتها.
7. التوصية بضرورة قيام الفروع بمعالجة ذات تركيز التماني منخفض
8. توجية الادارات المعنية لمتابعة الزبائن الذين يتأخرون في سداد مستحقاتهم بهدف تحسين جودة محفظة الائتمان، وذلك قبل اللجوء إلى إجراءات قانونية.
9. تعزيز سياسات المنح حيث من الضروري إعادة النظر في سياسات منح القروض وتحسينها بهدف تعزيز عمليات انتقاء الزبائن وتقييم الائتمان بشكل أفضل. هذه التحسينات يمكن أن تشمل تحسين عمليات تقييم قدرة العميل على سداد القرض بشكل أكثر دقة وتصنيف أكثر دقة لمخاطر التعثر، بالأضافة إلى تقييم قدرة العميل على إدارة الديون بشكل فعّال.
10. تحسين نظام المراقبة لضمان التعامل الفعال مع العملاء الذين يعانون من تأخير في السداد حيث يعتبر عامل فعال لما له من اثر في تقليل المبالغ المتعثرة.
11. التركيز في تنويع المحفظة الائتمانية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتركز .
12. تقييم الزبائن الكبار والمقترضين الذين يمتلكون حصصاً كبيرة بعناية خاصة واستخدام نماذج تقييم الزبون والمعدة لهذا الغرض.
13. تحديد حدود للتركز بحيث لا تتجاوز حصة معينة من ائتمان الكلي لمجموعة أو عميل واحد.

14. اتخاذ إجراءات دورية لمراقبة نشاط وملف كل عميل من أعلى 10 عملاء. يجب مراجعة الميزانيات ومقارنتها بحجم الانشطة التجارية التي تمارسها هذه الشركات. ذلك من شأنه تحديد أي تقلبات محتملة في أداء العملاء والتفاعل معها بشكل مناسب.
15. متابعة خطابات الضمان التي انتهت فترة صلاحيتها .
16. بذل جهود أكبر والبحث عن ودائع مستقرة.
17. تعديل بيان تقبل مخاطر السوق بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية.
18. حث العاملين بالمصرف على الابلاغ فى حالة وقوع اى حادث قد يؤدى الى خسائر مادية أو احتمالية وقوع خسارة.
19. العمل على نشر ثقافة المخاطر بين العاملين بالمصرف واعطاء الدورات التدريبية اللازمة لذلك.
20. استمرار المتابعة مع كافة مدراء الاقسام التنفيذية للتحوط وتقليل احتمالية تعرض المصرف الى خسائر مادية.
21. تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية وخاصة موظفين الارتباط من اجل رفع قدراتهم على قراءة البيانات المالية للزبائن وبالتالي كسب زبائن ذو جودة عالية.
22. العمل على بذل الجهود بتنويع الاستثمار والتوسع بالمحفظة الاستثمارية.
23. ضرورة العمل على نشر الاستمارة الخاصة للابلاغ عن الخسائر التشغيلة لجميع الفروع.
24. مناقشة تحديث إطار عمل إدارة المخاطر وتطبيقهُ وفقاً للمعايير الارشادية العالمية (ايزو 31000) وضوابط البنك المركزي العراقي والتي ترتكز على ثلاثة مبادئ وركائز هي (المبادئ – الاطار العام– عملية إدارة المخاطر) والمصادقة عليه.
25. مناقشة تقرير اختبارات الضغط: (سيناريوهات مخاطرالائتمان - سيناريوهات مخاطر السيولة - سيناريوهات مخاطر السوق - سيناريوهات مخاطر التشغيل) والمصادقة عليها .
26. مناقشة سياسة تمويل الطوارئ والتوصية بتفعيلها.
27. مناقشة بيان تقبل المخاطر والتوصية بتطبيق مبدأ الجدارة الائتمانية.
28. مناقشة المخاطر التشغيلية وخاصة الغرامات المتعلقة بنظام GO AML والتوصية بمعالجتها
29. توصي اللجنة بأستمرار جهود قسم ادارة المخاطر بتقييم اداء ادارة الاعمال في اعمال المصرف وتقييم منظومة الضبط الداخلي للمصرف.
30. التوصية بقيام الادارة التنفيذية مواصلة تعزيز مخصصاتها لتلبية أي تحديات محتملة في مجال مخاطر الائتمان، وتوجيه استراتيجياتها نحو تحقيق أقصى استفادة من موارده.
31. العمل بمبدأ التحسين المستمر بسياسات منح القروض بهدف تعزيز عمليات انتقاء العملاء وتقييم الائتمان بشكل أفضل. هذه التحسينات يمكن أن تشمل تحسين عمليات تقييم قدرة العميل على سداد القرض بشكل أكثر دقة وتصنيف أكثر دقة لمخاطر التعثر، بالإضافة إلى تقييم قدرة العميل على إدارة الديون بشكل فعّال.
32. المحافظة على مستوى عالٍ من الصلابة والاستقرار بفضل ارتفاع نسب رأس المال والسيولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على هذا المستوى من السيولة للمساهمة في الاستقرار المالي.
33.زيادة قيمة المخصصات وتطوير استراتيجيات لتقليل تأثير تقلبات أسعار الصرف على رأس المال.
34.تحليل وإدارة مخاطر السوق بفعالية، بما في ذلك تنفيذ إجراءات لتقليل الفجوات بين الأصول والالتزامات وضمان الاستجابة السريعة للتغيرات السوقية.
35.الالتزام بالامتثال للقوانين واللوائح واتخاذ إجراءات وقائية لتقليل مخاطر الغرامات والدعاوى القانونية المحتملة.
36.الاجتماع مع لجان الادارة التنفيذية بشكل دوري واستلام التقارير
37. ضرورة الاستثمار في سندات الخزانة والصكوك المعروضة من قبل البنك المركزي العراقي ليتم الاستفادة من الفوائد المتحققة عليها .
38.مناقشة السقوف الائتمانية
39.مناقشة السياسة الاحترازية الصادرة من البنك المركزي العراقي العراقي والتوصية بتطبيقها
40.مناقشة نظام القائمة السوداء Blacklist
41.مناقشة ERP نظام إدارة (المشتريات – الموجودات الثابتة – الفواتير – المخازن)
42.مناقشة مشروع حوكمة تكنولوجيا المعلومات COBIT والتوصية باكمال معالجة جميع الملاحظات الواردة في تقرير EY.
43. التوصية بضرورة تبسيط اجراءات منح الائتمان خاصة فيما يخص قروض المشاريع المتوسطة والصغيرة الخاصة بمبادرة البنك المركزي العراقي.
44. ضرورة منح سقف ائتماني فيما يخص خطابات الضمان بنسبة لاتتجاوز (70%) من القيمة التقديرية للعقار كحد اعلى.
45. مناقشة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب بازل 3 شاملاً ذلك معايير السيولة
46. مناقشةالانشطة التي تسبب المخاطر وليس للمصرف القدرة على مواجهتها

47. المصادقة على استحداث شعب لقسم المخاطر من اجل تطوير منظومة المخاطر، (شعبة مخاطر الائتمان،شعبة مخاطر السيولة والسوق، شعبة مخاطر التشغيل) لمواكبة اخر التطوارات على الصعيد المحلي والعالمي متضمن تحديث سياسة مخاطر السيولة وفقا لضوابط ادارة المخاطر بالبنك المركزى والمعايير الدولية.
48. تم استحداث تقرير مخاطر السوق والذي يعد من ضمن خطة تطوير التقارير الموضوعة من قبل قسم المخاطر والذي يتم ارساله بصورة دورية (اسبوعية) حيث تتم مراجعة ومراقبة ارصدتنا في المصارف الخارجية ومدى التزام الادارة التنفيذية بالنسب المحددة بارصدتنا لدى المصارف الخارجية وبموجب تعليمات البنك المركزي العراقي التي تم تحديدها بان لاتتعدى النسبة اكثر من (20%).
49. استحداث تقارير استدامة الاعمال والربحية وهي ايضاً من ضمن خطة تطوير التقارير الخاصة بقسم ادارة المخاطر يتم من خلاله مراقبة ومتابعة اعمال المصرف ومدى قدرته على الاستمرارية في تحقيق الارباح من خلال المقارنة مع الفترات السابقة على مستوى شهري وتتم المتابعة نشاط الفروع كافة
50. التوصية بتعزيز صلاحيات الضبط الداخلي .
51. التوصية بضرورة الرجوع الى قسم إدارة المخاطر في حالة اصدار الاعتمادات المستندية الخارجية او منح الائتمان النقدى والتعهدى وارسال الاوليات والمستندات كافة والمواصلة على التنسيق الدائم بين قسم ادارة الاعمال وقسم إدارة المخاطر في حالة وجود اي تعديلات او تحديثات على الاعتمادات المستندية .
52. ضرورة متابعة ارصدتنا لدى المصارف الخارجية ومراقبة الالتزام بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (5%) لكل مصرف.
53. التوصية بتوفير انظمة التبريد وانظمة اطفاء الحرائق وربط منظومة الانذار المبكر للمحولة الكهربائية الرئيسية للمصرف الموجودة في الطابق السفلي
54. التوصية بتطبيق خطة الطوارئ والاخلاء وتنفيذها على ارض الواقع.
55. التوصية بضرورة متابعة منظومة اطفاء الحرائق وتوفير اسطوانات اطفاء الحرائق .
56. ضرورة وجود فريق تقني مختص للعمل على تشخيص الاعطال والمشاكل التقنية الخاصة بأجهزة الصرافات الالية واجهزة الدفع المباشر POS واعطاء تقراير بشكل دوري عن المشاكل الاساسية.
57. ضرورة قيام الادارة التنفيذية بحث الزبائن وتشجيعهم على الادخار من خلال زيادة نسب فوائد الودائع الادخارية.
58. ضرورة الاستثمار في الادوات المالية المتطورة والتي تحقق ارباحاً عالية.
59. ضرورة متابعة الإجراءات القانونية المتعلقة بشراء العقارات لتجنب غرامات إضافية.
60. التوصية بضرورة متابعة قسم الموارد البشرية فى إنشاء سياسات واجراءات شاملة للجزاءات وتفعيل لجنة الانضباط الداخلى بالمصرف.
61. ضرورة متابعة قسم تكنولوجيا المعلومات فى البدء باجراءات معايير الحوكمة التكنولوجية والأمان مثل COBIT2019 و ISO 27001وسياسات الصلاحيات على نظم العمل والذي يعد جزءاً اساسياً من متطلبات الحوكمة المؤسسية.
62. التوصية بتطوير خطط الطوارئ والسلامة في الفروع بدقة لتقليل المخاطر المحتملة.
63. التوصية قبيام القسم المالية بتطوير اليات العمل التى تمكنه من متابعة بنود التسويات المالية مع البنك المركزى وكذلك مع الاقسام ذات العلاقة.
64. التوصية بالتحديث المستمر والدوري لبرامج مكافحة الفايروسات لسد الثغرات الامنية التي قد يتعرض لها المصرف.
65. التوصية بنشر الوعي الوظيفي فيما يخص الامن السيبراني من خلال اعداد الدورات التدريبية لجميع الكوادر البشرية في المصرف.
66. مناقشة سياسات وإجراءات مخاطر الاحتيال وفقاً لدليل العمل الرقابي- ضوابط إدارة المخاطر وبالاستناد الى دليل مكافحة الاحتيال ومحاربة الفساد الصادرين عن البنك المركزي العراقي حيث تم تحديث السياسات الخاصة بمخاطر الاحتيال وبما يتوافق مع القوانين والانظمة المحلية والدولية.
67. التأكيد على استمرار قيام قسم الائتمان بالالتزام بتقييم الزبائن على نظام VIS.
68. التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لإكمال تطبيق إطار COBIT2019 ومعيار ايزو 27001 الخاص بأمن المعلومات.
69. ضرورة تفعيل دور الاستمارة الالكترونية الخاصة بالإبلاغ عن الخسائر التشغيلية وذلك عن طريق اجراء التدريب لجميع موظفي الأقسام في الإدارة العامة والفروع.
70. التوصية بتوسيع القاعدة الائتمانية على المستوى فئة اكبر من الزبائن لتلافي المخاطر الناتجة عن التعثر في نوع محدد من القطاعات وتقليل نسب التركز المرتفعة.

- **ثالثا / لجنة المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة_:** حققت اللجنة خلال سنة 2024 العديد من الاجتماعات حيث بلغت (4) اجتماعات وفق منهاج منظم وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ومهام وميثاق اللجنة وبموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة كما كان الى اللجنة الاثر الايجابي للتوصيات التي اصدرتها وفيما يلي اهم المواضيع التي تم مناقشتها والتوصيات التي اصدرتها :

- **مناقشة مسودة سياسة تقييم اداء مجلس الادارة والمصادقة عليها** حيث يعمل مجلس الادارة في تقييم اداءه سنوياً من خلال وضع سياسة ومعايير تنسجم مع المهام والقوانين ذات العلاقة بمجلس الادارة وكذلك التكامل والتنسيق الكامل بين أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لتحقيق أهداف ومصالح الشركة لمصلحة الجميع وفق المعايير التالية :

أ. تطبيق حوكمة الشركات

ب. توثيق العلاقة مع اعضاء المجلس .

ت. التحضير الدائم لأجندة الاجتماعات

ث. الابتعاد عن التفاصيل اليومية

ج. المشاركة في تقديم الرأي في الموضوعات والقضايا المعروضة على جدول أعمال جلسة مجلس

ح. الإلمام الكامل بنشاطات الأعمال والصناعات والموضوعات الأخرى المعروضة، وفهم وإدراك تطور وتاريخ الشركة ومجالات نشاطاتها

خ. التأكد والدقة من المقترحات والتوصيات والتوجيهات الاستراتيجية الأساسية، واقتراح السياسات الملائمة والفاعلة في صياغة الاستراتيجية والسياسات للشركة ومتابعة تنفيذها.

د. المهارات المطلوبة لأعضاء مجلس الإدارة للقيام بواجباتهم ومسؤولياتهم:

1. زيادة الوعي المعرفي المتخصص في مجالات أعمالهم أو صناعاتهم عن طريق الاشتراك في المجلات والدوريات العالمية المتخصصة، والمجلات المتخصصة في الإدارة والأعمال والاستراتيجية وإدارة المعرفة والإبداع والابتكار والجودة.
2. توثيق الصلة والحوار مع الأعضاء الآخرين والعملاء الداخليين والخارجيين للشركة والموردين لتكوين علاقة وثيقة ومعلومات مرتدة ومستمرة ودقيقة عن جوانب الأعمال، والتعرف على وجهات النظر عن طريق عمل استطلاعات الرأي العام ورضا العملاء لضمان اتخاذ قرارات علمية وسليمة.

ذ. المشاركة في المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية في مجال نشاطات الشركة والاستفادة من تجارب الآخرين وممارساتهم.

ر. مسؤوليات أعضاء مجلس الادارة :

1. المحافظة وصيانة وسلامة وتطوير أصول الشركة لتحقيق فرص جديدة والمحافظة على استمرارها واستدامتها.
2. المحافظة على المعلومات الاستراتيجية للشركة لضمان تطوير قدرة الشركة التنافسية.
3. فاعلية وكفاءة تشغيل واستثمار الموارد المتاحة للشركة.
4. المحافظة على تطبيق وتنفيذ الأنظمة والقوانين.
5. نشر وتحديث وتنقيح رؤية الشركة Visionورسالتها Mision وقيمها الأساسية Core Value المرتبطة بالأخلاق والتقاليد وثقافة المجتمع وترسيخها في نفوس جميع العاملين مع تعزيز الالتزام بها.
6. تحقيق الأرباح ومحاولة تطويرها وتنميتها بمعدلات مقبولة بناء على المعدلات العامة في البلاد.

ز. مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة :

1. القيادة والإشراف على فعاليات المجلس والتأكد من أن المجلس يقوم بمسؤولياته وواجباته واختصاصاته حسبما وردت في النظام الأساسي للشركة، ووفق الممارسات السليمة والمتعارف عليها لمجالس الإدارات في الشركات العالمية.
2. تحديد جدول أعمال الجلسات لمجلس الإدارة والتنسيق مع بقية الأعضاء ومشاورتهم في أولويات الموضوعات المطروحة للنقاش على المجلس والتأكد من استكمال إعداد الموضوعات قبل عرضها على المجلس.
3. قيادة وإدارة اجتماعات المجلس في تحديد جدول الأعمال ومناقشة الموضوعات المدرجة بكل وضوح وشفافية، ومنح جميع الأعضاء الفرص الكافية للاطلاع على الموضوعات وإبداء آرائهم ومقترحاتهم .
4. **تطوير قيم العمل الجماعي باستثمار طاقات وقدرات الأعضاء ومساهمتهم في الصياغة الواضحة للقرارات الجماعية والاجتماعية الخاصة بالمجلس.**

5. **التنسيق والمتابعة للإدارة العليا التنفيذية في التأكد من تنفيذ قرارات المجلس.**
6. **التنسيق والمتابعة لأعمال اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.**

- **تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة.**

1- ان تقييم أداء مجلس الإدارة مع تطور وازدياد أهمية التدقيق المجتمعي والانتقادات التي ظهرت ووعي الجهات الحكومية الرقابية والمؤسسات المالية والاستثمارية وظهور المنظمات غير الربحية تدعو الحاجة إلى ضرورة تقييم أداء مجلس الإدارة ، كذلك ازدياد الاهتمام والعناية بقواعد وأحكام الرقابة من قبل مجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية تحتم العمل بإجراءات تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة. كما دعت حوكمة الشركات والأنظمة واللوائح والقوانين للممارسات المتميزة إلى ضرورة تقييم أداء مجلس الإدارة، وبدأ مجلس الإدارة في عملية تقييم أداء الادارة التنفيذية، والبدء بتقييم أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين ومنفردين.

ووجد أعضاء مجلس الإدارة أن مؤشرات الحوكمة المقياسية ستحقق العدالة والسرية وهذا بدوره يؤكد حيادية واستقلالية الأعضاء وسيوثق العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، نظرا لما يؤكده من الصراحة بين الطرفين, خصوصا توازن القوى بين المدير المفوض ومجلس الإدارة.

2-المسؤولية الاولى لمجلس الادارة: تطوير واعتماد الاستراتيجية، وليس إعدادها مع متابعتهم وإشرافهم على تنفيذ هذه الاستراتيجية حسب الجدول الزمني المقرر وتلبيتها توقعات هذه الاستراتيجية.

المسؤولية الثانية : اختيار وتعيين المدير المفوض المتميز، وجهاز الإدارة العليا المساعد على تحقيق الأهداف، والقيام بمسؤولياته التنفيذية لهذه الاستراتيجية.

3- المسؤولية الثالثة : تتمثل في التأكد من أن الشركة تملك الآليات والمعلومات والأنظمة المتكاملة بما فيها التدقيق والمراجعة الداخلية، والمراجعة والتدقيق الخارجي من قبل مراجع حسابات متميز، هذا إلى جانب الالتزام بتطبيق هذه النظم من منطلق أخلاقي ، مع القدرة على الرقابة وإدارة المخاطر والأزمات بشكل فاعل

عناصر تقييم أداء مجلس الإدارة

	رئيس مجلس الادارة	نائب رئيس مجلس الادارة	المدير المفوض	اعضاء مجلس الادارة
الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح				
التحضير الدائم للاجتماعات قبل الجلسات والدقة في طلب المعلومات وطرح الاستفسارات والتشاور مع المدير المفوض				
طرح الأسئلة والاستفسار عن المعلومات وطلب الإيضاح للرغبة في التعلم والمشاركة الفاعلة				
المشاركة الفاعلة في اللجان الخاصة بمجلس الإدارة				
تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار إبداعية مستقبلية لمصلحة الشركة				
مسؤولياته كعضو في مجلس الإدارة				
الاهداف المتحققة				
القيام بالمسؤوليات التي تم تحديدها				

• مناقشة تحديث دليل الحوكمة الخاص بالمصرف : تم اعداد مسودة دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة خاص بالمصرف وتمت المصادقة عليه.

• **مناقشة اعادة تسمية لجنة الحوكمة** وتحديث ميثاقها ومهامها وواجباتها وفق دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2024 وتمت المصادقة عليها

• **مناقشة تقييم مجلس الادارة ولجانه لسنة 2024** : ناقشت اللجنة اداء المجلس خلال سنة 2024 والادوار والمسؤوليات المهام التي قام بها ونشاط لجان المجلس وتقييم اداءها ووفق المعايير بالجدول ادناه حيث تخلل عام 2024 نشاطا مكثفا وتحقيق الاجتماعات المثمرة والمنتجة على مستوى مجلس الادارة وايضا على مستوى لجان مجلس الادارة واتخذ المجلس العديد من التوصيات وصادق على كافة السياسات الخاصة بالاقسام وشكل اللجان المنبثقة عنه وفق دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة كما عالج الكثير من القضايا من خلال وضع خطط واستراتيجيات عمل للإدارة التنفيذية كما قام باعداد دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة الخاص بالمصرف وايضا التزم بمفردات بطاقة الاداء لسنة 2023 ، كما اجتمعت الهيئة العامة (2) اجتماعين خلال سنة 2024 حيث صادقت مت خلالهما على البيانات الختامية وكذلك المصادقة على زيادة راسمال المصرف الى (350) مليار دينار كما قام بانتخاب مجلس ادارة جديد وكان لدور لجان المجلس اثرا ايجابيا والاشراف على الاقسام الرقابية وتحقيق الاجتماعات واتخاذ التوصيات اللازمة .

مصادقة المجلس على نتائج تقييم مجلس الادارة ولجانه لسنة 2024

	رئيس مجلس الادارة	نائب رئيس مجلس الادارة	المدير المفوض / عضو مجلس الادارة	اعضاء مجلس الادارة
الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح	✓	✓	✓	✓
التحضير الدائم للاجتماعات قبل الجلسات والدقة في طلب المعلومات وطرح الاستفسارات والتشاور مع المدير المفوض	✓	✓	✓	✓
طرح الأسئلة والاستفسار عن المعلومات وطلب الإيضاح للرغبة في التعلم والمشاركة الفاعلة	✓	✓	✓	✓
المشاركة الفاعلة في اللجان الخاصة بمجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓
تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار إبداعية مستقبلية لمصلحة الشركة	✓	✓	✓	✓
مسؤولياته كعضو في مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓
الاهداف المتحققة	✓	✓	✓	✓
القيام بالمسؤوليات التي تم تحديدها	✓	✓	✓	✓
نشاط اللجان	✓	✓	✓	✓

• **رابعا/ لجنة حوكمة تقنية المعلومات :** حققت اللجنة خلال سنة 2024 العديد من الاجتماعات حيث بلغت (5) اجتماعات وفق منهاج منظم وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ومهام وميثاق اللجنة وبموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة كما كان الى اللجنة الاثر الايجابي للتوصيات التي اصدرتها وفيما يلي اهم المواضيع التي تم مناقشتها والتوصيات التي اصدرتها :

1- مناقشة اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية والموافقة عليها ولتوصية بتنفيذها.

2- مناقشة اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات والتوصية بالعمل على تطبيق COBIT خلال الفترة القادمة وتهيئة كافة المتطلبات التي تعزز تطبيقه وان تتولى ادارة الامتثال مراقبة امتثال المصرف بتنفيذ وتطبيق COBIT وبمساندة قسم التدقيق

3- مناقشة نشاط لجنة تقنية المعلومات

4- مناقشة اهداف قسم تقنية المعلومات والمشاريع المبنية على هذه الاهداف والتي تعتمد على مصفوفة اهداف المصرف بشكل عام وبما يخدم المنتجات التي يتم طرحها لعملاء المصرف او التي تخدم طاقم المؤوسسة لضمان نجاح هذه المنجات وتميزها.

5- استعراض المشاريع المنفذة والتي تحتاج الى متابعات مع الدوائر المعنية لضمان الاستفادة منها وتحقيق الاهداف المؤسسية المرجوه منها.

6- استعراض المشاريع تحت التنفيذ التي تم اقرارها خلال الفترة الماضية ومدى تطور العمل في هذه المشاريع والعوائق التي تؤخر تنفيذها وسبل معالجة هذه العوائق وبما يضمن التنفيذ وتحقيق الاهداف المطلوبة وتقديم خدمات تقنية المعلومات والاتصالات بما يلبي ويتناسب مع متطلبات العمليات المؤسسية وتقديم البرامج والحلول التقنية بافضل صورة.

7- بالاستفادة من المشاريع المنجزة والعمل على تسويقها وتدريب الموظفين على الياتها, وكذلك التاكيد على كافة الدوائر بضرورة تقليل اي عقبات او تنفيذ المشاريع تحت العمل.

8- مناقشة استمرارية الخدمات وتوافرها حسب الاهداف المؤسسية وقد تم التاكيد على ضرورة متابعة عمليات تدعيم واستبدال الاجهزة والمعدات وبرامج العناية اللازمة لضمان تقليل اي عمليات انقطاع للخدمات المقدمة وضمان استمراريتها وبما يتوافق مع اهداف المؤسسية,وعلما بانه قد تم البدء في عملية اعتماد وشراء انظمة جديدة مع افضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال .

9- مناقشة اهمية اعتماد مايخدم اهداف المؤسسة وكذلك مناقشة الشركات والموردين في التكاليف الثابتة وتكاليف الصيانة واهمية عمل التخفيضات اللازمة وبما لا يؤثر على جودة الخدمة المقدمة.

10- التوصية بتكثيف الدورات التدريبية اللازمة داخليا او خارجا بما يضمن تنفيذ هذه البرامج واهداف المؤسسة.

11- التاكيد على ضرورة خلق بيئة عمل مناسبة تتوافق مع اهداف المؤسسة وبما يضمن الولاء للعمل ومع اهمية عمل على التدريب اللازم لموظفي تقنية المعلومات وكذلك دراسة مسمياتهم الوظيفية والدرجات الممنوحة لهم وسلم الرواتب وبما يضمن تحقيق الامتيازات اللازمة لهم لتحقيق اهداف المؤسسة.

12- مناقشة استمرار تنفيذ مشروع COBITوفقا لما تم انجازه سابقا في هذا المجال وحيث ان هناك متطلبات لاستمرارية التنفيذ وكذلك وجود عدد من الشواغر الوظيفية (تحت التعيين) وقد تم التاكيد على اهمية الالتزام بمتابعة هذا المشروع واستمرارية بشكل دائم ومع اهمية تدعيم الدوائر المعينة بالمتطلبات الرئيسية اللازمة لضمان التنفيذ بشكل مستمر, وعلى ان يتم ايضا التواصل مع الشركات المختصة لعمل اي تدريب او اعادة نقاشه والمتابعة لاي من مراحل المشروع والتوصية باستكمال الشواغر الوظيفية اللازمة, وكذلك مخاطبة الشركات المختصة لاعادة تدريب الموظفين واستمرار تنفيذ المشروع.

13- التوصية بالعمل على اعداد اطار عام لادارة مخاطر تقنية المعلومات والتصالات يتوافق والاطار العام الكلي لادارة المخاطر في المؤسسة ويتكامل معه, وفق للمعايير الدولية مثل ISO 73, ISO 31000 وياخذ بالحسبان جمعيع عمليات حوكمة تقنة المعلومات والاتصالات الواردة في المرفق رقم (3), ويلبيها.

14- التوصية بتعيين المختصين من اصحاب الكفاءات وذوي القدرة على متابعة مخاطر تقنية المعلومات IT Risk والتدقيق على تقنية المعلوماتIT Audit .وكذلك تعيين PMO وبما يضمن متابعة تطبيق مشروع COBIT ووفقا للعروض المقدمة للمصرف.

15- مناقشة اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتجية للمؤسسة.

16- العمل على مشروع تطوير نظام تحويل الرواتب للمصارف الاخرى وفحصه وبما يضمن تحويل رواتب التوطين باسرع واسهل الطرق.

17- بالعمل على المشروع Digital On Boarding وفتح حساب للعملاء الجدد من خلال التطبيق (Mobile banking).

18- العمل على المشروع تعديل طريقة فتح الحساب باستخدام (workflow) وهذا مرتبط مع المشروع السابق.

19- متابعة خطة استمرارية العمل وتطوير الموقع البديل بما يتوافق مع رؤية المصرف,

20- التاكيد على فحص سرعة خطوط الشبكة والاتصالات للفروع وعمل اي تعديلات لازمة بما يضمن سرعة انجاز العمل وسلامته.

21- التوصية بتعيين الكادر المطلوب لقسم امن المعلومات باسرع وقت ممكن ,وبما يضمن استمرارية العمل وتحقيق الاهداف المرجوه للمشاريع المرتبطة ب COBITمثل(ISO22301,ISO27001).

22- التاكيد على مشروع PAM

23- التاكيد على فحص بيئة DRو DATA CENTER.

24- العمل باسرع وقت على تطوير تطبيق Mobile Banking ليشمل كافة الخدمات المصرفية وكذلك اضافة امكانية دفع الفواتير بشكل مباشر من خلال التطبيق او مباشر لدى المستفيد او اونلاين.
25- قيام قسم امن المعلومات بتقديم المسودة النهائية لسياسات واجراءات القسم وتحديثها وعرضها على اللجنة .
26- ضرورة مراجعة نقاط ارتكاز الخدمات ومنتجات المصرفية التي تستوجب دعم ادارة تقنية المعلومات وقسم امن المعلومات في تلك الخدمات والمتنجات.
27- تطوير البنية التحتية لانظمة المعلومات لتحسين اداء المصرف وزيادة قدرتها التنافسية وضمان استدامتها في السوق.
28- الموافقة على سياسات وإجراءات ادارة تقنية المعلومات على ان يتم تحديثها باستمرار.
29- مناقشة مشروع تطوير عمل الموقع البديل لأنظمة المصرف والمصادقة عليه
30- مناقشة تنفيذ مشاريع البنية التحتية لقسم تقنية المعلومات وقسم امن المعلومات والموافقة على تخويل السيد المدير المفوض والسيد معاون المدير المفوض للموافقة على احدى العروض المقدمة وبالتنسيق مع لجنة حوكمة تقنية المعلومات وادارتي قسم تقنية المعلومات وامن المعلومات واختيار افضل العروض المقدمة من جانب الجودة والسعر .

- **خامسا / لجنة الترشيح والمكافات** : حققت اللجنة خلال سنة 2024 العديد من الاجتماعات حيث بلغت (6) اجتماعات وفق منهاج منظم وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ومهام وميثاق اللجنة وبموجب دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة كما كان الى اللجنة الاثر الايجابي للتوصيات التي اصدرتها وفيما يلي اهم المواضيع التي تم مناقشتها والتوصيات التي اصدرتها :

1. مناقشة مراجعة سياسة المكافات والموافقة عليها .
2. مناقشة سياسة الاحلال لتأمين وظائف الادارة التنفيذية بالمصرف و كذلك سياسة الاحلال لمجلس الادارة والموافقة عليها.
3. مناقشة اعداد الخطط و توفير البرامج لتدريب اعضاء مجلس الادارة و الادارة التنفيذية والموافقة عليها .
4. مناقشة سياسة تقييم السنوي والموافقة عليها.
5. مناقشة مدونة قواعد السلوك الوظيفي والموافقة عليها.
6. مناقشة سياسة التوظيف و الترقية و انهاء الخدمات و الاستقالات والموافقة عليها.
7. مناقشة سياسة اصدار الاوامر الادارية والموافقة عليها.
8. مناقشة سياسة سرية المعلومات والموافقة عليها.
9. مناقشة شراء نظام متخصص بالموارد البشرية و الذي يغطي عدة نقاط منهم (سياسة تقييم السنوي, مدونة قواعد السلوك الوظيفي, سياسة التوظيف و الترقية و انهاء الخدمات و الاستقالات, سرية المعلومات) والموافقة عليه.
10. مناقشة تعليمات الزي الرسمي لموظفي المصرف والموافقة عليها .
11. مناقشة سيساسة استقالات الموظفين والتوصية باعتمادها على ان تكون متوافقة مع قانون العمل العراقي .
12. مناقشة سياسات واجراءات التعيين والموافقة عليها .
13. مناقشة دليل سياسات واجراءات الموارد البشرية والموافقة عليها .
14. مناقشة سياسات وإجراءات برنامج التدريب الداخلي للطلاب والموافقة عليها .
15. مناقشة دليل المبادئ الاخلاقية وقواعد السلوك والموافقة عليها .
16. مناقشة لائحة العقوبات الادارية والجزاءات للموظفين المخالفين والموافقة عليها.
17. مناقشة سياسة سرية المعلومات والموافقة عليها.
18. مناقشة اتخاذ قرار بخصوص استحداث اجراءات عمل تنظيم اجور العمل الاضافي لموظفي شعبة دعم الصرافات الالية في الادارة العامة و الفروع والموافقة عليها.
19. مناقشة سياسة سلف الموظفين والموافقة عليها.
20. مناقشة صرف مكافأة مالية لموظفي المصرف كافة واعضاء مجلس الادارة والموافقة عليه .
21. مناقشة مسودة سياسة الموارد البشرية وقواعد العمل وكافة الامور المتعلقة بعمل قسم الموارد البشرية والمصادقة عليها. .
22. مناقشة مسودة النظام الداخلي للمصرف لسنة 2024 ونموذج العقد لوظيفي الجديد والموافقة عليهما.

ملاحظة : ان العضو علي محمد جواد محمد عطا انتخب في اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2024/7/4 عضو اصلي ورئيس لجنة التدقيق وانتخب نائب رئيس مجلس الادارة باجتماع مجلس الادارة بتاريخ 2024/7/9 ، واستقال من المجلس بتاريخ2024/8/5 .
وحل السيد رابه بر عبد الجبار رشيد (عضو الاحتياط) بديلا عن السيد علي محمد جواد محمد عطا (كعضو اصلي لمجلس الادارة) وانتخب السيد فريد صالح حمد امين نائب رئيس مجلس الادارة ورئيس لجنة التدقيق بتاريخ 2024/8/5

- اسماء المساهمين الكبار (اكبر عشرة مساهمين) / راس مال المصرف 350 مليار

ت	اسم المساهم	الجنسية	عدد الاسهم	النسبة
1	صباح ملحم مجي	عراقي	34,930,000,000	9.98%
2	دلشاد عبدالعزيز سرحان	عراقي	34,930,000,000	9.98%
3	عماد جميل جاسم	عراقي	34,930,000,000	9.98%
4	شوكت عبدالعزيز سرحان	عراقي	34,930,000,000	9.98%
5	عبدالمطلب حسن صمد	عراقي	34,930,000,000	9.98%
6	بارزان فكري احمد	عراقي	34,930,000,000	9.98%
7	سيروان صديق مصطفى	عراقي	34,930,000,000	9.98%
8	عوني فاخر عبدالرحمن	عراقي	34,930,000,000	9.98%
9	سيروان حسن صمد	عراقي	34,930,000,000	9.98%
10	كاوة عبدالله جنيد	عراقي	34,930,000,000	9.98%

• **سياسة التمويل المستدام:** إن التمويل المستدام يشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يكمن هذا التأثير في طرح المنتجات والخدمات المصرفية وتطوير العمليات المصرفية بشكل يراعي عناصر البيئة، المجتمع والحَوكمة (ESG) فيما يتعلق بأنشطة التمويل، الإقراض والاستثمار. فهو يهدف إلى تحقيق منفعة مستدامة لجميع الأطراف المعنية بما فيها العاملين، العملاء والمجتمع ككل ويعد التمويل المستدام أداة قوية يمكن توظيفها لخلق نمو متوازن، وذلك من خلال تحويل التهديدات الحالية بكافة أنواعها إلى فرص مستقبلية، فهو مفهوم شامل يتضمن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في قرارات المصرف عند منح الائتمان أو في قراراته الاستثمارية بالإضافة إلى ذلك فهو يشمل قيام المصارف بتمويل المشاريع البيئية مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع الاجتماعية مثل الصحة، التعليم، مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمشاريع ذات العمالة الكثيفة التي تخلق فرص العمل وتقلل من نِسب الفقر وترفع مستوى المعيشة خاصةً للفئات الأكثر احتياجاً، كما يشمل التمويل المستدام الالتزام بالإطار العام للحَوكمة وترسيخ الشفافية ودعم نظم الرصد والمتابعة والتقييم، وذلك لتحقيق منفعةٍ مستدامةٍ لكل الأطراف.

- **أهمية التمويل المستدام** : يواجه بلدنا العزيز العديد من التحديات البيئية والتي تتمثل في ندرة الموارد المائية ، ندرة الامطار ، زيادة في التلوث البيئي والذي ادى الى زيادة في امراض السرطان ويعتبر تغير المناخ من أكثر القضايا الحيوية التي تواجه العراق والعالم. على الرغم من أن العراق يساهم بنسبة ضئيلة في انبعاثات الغازات الضارة، إلا إنه معرض بشدة لمخاطر تغير المناخ، الأمر الذي قد يؤدي إلى العديد من التبعات الاجتماعية ، وبالتالي تكمن هنا اهمية التمويل المستدام يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي على المدى الطويل. على المستوى البيئي على سبيل المثال، فإن إدارة مخاطر المناخ تقلل من تعرض المصارف للمخاطر المالية المتعلقة بتغير المناخ وتجعلها مستعدة لمواجهة التغيرات المحتملة في السياسات ورغبة المستثمرين. كما تساهم الأنشطة الاجتماعية مثل الشمول المالي وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقلل من نسب الفقر والبطالة وأوجه عدم المساواة إلى زيادة مقدرة المصارف على جذب المدخرات، تقديم الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، وتنويع محافظها الائتمانية مما يعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تطبيق التمويل المستدام إلى تعزيز الفرص الاستثمارية وضخ المزيد من العملة الأجنبية من خلال جذب شريحة جديدة من المستثمرين الذين يستهدفون هذا النوع من التمويل.

- **مزايا التمويل المستدام:** يؤدي التمويل المستدام إلى دعم الاستقرار المالي والمصرفي، حيث أثبتت الدراسات أنه بدمج العناصر البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة يتأثر أداء الشركات بطريقة إيجابية كما تقِل نسب المخاطر، وبالتالي يُعتبر توفير التمويل لتلك الشركات منخفضَ المخاطر بما ينعكس إيجابياً على استقرار النظام المالي. كما ان تعزيز الفرص الاستثمارية وضخ عملة أجنبية عن طريق جذب شريحةٍ جديدةٍ من المستثمرين الذين يضعون التمويل المستدام نُصب أهدافهم، إلى جانب استثمار أجنبي مباشر في القطاع المصرفي والاقتصاد القومي تعزيز إصدار السندات الخضراء في ظل تزايد انتشار الاستثمار البيئي والاجتماعي. بالاضافة الى ذلك فان إمكانية إنشاء مصارف خضراء حيث تقوم تلك المصارف بتوفير قروض لدعم البيئة مثل منح قروض لإنتاج الكهرباء من الواح الطاقة الشمسية وكذلك منح قروض لتوليد الكهرباء من الرياح وتمويل قروض السيارات الكهربائية وبفائدة منخفضة لتشجيع اقتناء تلك السيارات لأنها صديقة للبيئة .

- **أهمية التمويل المستدام على مستوى القطاع المصرفي:** يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بما فيها من تحديات بيئية واجتماعية دون أن يكون للمصارف دورٌ فعالٌ في ذلك من خلال توجيه التمويل إلى أنشطةٍ اقتصاديةٍ أكثر استدامةً وتقديم حلول مالية ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة وفتح مجالات وأسواق جديدة للتمويل مما يساهم في تحقيق المزيد من الأرباح وخفض فرص التعثّر، وبالتالي الحفاظ على جودة محفظة المصرف وتعزيز فرص الاستثمار الأجنبي عن طريق جذب المستثمرين الذين يستهدفون التمويل المستدام والمساهمة بشكل إيجابي في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة المحيطة وتحسين سمعة المصارف العراقية محليا ودوليا وتخفيض المخاطر البيئية والاجتماعية.

- **المنتجات المصرفية المستدامة:** هي منتجات مالية تهدف إلى دعم الممارسات البيئية والاجتماعية المسؤولة، وتعزيز التنمية المستدامة، تتنوع هذه المنتجات وتزداد انتشارًا مع تزايد اهتمام المصارف بالاستدامة والحوكمة البيئية. فيما يلي بعض الأمثلة على المنتجات المصرفية المستدامة:

1- **القروض الخضراء:** هي قروض تمويل موجهة لمشاريع تهدف إلى حماية البيئة، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الصديقة للبيئة، والمباني الخضراء. هذا النوع من التمويل يساهم في تخفيف انبعاثات الكربون ويعزز التنمية المستدامة.

2- **التمويل المستدام:** يشمل قروضاً أو سندات توجه لتمويل مشاريع تركز على المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية. قد تشمل تمويل قطاعات مثل إدارة المياه، الزراعة المستدامة، والنقل النظيف.

3- **الودائع الخضراء**: وهي حسابات توفير أو ودائع توفر للزبائن الفرصة لاستثمار أموالهم في مشاريع مستدامة أو صديقة للبيئة. تدعم هذه الودائع التمويل المستدام للمشاريع البيئية وتشجع الزبائن على اتخاذ قرارات مالية مسؤولة.

4- **بطاقات الائتمان الصديقة للبيئة**: بطاقات ائتمانية تتيح للزبائن المساهمة في جهود الاستدامة عبر تمويل المشاريع البيئية أو التبرع بجزء من الأرباح للمنظمات الخيرية البيئية.

5- **السندات الخضراء والاجتماعية**: هي أدوات استثمارية تستخدم لجمع رأس المال لمشاريع بيئية أو اجتماعية. يمكن أن تشمل مشاريع إعادة التدوير، تحسين كفاءة استخدام الطاقة، أو مبادرات لدعم التعليم والرعاية الصحية في المجتمعات المحتاجة.

6- **التأمين المستدام**: تغطي بعض شركات التأمين مشاريع ومنتجات تتماشى مع أهداف الاستدامة، مثل التأمين على المباني الخضراء أو المركبات الكهربائية، بهدف تشجيع التحول نحو أساليب الحياة الصديقة للبيئة.

7- **الاستشارات المستدامة**: خدمات استشارية للشركات التي ترغب في تبني ممارسات استدامة، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتطوير استراتيجيات الاستدامة.

واخيرا تساعد هذه المنتجات في توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات التي تسعى لتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وتعزز من سمعة المؤسسات المالية كشركاء في التنمية المستدامة.

- **سياسة الابلاغ عن المخالفات** سعياً من المصرف لتعزيز قواعد واجراءات المصرف للالتازم بمبادئ الحوكمة لتحقيق أعلى درجات الشفافية والانضباط والمساءلة تم اعتماد هذه السياسة للابلاغ عن المخالفات، وبما يشجع جميع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين على حد سواء وبحسن نية وسرية الابلاغ عن أي مخالفة أو خطر أو سوء تصرف محتمل قد تتعرض له أعمال المصرف ومصالحه أو سمعته أو أصوله أو أصحاب المصالح، بحيث يكون المبلغ محط تقدير وحماية على المستوى المؤسسي.

تعتبر هذه السياسة أحد مكونات الحد من الاحتيال، وليست مكاناً للتظلمات الخاصة حيث يمتلك المصرف سياسات واجراءات أخرى تسمح للموظف التعبير عما يقلقه أو الابلاغ عن شكواه حول المشكلات التي تؤثر مباشرة عليه، والتي تتناولها معايير السلوك المهني في العمل، وعليه فإن الأمور المذكورة آنفاً ليست في نطاق هذه السياسة، وينبغي عدم الإبلاغ عنها بموجب هذه السياسة.

- **الأهداف**: تهدف سياسة الابلاغ عن المخالفات لمايلي:

أ- تسهيل عملية الابلاغ وتخصيص طرق للإبلاغ عن المخالفات.

ب- تقديم وسيلة سرية للمعنيين.

ت- حماية الأفراد المبلغين بحسن نية.

- **التعريفات**

1. الاحتيال: أي تصرف أو ممارسة غير أخلاقية أو غير نظامية أو غير قانونية تتسم بعدم الأمانة أو بالنية المبيتة لإخفاء حقيقة ما، سواء بالكلمات أو بالتصرف أو بالتزييف، ما من شأنه أن يسفر عن خسارة مالية أو غير مالية للمصرف، ويدخل في عداد ذلك الممارسات المحاسبية المغلوطة أو إعداد التقارير المالية أو التقارير غير المالية المغلوطة بنية الاحتيال.
2. الأمور غير الأخلاقية: يقصد بها التصرفات أو الممارسات المقصودة أو غير المقصودة التي تنافي الأخلاق القويمة وتضر بالسمعة وتفتقر إلى الإنصاف أو لا تتوافق مع معايير العمل المعتمدة لدى المصرف أو السلوك المهني أو الاجتماعي السديد.
3. خط المصرف المخصص للإبلاغ عن المخالفات: يقصد به المسار الذي حدده المصرف للإبلاغ عن المخالفات، وهو عبارة عن خط ساخن يتيح للمبلغ تقديم البلاغ في سرية تامة ودون الإفصاح عن هويته -في حال رغبته- في ما يتصل بسوء التصرف أو الاحتيال أو مخالفات لمدونة السلوك الأخلاقي أو لسياسات المصرف.
4. المخالفة: أي تصرفات أو احداث أو سلوك أو ممارسات غير نظامية أو غير أخلاقية أو غير قويمة أو مخالفة لسياسات المصرف واجراءاتها وقواعدها وأنظمتها التي تخص المصرف.
5. المبلغ: هو الشخص الذي يبلغ عن واقعة احتيال أو أمور غير أخلاقية داخل المصرف، وكذلك في أوساط أصحاب الشأن والجهات التي تزاول الأعمال مع المصرف، ويدخل في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الموظفين والعملاء والاستشاريين والمقاولين والموردين والمقاولين من الباطن والوكلاء وجميع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين.
6. الإبلاغ: هو العملية المتبعة في التبليغ عن واقعة الاحتيال أو الأمور غير الأخلاقية داخل المصرف.

أمثلة عن المخالفات : تشمل المخالفات كافة الممارسات الخاطئة الجنائية أو مالية أو الاخلال بأي التزامات قانونية أو تشريعية أو متطلبات تنظيمية داخلية أو خارجية، وتشمل أهم المخالفات التي يتوجب الإبلاغ عنها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. السلوك غير القانوني)بما في ذلك الرشوة أو الفساد(أو سوء التصرف.
2. سوء التصرف المالي)بما في ذلك إدعاء النفقات الكاذبة، إساءة استخدام أصول الشركة.(
3. عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح)وفق ما يتم اعتماده في وثيقة تعارض المصالح المعتمدة في المصرف.(
4. إمكانية الاحتيال)بما في ذلك إضاعة، إخفاء أو اتلاف الوثائق الرسمية الخاصة بالمصرف.(
5. الجرائم الجنائية المرتكبة بما يخص المصرف، أو التي يتم ارتكابها، أو التي يحتمل ارتكابها أياً كان نوعها.
6. عدم الالتزام بالسياسات وأنظمة ولوائح المصرف أو تطبيقها بصورة غير صحيحة.
7. الحصول على منافع أو مكافآت غير مستحقة من جهة خارجية لمنح تلك الجهة معاملة تفضيلية غير مبررة.
8. الإفصاح عن معلومات سرية للمصرف بطريقة غير قانونية.
9. التلاعب بالبيانات المحاسبية للمصرف.
10. تهديد صحة الموظفين وسلامتهم.
11. سوء استخدام الصلاحيات.
12. مؤامرة الصمت والتستر فيما يتعلق بأي من المسائل المذكورة أعلاه.

- **نطاق وآلية التطبيق:** تطبق هذه السياسة على جميع من يعمل لصالح المصرف سواء كانوا أعضاء مجلس إدارة أو مسؤولين تنفيذين أو موظفين أو مستشارين بصرف النظر عن مناصبهم في المصرف وبدون أي استثناء ،أو أصحاب المصالح علم أو يعلم بوقوع مخالفة يكون ملزماً بالابلاغ عنها وفقاً لسياسة المصرف، وفي الحالات التي تتضمن إبلاغ الموظف مديره المباشر بتلك الأمور بصورة مباشرة، يجب على ذلك المدير الإبلاغ عن المخالفة محل البلاغ فوآر وبما يتفق مع سياسة المصرف، وينبغي للمدير المباشر أن لا يباشر التحقيق في الواقعة على أي وجه بصورة مستقلة، إلا بما يتفق مع سياسات المصرف والاجراءات المتبعة لديه.

- **طرق الابلاغ عن المخالفات:**

1- **الخط الساخن:** يعتبر خط المصرف المخصص للإبلاغ عن المخالفات وسيلة لتقديم البلاغات عبر الهاتف، وهذه خدمة سرية متاحة للجميع من أجل مناقشة المخالفات المحتملة والإبلاغ عنها، وكذلك التصرفات غير القويمة أو غير الأخلاقية، ويمكن الوصول إلى خط الابلاغ الساخن مجاناً، ويجوز للأفراد المتصلين بخط الابلاغ الساخن عدم الكشف عن هوياتهم إلا أذا اقتضت مجريات التحقيق بذلك علماً بأن المتصلين سيلقون معاملة قائمة على الاحترام، وستلقى مخاوفهم ومباعث قلقهم كل التقدير والاهتمام كما يلتزم المصرف بأن يشمل الخط الساخن على خدمة)الواتساب(لتسهيل التواصل وامكانية إرسال معززات البلاغ.

2- **الإبلاغ عبر شبكة الانترنت:**

أ- يقوم المصرف بإعتماد بريد الكتروني مخصص لاستقبال الابلاغ عن المخالفات.

ب- يقوم المصرف باستقبال البلاغات بشأن المخالفات أو التصرفات غير القويمة أو غير الأخلاقية المحتملة من خلال رابط مخصص للشكاوي على موقع المصرف الرسمي على شبكة الانترنت.

ت- **الإبلاغ كتابة:** يمكن للمبلغ الحضور شخصياً إلى المصرف والتقدم بالابلاغ خطياً حسب نموذج الشكاوى المعتمد.

- **سرية التبليغ وحماية المبلغ:** بالرغم من أنه لا يطلب من مقدم البلاغ إثبات صحة البلاغ، إلا أنه يجب أن يكون قادرا على إثبات أنه قدم البلاغ بحسن نية، وحيث يلتزم المصرف بتقديم ما يلي للمبلغ:

1. **الحماية:** يضمن المصرف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المبلغين لتشجيعهم على التقدم ببلاغاتهم بدون خوف أو تردد، وذلك بمنع التعرض للمضايقة أو أعمال انتقامية أو عواقب وظيفة سلبية لا في الحاضر ولا في المستقبل لأي شخص يبلغ عن مخالفة أو يتقدم بحسن نية بالابلاغ استناداً لأسباب معقولة لتقديم البلاغ)باستثناء الإبلاغ عن مخالفة بشكل كيدي، حيث من الممكن أن يؤدي ذلك إلى انزال عقوبة الإجراء التأديبي بالمُبلغ وكذلك اتخاذ الإجراء القانوني بحقه، وهو الإجراء الذي قد يصل إلى الفصل من العمل.(
2. **الحفاظ على سرية الهوية:** يلتزم المصرف بالحفاظ على سرية المعلومات وهوية المبلغين إلى أقصى حد معقول علمياً، ولا يجب كشف هوية من تقدم بالبلاغ ما لم يكن قد أذن بكشف الهوية كتابياً في مرحلة معينة من اجراءات التحقيق، وينبغي أن يعلم المبلغون أن هويتهم قد تصبح معروفة لأسباب خارجة عن سيطرة المصرف)الحالات التي تقتضي التحقيق الخارجي بمعرفة السلطات الحكومية المختصة(، ولن يعلم أحد بشأن إجراء التحقيق في البلاغات أو يشارك فيها إلا من تقتضي إجراءات التحقيق علمهم أو مشاركتهم نظرا لطبيعة التحقيق، أو حيثما اقتضت الأمور ذلك بحكم القانون أو النظام.

- **اجراءات التعامل مع المخالفات المبلغ عنها:** تخضع كافة البلاغات المقدمة مباشرةً أو المحولة من الجهات المعنية في المصرف للدراسة والتحليل من قبل قسم التدقيق الداخلي ويتم ذلك مع الالتزام بمايلي:

1. يتم إعطاء كل بلاغ يتم استلامه رقماً خاصاً بهذا البلاغ.
2. يتم إجراء مراجعة أولية لتحديد ما إذا كان يتوجب إجراء تحقق والشكل الذي يجب أن يتخذه، حيث يمكن حل بعض البلاغات دون الحاجة لإجراء تحقيق.
3. إذا تبين لمستلم البلاغ أن البلاغ غير مبرر فلن يتم إجراء أي تحقيق إضافي ما لم يتم تقديم إثباتات إضافية بخصوص البلاغ.
4. إذا تبين أن البلاغ يستند إلى معطيات معقولة ومبررة يتم الالتزام بالتحقيق الدقيق والكامل وعلى الوجه المناسب وفي الوقت المناسب.
5. يجب ابلاغ الموظف كتابةً بما ينسب إليه والتحقيق معه خلال 15 يوم من تاريخ اكتشاف المخالفة.
6. مدير قسم التدقيق الداخلي يحدد إذا كانت المخالفة تقتضي إجراءً تصحيحياً من عدمه، وبناءً عليه يتحدد الاجراء التصحيحي استناداً إلى الوقائع والظروف المحيطة بالمخالفة، وما تسفر عنه نتائج التحقيق.
7. تشكل لجنة باسم (لجنة التبليغ) برئاسة (مدير التدقيق الداخلي) وعضوية (مدير قسم الموارد البشرية ، مدير القسم القانوني ، مدير قسم الامتثال ، مدير قسم المخاطر)
8. يقوم مديرقسم التدقيق الداخلي برفع تقرير عن المخالفات التي تستوجب التحقيق بها الى لجنة التبليغ لأجراء التحقيق اللازم ورفع التوصيات اللازمة الى لجنة التدقيق التابعة الى مجلس الادارة للمصادقة عليها ، كما ترسل لجنة التبليغ نسخة من التقرير الى المدير المفوض ويراعى عند اتخاذ الاجراءات التاديبية تعليمات النظام الداخلي وقانون العمل العراقي النافذ .
10. في حال كان البلاغ يخص المدير المفوض يتولى مجلس الإدارة اتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل معها.
11. يقوم المصرف باتخاذ كافة التدابير والاجراءات المعقولة)بما فيها رفع دعوى قضائية جنائية أو مدنية(لإسترداد أموال المصرف التي تم الاستيلاء عليها أو التي تم الحصول عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة احتيال أو فساد.
12. إذا ثبت أن البلاغ غير دقيق ولكن قدم بصورة نزيهة وله حيثيات تثير تقديمه فلا يتخذ أي اجراء ضد مقدمه.
13. أما إذا ثبت بصورة قاطعة أن البلاغ غير دقيق وكان كيدياً مقصوداً، فيتخذ بحق مقدم البلاغ الاجراء التأديبي أو القانوني اللازم.
14. يتم حفظ البلاغات وتقارير التحقيق والوثائق المعززة ووثائق التحقق بصورة سرية لدى (لجنة التبليغ)، فيما عدا الحالات التي تستدعي غير ذلك.
15. يلتزم المصرف بالتعامل مع الإبلاغ عن أي مخالفة بطريقة عادلة ومناسبة، ولكنها لا تضمن أن تنسجم طريقة معالجة البلاغ مع رغبات مقدم البلاغ.

• **سياسة المودعين والمساهمين واصحاب المصالح**

- **الغرض** : تهدف التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وهيئة سوق المال العراقي في توفيرالشفافية والإفصاح بخصوص المعلومات المالية حول الشركات بهدف الإستفادة منها من قبل المستثمرين عند قيامهم في الإستثمار في الأسهم المطروحة للبيع .

-**حماية المودعين** :هناك عدة وسائل لحماية المودعين للمصرف من خلال :

1. تنفيذ تعليمات البنك المركزي والرقابة المكتبية والميدانية المستمرة للبنك المركزي العراقي بهدف التأكد من قيام المصارف بتطبيق القوانين وخاصة وجود سيولة كافية لدى المصارف لتوفير النقد الكافي لسحوبات الزبائن .
2. تأسيس الشركة العراقية لتأمين على الودائع تساهم في توفيرالضمان للمودعين في حالة فشل المصرف يحصل الزبون على نسب خمسون بالمائة من ودائعه عند فشل المصرف وبذلك توفر الحماية للمودعين .

- **حماية صغار المساهمين** : تتسم ادارة المصرف بالقوة والنزاهةوالتخصص وهذا ما يحقق أهداف المساهمين وتعزز قيمة حقوقهم وتوفر للأقلية الحماية من إساءة إستخدام السلطة أو إساءة توزيع الأموال أوصرفها في صورة غير قانونية ، مثل المكافآت السنوية المبالغ بها والتي لا تتناسب مع الأرباح المحققة والعلاوات العالية والامتيازات المختلفة وهذا حدث مع الكثير من الشركات المساهمة العامة في المنطقة وأدى إلى تعثر العديد منها.

ان قوانين الحوكمة وقوانين حماية أقلية المساهمين تفرض عدم استغلال الإدارة أموال المساهمين والتأكد من سعيها إلى تعزيز ربحية أسهم الشركة وقيمتها على المدى الطويل ووضع الآليات التي تمكن حملة الأسهم من فرض رقابة على الإدارة في شكل فاعل، علماً أن

من أهم مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين سواء كبارهم أو صغارهم إضافة إلى تقديم معاملة عادلة لكل شرائح المساهمين وحماية دور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية الكاملة وتحقيق مسؤوليات مجالس الإدارة.

- **دور الحوكمة في حماية وتعزيز حقوق المساهمين والمستثمرين** : ان ثقة المساهمين والمستثمرين بأن الأموال التي سيستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل المصرف او أعضاء مجلس الإدارة او كبار المساهمين، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم، بمثابة أحد أهم العوامل في نشوء وتطور أسواق رأس المال.

ان نظام الحوكمة الفعال يوفر وسائل يتسنى للمساهمين استخدامها لحماية حقوقهم والقدرة على اقامة الدعاوي القانونية والإدارية لنيل حقوقهم وقد اظهرت التجربة ان احد اهم المحددات لقدرة المساهمين على حماية حقوقهم يتمثل في توفر وسائل فعالة للحصول على تعويضات مناسبة على الاضرار التي قد تلحق بمصالحهم ودون تأخير مفرط.

وتتعزز ثقة صغار المساهمين حينما يوفرالنظام القانوني الآليات اللازمة لإقامتهم للدعاوي القانونية عندما تتوفر لهم السندات القانونية التي تبرر اعتقادهم بان حقوقهم قد انتهكت.

معاملة المساهمون المنتمون الى نفس الفئة معاملة متكافئة : للمساهمين داخل كل فئة حقوق التصويت والحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين قبل شرائهم للأسهم، وأن أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت خاضعة للتصويت من قبل المساهمين او من قبل المخولين بالتصويت (أو بالأنابة)، وتكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالإجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.

• **سياسة الافصاح والشفافية** : ان الية الأفصاح والشفافية من اهم المبادىء في الحوكمة من خلال عملية الأفصاح والتأكد من ان مساهميها وغيرهم من اصحاب المصالح على فهم ودراية بطبيعة عمليات المصرف والتوجه المستقبلي وغيرها من التطورات والمعلومات الجوهرية الناتجة عن عملياتها اليومية.

تمثل المعلومات الأساسية مرتكزاً مهماً لمعرفة حجم نشاط أي مؤسسة أهلية ومدى تأثيره على المستفيدين وإسهامها بهذا النشاط في الدفع قدماً بالتنمية الاجتماعية في نطاق نشاطها وتأتي هذه السياسة لتحديد العناصر والمعلومات الجوهرية والأساسية التي يلتزم بها مصرف الأقليم التجاري بالإفصاح عنها بانتظام لاطلاع البنك المركزي العراقي ، المودعين ، المستثمرين وعامة الجمهور.

ان الهدف من سياسة الإفصاح والشفافية هو تعزيز قدرة الشركة في الألتزام بالألتزام والقوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي – هيئة سوق المال في العراق واجهات الرقابية الأخرى تهدف سياسة الأفصاح الى تحديد الأدوار والمسؤوليات لأطراف الرئيسية في عملية الأفصاح والمسؤولين عن تقديم البيانات الواجب تقديمها لإدارة الحوكمة والألتزام بالتعليمات الصادرة من جهات مختلفة.

ان الغرض من سياسة الأفصاح هو تقديم المعلومات الأساسية والتأكد المصرف يلتزم بالإفصاح عن جميع الأمور الجوهرية بدقة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الوضع الإداري والتنظيمي والمالي للمصرف والأداء والحوكمة وتوقيت الافصاح عنها.

- الإفصاح عن المعلومات الجوهرية : تُعَرَّف المعلومات الجوهرية على أنها اية معلومات تتعلق بأوضاع وأنشطة المصرف ومستوى أدائها والمعلومات التي يتوقع أن تؤدي إلى رسم تصور محدد وجوهري عن أوضاع المصرف لذلك تنشر كافة المعلومات الجوهرية المماثلة على نطاق واسع وفي حينها وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين.

- **الإفصاح عن المعلومات المالية** : يوافق رئيس مجلس الإدارة على الكشوفات المالية (كشف الدخل - الميزانية العمومية - كشف حقوق الملكية) المعتمدة من قبل مدقق خارجي مستقل يوضح الكشف المالي مقارنة بين نتائج الأعمال للسنة الحالية ومقارنتها مع السنة السابقة يتم وضع تفاصيل في ورقة مرفقة بخصوص كل فقرة من البيانات للمصرف ، الأراضي ، تفاصيل بخصوص اكبر عشرة مقترضين ، تفاصيل بخصوص اكبر مودعين ، مراسلي المصرف والأرصدة معهم عند تاريخ اعداد الميزانية ، تفاصيل استثمارات المصرف (السندات) في داخل وخارج العراق .يوضح في الميزانية العمومية اعضاء مجلس الأدارة واسماء حاملي اسهم المصرف وعدد اسهمهم.

- **الإفصاح الى سوق العراق للأوراق المالية** :يلتزم المصرف في تزويد سوق العراق للأوراق المالية وبشكل دوري الكشوفات المالية (كشف الدخل -الميزانية العمومية) المعتمدة من قبل مراجع خارجي ليكون متاحا للمستثمرين المحتملين عند اتخاذهم قرارات استثمارية.

- **الإفصاح عبر الموقع الألكتروني للمصرف** : يقوم مصرف الإقليم بنشر الكشوفات المالية (الميزانية العمومية - كشف الدخل) للمصرف لعدة عدة سنوات متتالية بهدف اتاحة الأطراف الخارجية المتمثلة بالمودعين ، المستثمرين ، عامة الناس للإطلاع عليها والأستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم بخصوص الأيداع او الأستثمار في اسهم المصرف ينشر المصرف في الموقع الألكتروني معلومات مهمة حول اعضاء مجلس الأدارة – رئيس المجلس ، المدير المفوض – اسماء وعناوين الفروع وارقام الأتصال والبريد الالكتروني لكل فرع ، الخدمات المقدمة من قبل المصرف المتمثلة بقبول انواع من الودائع ، بطاقات بلاستيكية ، انواع القروض التي توفرها المصرف ، التحويل الخارجي.

- **الإفصاح عن الجوانب غير المالية** : يقوم مصرف الإقليم التجاري بنشرمعلومات اخرى غير مالية المتمثلة في سياسات الحوكمة واجراءاتها والوثائق المتعلقة بها ومنها وكذلك رؤية المصرف ،رسالة المصرف ، اهداف المصرف ، لجان مجلس الأدارة (لجنة الحوكمة – لجنة التدقيق) يتم وضع العديد من السياسات مثل سياسة الإستدامة ، سياسة الإفصاح ، سياسة التوظيف ، سياسة العناصر البيئة والإجتماعية ، سياسة المكافأة والحوافز.

• **سياسة تضارب المصالح :** الغرض منها حماية مصالح المصرف ، قد يكون لأعضاء مجلس ادارة المصرف او الأدارة العليا والموظفين و وكلائهم او غيرهم من الأشخاص ذوى الصلة لهم الفرصة بتفضيل مصالحهم الخاصة على مصالح المصرف لذا فان اصدار سياسة تضارب المصالح في المصرف هو وضع واتباع وتفعيل اجراءات وتنظيم فعالة ، من شانها ان تعمل على تحديد التضارب في المصالح وادارته بطريقة مسؤولة .

- **التعاريف :**

1- موظفي المصرف : اي شخص يعمل لدى المصرف بدوام كامل او جزئي بموجب قانون العمل ويستوفي راتب او مكافأة جراء تقديم الخدمة .

2- ثانيا : الوكيل ، المالك ، المدير ، حاملي الأسهم ، المقاول او اي طرف ثالث يكون في موقع ان يعمل بالنيابة عن المصرف .

- **تضارب المصالح المالية** : وهي المصالح النقدية لصالح الأفراد المتمثلة في تحقيق ربح مالي او الخسارة لأفراد ، يتحمل جميع موظفي مصرف الإقليم في تحديد اي تضارب محتمل في المصالح قد ينشأ اثناء القيام باختيار الموردين / قرار منح القرض / قرارالبيع لممتلكات المصرف الى اشخاص ذو الصلة ، المرتبط بشكل مباشر او غير مباشر بالمصرف .

- **الإجراءات**

1- واجب الإفصاح : كل موظف / او وكيل ملتزم بالإفصاح عن احتمال لظهور تضارب المصالح، الفشل في ابلاغ عن عدم الإفصاح لظهور تضارب المصالح قد يسبب في انهاء خدمات الموظف .

2-التحقيق في احتمال تضارب المصالح : عندما يظهر اي احتمال لتضارب للمصالح ، يقوم مجلس الأدارة بجمع المعلومات وتوجيه الأسئلة لأطراف ذات العلاقة ، عندما يدلي كل شخص افادته بخصوص حدود انضمامه للتضارب في المصالح وتقديمه ادلة الدفاع ، عليه ترك جلسة الأستماع لفسح المجال لمجلس الأدارة في المناقشة وتبادل الأراء بهدف اتخاذ القرار حول الموضوع . واذا اقتنع المجلس بوجود تضارب في المصالح يتم اتخاذ خطوات لإنهاء تضارب في المصالح ، اذا لم يتحقق تضارب في المصالح يتم غلق القضية

3-معالجة تضارب المصالح : عند اكتشاف اي تضارب في المصالح ، يتم تقييم كل العمليات التجارية التي من المحتمل التأثر بها بهدف معرفة الأثار، يتم إبلاغ اطراف خارجية وهم حاملي الأسهم ، المدراء ، الموظفين والمتعاقدين ، يتم إجراء تحقيق من قبل مجلس الإدارة لتحديد مدى وحدود التضارب وبيان الأطراف التي توغلت في العملية .

4-خطوات انضباطية : مجلس الإدارة له الصلاحية في التحقق من حدوث اي حالة في تضارب المصالح ويكون الخطوات الأنضباطية مناسبة مع حدود في تضارب المصالح وحدود الخسائر المتحققة ، والعقوبات قد تشمل الإيقاف عن العمل او انهاء عمل الموظف .

5- تذبذب صراع المصالح : يطلب مجلس الادارة(في حال الاقتناع والتاكد) من اي عضو من اعضائه قد فشل في الإفصاح عن صراع المصالح ، لبيان اسباب عدم تبليغ المجلس في ذلك، واذا تم اكتشاف بعد جلسة الأستماع بان العضو قد فشل في ابلاغ المجلس حول تضارب المصالح وتحقيقه منفعة مالية من ذلك ، فيتم اتخاذ اجراء يناسب حدود الضرر الملحق بمصالح المصرف - التعويضات

6-اذا ثبت ان احد اعضاء مجلس الإدارة قد استلم بشكل مباشر او غير مباشر تعويضات من شركة او منظمة نظير تقديم خدمة للشركة / او المنظمة من خلال التصويت على قرار لصالح الشركة او المنظمة ، يتم تجريد عضو المجلس من عضوية المجلس.

- **الكشف السنوي** : على كل مدير ، موظف وعضو لجنة مخول من مجلس الإدارة في مصرف الإقليم التجاري التوقيع على الكشف السنوي ويؤكد بانه قد اطلع على سياسة تضارب المصالح و قرأ وفهم سياسة تضارب المصالح وموافق على مضمون سياسة تضارب المصالح والموافقة على الأفصاح على سياسة تضارب المصالح .

• **سياسة حماية المودعين والمقترضين :** هناك قلق من المودعين بشأن مصير اموالهم واحتمال إفلاس المصرف وضياع اموالهم ، يشعر أصحاب الودائع في أنحاء العالم بقلق بعد المشاكل والخسائر التي تعرض لها المودعون في المصارف التي افلست في العراق في السنوات الماضية، فتوالت الاستفسارات عن حماية أموال المودعين في العراق، ولا بد هنا من الإشارة إلى حقائق مهمة تتعلق بموضوع ضمان الودائع في مصارف العراق، وحمايتها.

- **الغرض :** هو توفير الثقة الى المودعين والأمان الى اصحاب الودائع (الجارية ، التوفير ، الثابتة) وخاصة من المصارف غير الحكومية.
- **تنظيم اعمال المصارف :** المصارف من اكثر المؤسسات تنظيما نظرا لدورها المهم في الإقتصاد ، يهدف البنك المركزي في تنظيم اعمال المصارف في توفير نظام مصرفي صلد وتوفير الأطمئنان والثقة لدى عامة الناس، يقوم البنك المركزي بالدور المهم في توجيه والرقابة على المصارف من قبل دائرة مراقبة المصارف لدى البنك المركزي العراقي .
- **اساليب حماية المودعين**

1- الشركة العراقية للتأمين على الودائع : بادر البنك المركزي العراقي في تأسيس شركة ضمان الودائع (شركة مساهمة مختلطة) بهدف ضمان التأمين على الودائع لدى المصارف الأهلية بنسب معينة ، يوفر التأمين على الودائع الطمأنينة والثقة لدى المودعين وتجنب هواجس الخوف لديهم . الشركة العراقية للتأمين على الودائع هي شركة مساهمة مختلطة مستقلة وتستوفي اقساط التأمين من المصارف الأهلية بنسبة واحد في الألف على الودائع لدى المصارف وتحاول تكوين احتياطي بهدف تعويض الى المودعين عند افلاس احد المصارف ، حيث ان منح التعويض يؤدى الى تخفيض خسائر المودعين وتوفير الثقة والإطمئنانية بالجهازالمصرفي في العراق .

2- الرقابة من قبل البنك المركزي : ان البنك المركزي العراقي بصفته الرقابية يقوم بالإشراف ومتابعة المصرف بإسلوبين (التدقيق المكتبي ، التدقيق الميداني).

3- الشفافيةوالإفصاح: يقوم المصرف بطبع منشورات ورقية لعرض اسعار الخدمات الى الجمهور واطلاعهم عليها ويلتزم المصرف باعلام الزبائن باسعار الفوائد للودائع (الثابتة ، التوفير الجاري) بعملة الدينار والدولار واسعار الفوائد على القروض (بالدينار - الدولار) ، الهدف من ذلك هو الإطلاع المسبق للمودعين بتلك الأسعار .

4- رضى الزبائن :يهتم مصرف الإقليم التجاري اهتماما كبيرا في رضى الزبائن من خلال استقبال مكالماتهم 24 ساعة خلال 7 ايام في الأسبوع ، هناك امكانية لإرسال الشكاوى الى المصرف من خلال الأستمارة الألكترونية وبيان نوع الشكوى بهدف دراستها من قبل قسم التوعية وحماية الجمهور .

5- حماية المقترضين : يتولى قسم خدمات الزبائن في توضيح كل الحقائق للزبون مثل سعر الفائدة (الثابتة او المتناقصة) مدة القرض بالسنوات والشهور ، اجور الاستعلام ، اجور كشف تقييم العقار ، اجور الزيارة الميدانية ، القسط الشهري .

6- عقد القرض : يقوم مصرف الأقليم التجاري بتنظيم عقد القرض قبل منح القرض . يوضح عقد القرض حقوق والتزامات كل من المصرف والمقترض وشروط القرض . على الزبون قراءة مضمون العقد وفهم محتوياته قبل التوقيع عليه . يوضح عقد القرض مبلغ القرض ، سعر الفائدة ، مبلغ القسط الشهري ، فترة الأمهال .

7- اعادة الجدولة : يقوم المصرف في اعادة جدولة سداد الأقساط بناء بطلب من المقترض كطلب تخفيض مبلغ القسط ، او السداد قبل فترة الأستحقاق بحيث يؤدى الى سرعة سداد القرض .

8- الحماية من ضياع العقار : يحاول مصرف الإقليم التجاري في مساعدة بعض المقترضين في الأوقات الحرجة في تأجيل بيع العقار بالمزاد اذا حاول المقترض في سداد جزء من القرض و وعده بسداد الباقي في المستقبل بهدف حمايته من ضياع عقاره في اللحظة الأخيرة

9- الأتصال بالمقترضين : يتولى مصرف الإقليم في متابعة المقترضين لغرض ضمان سداد الأقساط بشكل منتظم ، يقوم المصرف في حالات كثيرة في تأجيل سداد الأقساط بسبب وجود عذرمعقول كالمرض او حريق، يقوم المصرف باعطاء مهلة انتظار للمقترض لسداد القرض بدل بيع العقار بالمزاد العلني لحماية المقترض من ضياع مسكنه، تم اعطاء فترة ستة شهور خلال انتشار مرض الكورونا خلال عام 2020 بهدف حماية المقترضين بسبب توقف الأعمال .

• **مدونة قواعد السلوك المهني والوظيفي :** ترتكز هذه المدونة على أسس العدالة ومبادئها، وعلى تكافؤ الفرص، والشفافية، والمساءلة، والنزاهة المهنية، والحيادية، والإنتماء للوطن والدائرة، والإصرارعلى تحقيق رسالتها وأهدافها، وتحمل المسؤولية، وعلى الموظف الإلتزام بأحكام هذه المدونة إضافة إلى الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها .

- **الاهداف :** تهدف هذه المدونة إلى ما يلي:

1. إرساء معايير أخلاقية، وقواعد ومبادئ أساسية لآداب الوظيفة العامة، وقيم وثقافة مهنية عالية لدى موظفي الخدمة المدنية، وتعزيز الإلتزام بهذه المعاييروالقواعد والقيم .
2. ترسيخ أسس الممارسات الجيدة والحاكمية الرشيدة، وذلك من خلال توعية موظفي الخدمة المدنية
3. توجيه الموظفين نحو الأخلاقيات الوظيفية السليمة وأطرالإنضباط الذاتي التي تحكم سيرالعمل في المصرف
4. بيان واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية ودورهم في تحسين الخدمات وتعزيز المصداقية عند العمل في المصرف .
5. تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة المصرفية بخدمات مصرف الإقليم ، وزيادة الاحترام والتقدير لدورها في توفير الخدمات بأفضل طريقة ممكنة.

- **واجبات الموظف ومسؤولياته العامة:**

1. أداء واجبات وظيفته ومهامها الموكلة إليه بنشاط متوخياً الأمانة والنزاهة والدقة والمهنية والتجرد وبأقصى إمكانياته، وأن يعمل على خدمة أهداف وغايات المصرف وتحقيق مصلحة المصرف دون سواها.
2. الحرص على الإلمام بالقوانين والأنظمة النافذة وتطبيقها دون أي تجاوز أو مخالفة أو إهمال.
3. تكريس أوقات الدوام الرسمي للقيام بمهام وواجبات وظيفته، وعدم القيام بأي نشاط لا يتعلق بواجباته الرسمية.
4. السعي الدائم لتحسين أدائه وتطوير قدراته المهنية، والاطلاع على آخر المستجدات في مجال عمله وعمل الدائرة التي يعمل لديها، والقيام بتقديم المقترحات التي من شأنها تحسين أساليب العمل ورفع مستوى الأداء في الدائرة، والمساعدة في توفير بيئة عمل آمنة وصحية.
5. الإمتناع عن أي تصرفات أو ممارسات أو أعمال تنتهك الآداب والسلوك القويم، والإمتناع عن الإساءة إلى الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية للآخرين داخل أو خارج المصرف أو التحريض ضدها.
6. تسهيل إجراءات التحقق والتفتيش التي تقوم بها الجهات المختصة بجميع الوسائل الممكنة، وتقديم المعلومات والرد على الإستفسارات التي بحوزته للمسؤولين عن مهمات التحقيق والتفتيش، وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
7. عدم الإضراب عن العمل أو تحريض الغيرعليه، والإمتناع عن تنظيم العرائض الجماعية المتعلقة بالوظيفة أو الإشتراك في تنظيمها مهما كانت الأسباب والدوافع، والإلتزام بطرق التظلم الواجبة الإتباع.
8. الإيفاء بكل المستحقات المالية المترتبة عليه للدائرة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة دون تأخير.

- **تعامل الموظف مع الزبائن:**

1. إحترام حقوق ومصالح الآخرين دون إستثناء، والتعامل مع الجمهور بإحترام ولباقة وكياسة وحيادية وتجرد وموضوعية دون تمييز على أساس العرق أو النوع الإجتماعي أو المعتقدات الدينية أو السياسية أو الوضع الإجتماعي أو السن أو الوضع الجسماني أو أي شكل من أشكال التمييز.
2. السعي إلى أكتساب ثقة الجمهورمن خلال نزاهته وتجاوبه وسلوكه السليم في كل أعماله بما يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
3. إنجاز المعاملات المطلوبة بالسرعة والدقة المطلوبة وضمن حدود الإختصاص، والإجابة على استفسارات وشكاوي متلقي الخدمة بدقة وموضوعية وسرعة، وبيان الأسباب في حال عدم الموافقة أو حصول تأخير على معاملاتهم.
4. توفير المعلومات المطلوبة لمتلقي الخدمة والمتعلقة بأعمال ونشاطات دائرته بدقة وسرعة دون خداع أو تضليل وفقاً للتشريعات النافذة، والقيام بإرشادهم إلى آلية تقديم الشكاوي في حالة رغبتهم في رفع شكوى إلى الجهات المعنية.
5. إعطاء أولوية العناية والرعاية لذوي الإحتياجات الخاصة، وتقديم العون والمساعدة لهم.
6. التعامل مع الوثائق والمعلومات الشخصية المتعلقة بالأفراد الذين يتعامل معهم بسرية تامة ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها، وعدم استغلال هذه المعلومات لغايات شخصية.
7. الإمتناع عن أي عمل يؤثر سلباً على ثقة الجمهور بالمصرف .

- **تعامل الموظف مع رؤوسائه :**

1. التقيد بتنفيذ أوامر رؤوسائه وتوجيهاتهم وتعليماتهم وفق التسلسل الإداري، وإذا كانت تلك الأوامر والتعليمات مخالفة للتشريعات النافذة فعلى الموظف أن يعلم رئيسه خطياً إلى المخالفة الحاصلة، ولا يلتزم بتنفيذ هذه الأوامر والتعليمات إلا إذا أكدها رئيسه خطياً، وله في هذه الحالة أن يعلم ديوان المحاسبة بالمخالفة الحاصلة، وفي جميع الأحوال على الموظف أن يرفض تنفيذ التعليمات إذا كانت مخالفتها تشكل مخالفة أو جنحة أو جناية يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي تشريع نافذ آخر.
2. التعامل مع رؤوسائه باحترام وعدم محاولة كسب أي معاملة تفضيلية عبر أساليب التملق أو الخداع أو من خلال الواسطة والمحسوبية.
3. عدم خداع أو تضليل رؤوسائه، والإمتناع عن إخفاء معلومات متعلقة بعمله بهدف التأثير على القرارات المتخذة أو إعاقة سير العمل، وعليه أن يتعاون مع رؤوسائه وتزويدهم بالرأي والمشورة والخبرة التي يمتلكها بكل موضوعية وصدق، وأن يضع بتصرفهم المعلومات التي بحوزته بما فيه مصلحة العمل.
4. إعلام رئيسه عن أي تجاوز أو مخالفة أو صعوبات يواجهها في مجال العمل.
5. اطلاع رئيسه المباشر الجديد وبشكل كامل ودقيق على المواضيع والوثائق بما في ذلك الأمور العالقة، لضمان استمرارية العمل.

- **تعامل الموظف مع زملاءه في العمل:**

1. التعامل بإحترام ولباقة وصدق مع زملائه، والمحافظة على علاقات سليمة وودية معهم، دون تمييز، والحرص على احترام خصوصياتهم، والإمتناع عن استغلال أية معلومات تتعلق بحياتهم الخاصة بقصد الإساءة.
2. التعاون مع زملائه ومشاركتهم آراءه بمهنية وموضوعية عالية، وتقديم المساعدة لهم حيثما أمكن لحل المشكلات التي تواجههم في مجال العمل، والحرص على نشر الإتجاهات الإيجابية بين الزملاء للمساعدة في الإرتقاء بأداء العمل وتحسين بيئة العمل وتجذير الثقافة المؤسسية السليمة في الدائرة.
3. الإمتناع عن أية تصرفات أو ممارسات أو أعمال لا أخلاقية تنتهك الآداب العامة والسلوك القويم، والتزام الرجل بإحترام المرأة كزميلة، وشريكة في العمل.

- **تعامل الموظف مع مرؤوسيه:**

1. تنمية قدرات مرؤوسيه ومساعدتهم وتحفيزهم على تحسين أدائهم، وأن يكون قدوة حسنة لمرؤوسيه بالعمل على الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
2. نقل المعرفة والخبرات التي اكتسبها إلى مرؤوسيه، وتشجيعهم على زيادة تبادل المعلومات ونقل المعرفة فيما بينهم.
3. الإشراف على مرؤوسيه ومساءلتهم عن أعمالهم، وتقييم أدائهم بموضوعية وتجرد والسعي لتوفير فرص التدريب والتطوير لهم وفقاً للأنظمة والتعليمات النافذة ذات العلاقة.
4. رفض أية ضغوطات من طرف ثالث تؤدي إلى التعامل مع المرؤوس معاملة تفضيلية.
5. احترام حقوق مرؤوسيه والتعاون معهم بمهنية عالية دون محاباة أو تمييز.
6. الإلتزام بأن تكون التوجيهات لمرؤوسيه خطية في حالة تلقي ملاحظة خطية من مرؤوسه بأن أوامره أو توجيهاته التي أصدرها مخالفة للتشريعات المعمول به.

- **الحفاظ على السرية وآليات الإفصاح عن المعلومات : على الموظف الالتزام والامتثال لما يلي :**

1. عدم الإفشاء للغير المعلومات الرسمية والوثائق والمستندات التي حصل أو اطلع عليها أثناء قيامه بوظيفته سواء كان كتابياً أو شفوياً أو إلكترونياً، وصدر بشأن سريتها تعليمات أو قرارات أو تشريعات خاصة، أو يجب أن تظل مكتومة بطبيعتها، حتى بعد انتهاء مدة خدمته، إلا إذا حصل على موافقة خطية من الوزير بذلك.
2. الإمتناع عن الإدلاء بأي تعليق أو تصريح أو مداخلة تتعلق بمواضيع ما زالت قيد الدراسة أو المداومة لدى الأجهزة الحكومية.
3. إعلام الأمين العام في حال طلبه للشهادة في المحاكم المختصة، إلا إذا تعلقت الشهادة بمعلومات يحظر القانون إفشاءها وبشكل يتفق مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
4. الإفصاح بشكل كامل ودقيق عن كل المعلومات الرسمية التي تستوجب الإفصاح عنها بحكم وظيفته.

- **قبول أو طلب الهدايا والإمتيازات والفوائد الأخرى**

1. عدم قبول أو طلب أي هدية أو ضيافة أو أي فوائد أخرى من أي نوع كانت، سواء كانت مباشرة أو بالواسطة، قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على موضوعيته في تنفيذ مهامه الوظيفية أو من شأنها أن تؤثر على قراراته، أو قد تضطره للإلتزام بشيء ما لقاء قبولها.
2. عندما يكون الموظف في حالة لا يمكنه فيها رفض الهدايا أو الضيافة أو الفوائد الأخرى أو عندما يعتقد أن قبول أنواع معينة من الضيافة سيعود بنفع جيد على المؤوسسة، على الموظف إعلام رئيسه المباشر خطياً، وعلى الرئيس المباشر إعلام الموظف خطياً ما إذا كان يجب رفض الهدايا أو الضيافة أو الفوائد الأخرى أو الاحتفاظ بها من قبل الدائرة، أو التبرع بها لمؤوسسة خيرية، أو التصرف بها أو الاحتفاظ بها من قبل الموظف المعني.

تضارب المصالح : على الموظف ما يلي:

1. الإمتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل بين مصالحة الشخصية من جهة وبين مسؤولياته ومهامه الوظيفية من جهة أخرى.
2. الإمتناع عن القيام بأي نشاط لا يتناسب مع أدائه الموضوعي والمتجرد لمهامه، أو يمكن أن يؤدي إلى معاملة تفضيلية لأشخاص طبيعيين أو اعتباريين في تعاملاتهم مع الحكومة، أو يسيء لسمعة دائرته أو يعرض علاقتها مع الجمهور للخطر.
3. إعلام رئيس المباشر خطياً وبشكل فوري في حال تضارب مصالحه مع أي شخص في تعاملاته مع الحكومة، أو إذا نشأ التضارب بين المصلحة الشخصية والمصلحة الحكومية، أو تعرض الموظف إلى ضغوط تتعارض مع مهامه الرسمية، أو تثير شكوكاً حول الموضوعية التي يجب أن يتعامل بها، مع إيضاح طبيعة العلاقة وكيفية التضارب، وعلى الرئيس المباشر اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وفي جميع الأحوال يجب مراعاة المصلحة العامة عند معالجة هذا التعارض.
4. عدم استخدام وظيفته بصورة مباشرة أو غير مباشرة للحصول على مكاسب مالية أو أي شيء ذي قيمة لمصلحة خاصة به أو بعائلته.
5. عدم استغلال أو توظيف المعلومات التي يحصل عليها أثناء تأديته لمهامه الرسمية وبعد انتهاء عمله في المصرف، كوسيلة لتحقيق منافع شخصية لنفسه أو لغيره بشكل مباشر أو غير مباشر، أو للإساءة إلى الغير، وعدم القيام بإفشاء معلومات لإعطاء امتياز غير عادل أو غير معقول لأطراف أخرى.
6. يجب الحصول على الموافقات والتفويضات اللازمة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة ذات العلاقة، وفي حالة رغبته في الاشتراك في عملية جمع التبرعات أو الجوائز أو المساهمات العينية لمؤسسات خيرية، ويجوز للرئيس المباشر الطلب من الموظف تقليص الأنشطة أو تعديلها أو إنهائها عندما يرى أنه سيترتب عليها نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل في المصالح.
7. تفادي إقامة علاقات وثيقة مع أفراد أو مؤسسات تعتمد مصالحها بشكل أساسي على قراراته أو قرارات دائرته.

العمل على الحاسوب : على الموظف القيام بما يلي :

1. اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على الحاسوب الخاص به.
2. عدم تنزيل البرامج على الجهاز إلا بعد مراجعة قسم امن المعلومات.
3. التأكد من إطفاء الجهاز قبل مغادرة مكان العمل.
4. المحافظة على سرية المعلومات الموجودة على الجهاز الخاص من خلال استعمال كلمة السر الخاصة به وعدم إفشائها للغير.
5. عدم استخدام الجهاز لأغراض التسلية وعدم تنزيل الألعاب والبرامج الترفيهية.
6. عدم الدخول إلى أجهزة الآخرين ومحاولة الحصول على معلومات منها.
7. استخدام الجهاز لغايات تطوير المهارات والقدرات وبما يتلاءم مع مصلحة العمل.
8. عدم استخدام الجهاز لإنجاز أعماله الشخصية.
9. ترشيد استخدام الطابعات ما أمكن.
10. الإلتزام باستخدام الانترنيت لأغراض العمل بما في ذلك لغايات تطوير القدرات والمهارات ذات العلاقة بطبيعة عمله وبما يصب في مصلحة العمل.
11. الإلتزام بشروط ومتطلبات حقوق الملكية الفكرية للملفات والبرامج ومراعاة شروط ترخيص استخدامها.
12. استشارة قسم امن المعلومات فوراً لدى ملاحظة أية أمورغير طبيعية خلال استخدام الإنترنت.
13. عدم تنزيل النصوص والصور التي تحتوي على مواد غير أخلاقية، أو عنصرية، أو تحتوي على آراء سياسية متطرفة، أو تحريض على العنف والكراهية، أو أية أنشطة غير قانونية.

14. عدم تنزيل الملفات التي لا تتعلق بطبيعة عمله مباشرة كملفات الفيديو وملفات الوسائط المتعددة، مثل الأفلام أو الأغاني أو الموسيقى وما شابه ذلك.
15. عدم استخدام الجهاز والإنترنت لمحاولة الدخول والتسلل إلى أجهزة وشبكات أخرى، وعدم استخدام الإنترنت لإرسال مواد سرية، أو سياسية، أو تحتوي على تهديد ومضايقة للآخرين.
16. عدم استخدام البريد الإلكتروني لإنشاء وتوزيع الرسائل التي تحتوي على مواد دعائية، أو شخصية، أو لا أخلاقية، أو تلك التي تتضمن آراءً سياسية متطرفة أو تعليقات عنصرية حول المعتقدات والممارسات الدينية أو النوع الإجتماعي، أو العمر، أو العرق، وفي حال ورود أية رسالة من أي موظف بهذا الخصوص يجب إبلاغ الوحدة المعنية بنظم المعلومات عن ذلك مباشرة.
17. عدم إعادة إرسال الرسائل التي تصله وتحتوي على النكات أو الصور أو ملفات الأفلام والصور ذات الحجم الكبير.
18. عدم إعادة إرسال الرسائل الواردة؛ والتي قد تحتوي على فيروسات أو ملفات قد يشتبه بأنها فيروسات، ويجب في هذه الحالة الإستعانة بقسم امن المعلومات.
19. الأخذ بعين الإعتبار بأنه ليس هناك أية خصوصية فيما يتعلق بالرسائل التي تصل إلى أي موظف أو التي يرسلها من خلال نظام البريد الإلكتروني، ويجوز الرقابة على البريد الإلكتروني لأي موظف من قبل موظفين مصرح لهم دون إخطار مسبق.
20. عدم فتح أية رسائل واردة غير معروفة أو غير متوقعة، حتى لو كانت الرسائل من شخص معروف لدى الموظف، وكذلك عدم فتح أو تنزيل أية ملفات مرفقة يشك في مصدرها.
21. استخدام البريد الإلكتروني لتطوير القدرات والمهارات وفقاً لمتطلبات العمل.

- حقوق الموظف في المصرف :

1. أن تحدد بوضوح مهام الموظف ومسؤولياته وما يتوقع منه من إنجاز.
2. التعامل مع الموظف في كل ما يتعلق بأوضاعه الوظيفية على أساس الإستحقاق والجدارة والتنافسية وتكافؤ الفرص.
3. أن تؤمن ظروف عمل جيدة وآمنة، وتضمن عدم ممارسة أي تمييز بحقه في موقع العمل.
4. أن توفر فرص التدريب المناسبة والمستمرة لتحسين فرص تقدمه ومساره الوظيفي وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية أو نظام الموظفين الخاصة وحسب مقتضى الحال.
5. أن تضمن له حرية الرأي والتعبير في إطار النصوص القانونية ووفق أحكام هذه المدونة.
6. أن تكفل حقه بالتظلم أو الشكوى من أي قرار خاطئ أتخذ بحقه ووفقاً لأحكام النظام.

أحكام عامة:

1. يتوجب على الموظف الإطلاع على هذه المدونة والإلمام بمحتوياتها والإلتزام بأحكامها.
2. على المصرف تمكين المواطنين ومتلقي الخدمة من الإطلاع على هذه المدونة.

- الاقرارات

الاقرار الاول : يقر رئيس واعضاء مجلس الادارة بعدم وجود اية امور جوهرية قد تؤثر استمرارية المصرف خلال السنة المالية القادمة 2025 .

- الاقرار الثاني : يقر مجلس الادارة بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية ودقة وكفاية البيانات المالية والمعلومات الواردة في التقرير ، كما يقر بسؤوليته عن توفير نظام رقابة فعّال في المصرف وعن كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية .
- الاقرار الثالث : يقر مجلس الادارة بانهم لم يحصلوا على اية منافع من خلال عملهم في المصرف ولم يفصحوا عنها سواء كانت تلك المنافع مادة او عينية وسواء كانت لهم شخصيا او لأي من ذوي العلاقة بهم .

ت	الأسم	اللجان المشارك بها	عدد الاجتماعات المشارك بها
1	ره نج هاشم محمد	رئيس مجلس الادارة	
2	فريد صالح حمد أمين	نائب رئيس مجلس الادارة	
3	د.غازي حسن محمد شريف	المدير المفوض	
4	مارون سعيد منصور	عضو مجلس الادارة	
5	بيار كريم سعدي	عضو مجلس الادارة	
6	طلال عبد السلام سليمان	عضو مجلس الادارة	
7	رابه ر عبد الجبار رشيد	عضو مجلس الادارة	

ره نج هاشم محمد
رئيس مجلس الادارة

غازي حسن محمد شريف
المدير المفوض

RT BANK
Region Trade Bank For Investment and Finance

شركة خليل ابراهيم محمد العبد الله وشركاه
رقم الإجازة (18)
لمراقبة وتدقيق الحسابات / نشاط

م/ تقرير لجنة التدقيق للسنة المالية المنتهية كما في 2024/12/31

السادة مساهمي مصرف الاقليم التجاري للإستثمار والتمويل المحترمين

تحية طيبة

تنفيذا للمادة (24) من قانون المصارف العراقية رقم (94) لسنة 2004 مارست اللجنة اعمالها من خلال تحقيق الاجتماعات المنصوص عليها في تعليمات البنك المركزي العراقي ودليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة وقامت باصدارجملة من التوصيات التي من شأنها تساند الادارة التنفيذية في تصويب ومعالجة العمليات المصرفية وفق تعليمات البنك المركزي العراقي وتوجيهات مجلس الادارة ، يسرنا ان نعلمكم بأن اللجنة مارست اعمالها والواجبات المناطة بها خلال السنة المالية المنتهية كما في 2024/12/31 ، وفي ما يلي ملخص لعمل اللجنة خلال عام 2024:-

1- حققت اللجنة (20) اجتماعا خلال سنة 2024 شملت قسم الابلاغ ، قسم الامتثال ، مراقب الحسابات الخارجي بالاضافة الى الاجتماعات العامة وفق ميثاق اللجنة مع معظم الاقسام .

2- الاطلاع على تقارير مراقب الحسابات الخارجي الدورية حول البيانات المالية المنتهية للمصرف كما في 2024/12/31 وكشوفات الايضاحات المرفقة بها والتي كانت برأينا ضرورية طبقاً للتشريعات النافذة واجراءات التدقيق.

3- متابعة تطبيق التعليمات الجديدة الصادرة من البنك المركزي العراقي بخصوص المحفظة الائتمانية للمصرف باعتماد المعيار الدولي رقم (9) في الاحتساب واثار تطبيق هذا على الوضع المالي للمصرف.

4- الاطلاع على العقود المبرمة مع الجهات الخارجية بكافة انواعها وحدود تنفيذها وفقا لشروطها.

5- الاطلاع على تقارير قسم الرقابة والتدقيق الداخلي الشهرية وتقارير قسم الامتثال الفصلية وقسم الابلاغ لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

6- ان البيانات المالية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية الدولية والتشريعات المرعية وهي موافقة تماماً لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي العراقي بخصوص اعداد وتنظيم وعرض للبيانات المالية بصورة واضحة وعادلة مما تعبره عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدفقاته النقدية خلال السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.

7- تدقيق الجداول والكشوفات والخاصة بالايرادات والمصروفات والموازين التجميعية الشهرية وكشوفات المطابقة والمرسلة الى البنك المركزي العراقي.

8- من خلال مراجعة لنشاط المصرف لم يثبت لنا مايدل على انه قام بعمليات غسل للاموال او تمويل الارهاب مما يدل امتثاله لضوابط قانون الامتثال وقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015.

للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير

طلال عبد السلام سليمان	مارون سعيد منصور	فريد صالح حمد امين
عضو	عضو	رئيس اللجنة

KHALEL-I-M.ALBDALAH
Certified Accountant and consultants
By Board of Monitoring and Auditing Profession
Class (A)
License No.:285
Email: khalelaccounting@yahoo.com
Tel: 078-5831503-07703281753-
07507497014
P.O.Baghdad-Jadriya-2353

خليل ابراهيم محمد العبدالله
محاسب قانوني ومراقب حسابات
استشارات ادارية ومالية وكلفوية وضريبية
مجاز من مجلس مهنة ومراقبة وتدقيق الحسابات
في جمهورية العراق - صنف اول
رقم الاجازة 285
بغداد - الحارثية- الفرع المقابل لمستشفى
الزيتون / م 213 – ز 4 – د 41

الرقم : خ / 122
التاريخ : 2025/2/10

السادة / مساهمي مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل (مساهمة خاصة) المحترمون
م/ تقرير مراقب الحسابات المستقل عن البيانات المالية
للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

الرأى :

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لمصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل ، والتي تضمنت : كشف المركز المالي كما في 31/ كانون الأول /2024 وكشف الأرباح والخسائر والدخل الشامل الأخر وكشف التغيرات في حقوق الملكية ، كشف التدفق النقدي للسنة المنتهية بذات التاريخ ، والإيضاحات عن البيانات المالية ، بما فيها ملخص السياسات المحاسبية المهمة .

وبرأينا :

ومع مراعاة نتائج التدقيق المبينة لاحقاً في هذا التقرير فأن البيانات المالية للمصرف تعرض بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف كما في 31/كانون الأول /2024 ، وادائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ بموجب معايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وقانون الشركات والقوانين المصرفية العراقية النافذة .

أساس الرأي :

لقد قمنا بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي والمعايير المحلية وأن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير قد تم شرحها لاحقا في فقرة مسؤوليات المدقق عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير ونحن مستقلون عن المصرف حسب متطلبات الاخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الواردة في قواعد السلوك المهني , ولقد ادينا مسؤوليتنا بموجب تلك المتطلبات ونعتقد أن اثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسا لرأينا .

نتائج التدقيق المهمة :-

لقد اظهرت نتائج التدقيق التي قمنا بها الايضاحات والملاحظات الاتية :-

1- تطبيق المعايير الدولية :-

أ- تم تسجيل المباني والاراضي بالكلفة التاريخية لتقييم المباني والاراضي التي يمتلكها المصرف وتم تقييم العقارات من خلال شركة متخصصة بالتقييم (Book Keeper) لمعرفة القيمة السوقية لهذه العقارات استنادا للمعيار الدولي (IAS 36) وكانت النتيجة عدم وجود فروقات في التقييم . علما سبق وأن تم احتساب تدني للمباني من قبل المصرف بمبلغ (2,397,715) ألف دينار وقررت الادارة إبقاء المبلغ للتحوط عن أي انخفاض متوقع وكما موضح بالإيضاح بالمرقم (9) .

ب- البناية الحالية للمصرف مشيدة على ارض مستأجرة منذ عام 2013 من بلدية أربيل بمساطحه طويلة الامد لمدة (50) سنة وحاليا المصرف بمفاوضات مستمرة على شراءها . نوصي بتطبيق المعيار الدولي (IFRS 16) والخاص بعقود الايجار عليها وتصنيفها ضمن (حق استخدام الاصول / الالتزامات حقوق الايجار) وعدم عرضها ضمن الموجودات الثابتة .

ت- قام المصرف بتطبيق معيار الابلاغ المالي IFRS رقم (9) للسنوات (2019-2024) وتم احتساب التخصيصات المطلوبة لمواجهة التغييرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادا الى تعليمات البنك المركزي العراقي وكانت نتائج التطبيق متوافقة مع تطبيقات المعيار رقم (9) والمنهجية المقبولة من قبل البنك المركزي العراقي وتم عكس المبالغ المطلوب تخصيصها ضمن حساب التخصيصات حسب ما مبين ادناه :-

مخصص المعيار الدولي (IFRS9) :-

بلغ المخصص المحتسب للأدوات المالية وفق معيار (IFRS9) للإبلاغ المالي بمبلغ (15) مليار دينار كما في 2024/12/31 غير أن ادارة المصرف احتسبت المخصص للأدوات المالية بمبلغ يقدر (38) مليار دينار وذالك للأغراض الرقابة التحوطية وكما مبين في الجدول ادناه :-

المخصص المحتسب للأدوات المالية وفق المعيار للإبلاغ المالي (IFRS 9)

ت	الحساب	رصيد الحساب / بالدينار	المخصص المحتسب وفق المعيار (IFRS 9)	المخصص حسب الميزانية
1	النقدية	330,838,545,567	لا يوجد	لا يوجد
2	الارصدة لدى البنك المركزي	216,767,278,753	3,355,557,475	12,879,535,413
3	الارصدة المدينة لدى المصارف المحلية	531,808,244	8,236,993	598,670,784
4	الارصدة المدينة لدى المصارف الخارجية	51,219,342,446	1,980,011,684	12,563,044,440
5	الائتمان النقدي	66,442,380,945	8,511,027,798	10,622,585,338
6	الموجودات الاخرى	85,769,478,873	1,288,955,644	1,288,955,644
7	الائتمان التعهدي	524,921,838,423	40,317,608	132,534,580
	المجموع	1,276,490,673,251	15,184,107,202	38,085,326,198

2- النقدية / ايضاح (5) :-

أ- بلغ رصيد النقد في الخزائن وارصدة البنك المركزي (536691) مليون دينار 2024/12/31 وهو يزيد بمبلغ (16933) مليون دينار عن رصيد السنة السابقة وبنسبة قدرها (3%) .

ب- يؤشر كشف بيانات التدفق النقدي الى وجود نقص في النقد وما يوازي النقد بمبلغ قدره (53) مليار دينار خلا السنة المالية 2024 ويعود سبب ذالك الى وجود نقص في الانشطة التشغيلية وخاصة النقص في ودائع الزبائن وفي الموجودات الاخرى عن السنة السابقة وعلية بلغ النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة المالية 2024 بمبلغ قدره (521) مليار دينار بعد أن كان الرصيد في بداية السنة (574) مليار دينار .

ت- بلغ النقد في الخزينة والصراف الالي بحدود (330838) مليون دينار وهو يشكل نسبة تقدر (62%) من اجمالي النقد في الخزائن ولدى البنك المركزي وهذا مؤشر جيد على وجود سيولة فائضة تغطي المستحقات الواجبة الدفع حين طلبها هذا من ناحية ومن ناحية اخرى تعتبر هذه السيولة العالية مؤشر سلبي تؤشر على عدم الاستثمار الامثل للسيولة الفائضة المتاحة بغية تعظيم الموارد .

ث- يتضمن النقد في حساب البنك المركزي مبلغ قدره (104558) مليون دينار يمثل حساب حوالات نافذة البيع بالعملة الاجنبية وهو يشكل نسبة (47%) من اجمالي النقد لدى البنك المركزي مما يطلب وجود رقابة وسيطرة مستمرة لمتابعة هذا الرصيد مع ارصدة البنوك المراسلة وحسابات الجارية الدائنة للزبائن .

ج- أن رصيد النقد في نهاية السنة المالية في كل من خزائن المصرف والبنك المركزي والبالغ (536691) مليون دينار يتضمن مبلغ قد تم تخفيضه من الرصيد اعلاه بمبلغ قدره (12879) مليون دينار ويمثل هذا التخفيض الخسارة الائتمانية المتوقعة.

ح- تتضمن النقدية رصيد موقوف منذ سنوات سابقة قدره (1965) مليون دينار مودع لدى لبنك المركزي / فرع اربيل .

هـ - نوصي بضرورة تصفية ارصدة حسابات التسويات مع الحسابات الجارية مع البنك المركزي العراقي كما في 31/ 2024/12

3- ارصدة لدى المصارف المحلية والخارجية / ايضاح (6) :-

أ-بلغت ارصدة المصارف المحلية والخارجية (38827) مليون دينار وهي تقل عن رصيد السنة السابقة بمبلغ (96340) مليون دينار وبنسبة قدرها (71%) ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض رصيد المصارف الخارجية حيث أن الرصيد في نهاية هذه السنة بلغ بحدود (51) مليار دينار كما بلغ الرصيد في نهاية السنة السابقة (140) مليار دينار وهذا مؤشر جيد .

ب- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمصارف الخارجية بحدود (12) مليار دينار وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة بمقدار (5) مليار دينار بالرغم من انخفاض ارصدة المصارف الخارجية لهذه السنة بنسبة (64%) عن رصيد السنة السابقة وقد بينت ادارة المصرف أنها احتسبت مخصص تحوطي للمصارف اللبنانية.

ث- بلغت نسبة مجموع صافي الارصدة المدينة لدى المصارف الخارجية (البنوك المراسلة) مقارنة مع مجموع راس المال والاحتياطيات نسبة (12%) والنسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (20%) لغاية 2024/12/31 وهذا مؤشر جيد حيث كان هنالك تجاوز خلال السنة السابقة وبلغت النسبة (39%) كما في 2023/12/31.

ج- تم فحص وتدقيق المطابقات الاصولية للأرصدة المحلية والخارجية كما في 2024/12/31 .

ح- لاحظنا وجود رصيد بالعملة الدولار لدى مصرف اربيل الممنوع من التعامل بالدولار وقامت ادارة المصرف بمفاتحة لسحب كامل مبلغ .

خ- تصنيف المصارف :-

- ببينت لنا ادارة المصرف أن كافة المصارف المحلية كان تصنيفها يحمل درجة (B) بموجب كشف المقدم الينا .
- كذلك بينت لنا ادارة المصرف ان تصنيف المصارف الخارجية كما مبين في جدول ادناه :-

اكبر 10 ارصدة بنوك خارجية				
التسلسل	اسم المصرف	الجنسية	التصنيف	الرصيد
1	DBS India	هند	B	18,883,158,979
2	BANQUE MISR	الامارات العربية	B	9,780,577,543
3	BANK AL ETIHAD	الامارات العربية	B	4,999,796,688
4	AL SALAM BANK		B	3,623,735,162
5	FIRST ABU DHABI BANK	الامارات العربية	B	2,923,795,340
6	ALBARAKA TURK KATILIM	تركي	B	2,002,369,505
7	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	اردني	B	1,457,976,115
8	بنك بيروت	لبنان	B	1,199,876,674
9	بنك الاردن	اردني	BB	1,051,427,091
10	ABU DHABI ISIAMIC BANK	الامارات العربية	A	878,198,560

- تم التعامل مع المصرف النورال التركي المصنف ضمن (CCC) خلافا لتعليمات البنك المركزي وقد بينت لنا ادارة المصرف بان الحركة لحساب الحولات ضعيفة مع هذا مصرف وتاكد شبه معدومة .

4- السيولة والملاءة المالية :-

أ- بلغ معدل السيولة النقدية (72%) كما في 2024/12/31 وهي نسبة مقبولة لمواجهة الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في الامد القصير , علما أن نسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي هي (30%) كحد ادنى .

ب- بلغت نسبة تغطية السيولة LCR (حسب مقررات بازل 3 (186%) في النهاية السنة المالية وهي اكبر من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والتي لا تقل عن (100%

ت- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR حسب مقررات بازل 3 (76%) في نهاية السنة المالية وهي اقل من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والتي لا تقل عن (100%)من الحد الادنى المقبول لمتطلبات بازل 3) ويعود سبب هذا الانخفاض الى فتح اعتماد لشركة سومو واخذ الوزن الترجيحي للإدارة المخاطر بنظر الاعتبار .

ث- نوصي بضرورة تطوير استراتيجيات فاعلة لادارة السيولة ومراقبة مستوياتها باستمرار لضمان التزام بنسب المحددة من قبل البنك المركزي العراقي .

5- الائتمان النقدى (ايضاح /7) :-

أ- بلغ مجموع التسهيلات الائتمانية النقدية (قبل تنزيل الفوائد المعلقة ومخصص التدني) بمبلغ قدره (66) مليار دينار كما في 2024/12/31 و بانخفاض (10) مليار دينار عن رصيد السنة السابقة و بنسبة انخفاض (13%) .

ب- بلغت التسهيلات الائتمانية المنتجة (53) مليار دينار عراقي اي ما نسبته (81%) من اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2024/12/31 , كما بلغت التسهيلات الائتمانية غير المنتجة (12.5) مليار دينار عراقي اي ما نسبته (19%) من اجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2024/12/31, حسبما جاء في الكشف التوضيحي من قبل ادارة المصرف .

ج- زادت الفوائد المعلقة لتصبح (736) مليون دينار مقارنة مع السنة السابقة البالغة (536) مليون دينار, نوصي بضرورة المتابعة الفاعلة للزبائن المتأخرين عن السداد .

ح- نسبة الائتمان النقدي الممنوح الى اجمالي الموجودات (المركز المالي) بلغت (5%) علية نوصي بضرورة وضع خطة لزيادة هذا الخط التشغيلي المصرفي المهم والابتعاد عن السياسة الانكماشية في هذا المجال لزيادة فعالية هذا الخط التشغيلي .

خ- بلغت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية الى الودائع (12%) وهي ضمن السقف المحدد من قبل البنك المركزي والبالغة (75%) .

د- بلغ مخصص تدني الائتمان النقدي بحدود (10622) مليون دينار كما في 2024/12/31 بعد أن كان في السنة السابقة (12313) مليون دينار , ويعود سبب الانخفاض الى تسديد ديون متعثرة لحسابات القروض الممنوحة .

ذ- لا حظنا قيام القسم القانوني خلال السنة المالية 2023 بااخذ اجراءات قانونية على (19) مقترض بتنفيذ حجز على ضمانات المدينون والتي يبلغ مجموع القروض (46) مليار دينار , علية نوصي بتصنيف هذه القروض على انها غير منتجة وبناء مخصصات تكميلية .

ر- أيدت لنا أدارة المصرف عدم وجود ائتمان ممنوح لذوي الصلة لسنة المالية 2024 .

ز- بلغ ايراد الفوائد المتحققة عن الائتمان النقدي البالغ (4377) مليون دينار لسنة المالية 2024 وهي تشكل نسبة (6.5%)من اجمالي الرصيد الائتمان النقدي وهي نسبة منخفضة جدا وليس بالمستوى المطلوب .

س- لاحظنا وجود ارصدة ائتمانية موقوفة منذ فترة طويلة مما يطلب تفعيل الاجراءات القانونية لاستحصال حقوق المصرف , علما لم يتم تثبيت نسبة الفائدة على التمويلات وبالتالي ستكون تكاليف التمويل اكبر من الارباح الواجب تحقيقها لشركات المذكورة ادناه .

- ❖ شركة (ته كتاز) للتجارة العامة تواريخ استحقاقها 2016 – 2018 .
- ❖ شركة manger security .
- ❖ شركة سانداياكو للتجارة .
- ❖ علما بينت لنا ادارة المصرف مخصص مخاطر لهذه القروض بنسبة 100%

ش-نوصي بضرورة عدم التركز الجغرافي لمنح القروض بحيث يشمل كافة المحفظات القطر .

6- الائتمان التعهدي (ايضاح / 36) :-

أ- بلغ رصـــيد الائتمان التعهدي بحدود (624) مليار دينار في 2024/12/31 وشـــكلت الاعتمادات المستندية 84% من ارصدة الحسابات الخارج الميزانية كما بلغت نسبة خطابات الضمان 16% من رصيد ائتمان التعهدي كما مبين ادناه .

ب- علما أن رصيد خطابات الضمان البالغ (99) مليار دينار وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة بمقدار (22) مليار دينار كما بلغت عدد خطابات الضـــمان الصـــادرة (956) خطاب تتضـــمن (17) خطاب مبالغها اكثر من مليار و (61) خطاب مبالغها اقل من مليار .

ت- بلغ رصـــيد التأمينات المتحصـــلة لقاء الائتمان التعهدي (26682) مليون دينار وهي عبارة عن تأمينات نقدية والنسبة المتبقية مغطاة بضمانات عقارية واوراق تجارية .

ث- هنالك التزام من قبل المصرف بمبلغ (524) مليار دينار مقابل فتح (اعتماد مستندي وارد من شركة سومو) لتصدير النفط في بنك الزراعي التركي .

ج- بلغت (4) اربعة خطابات ضـــمان مبلغا قدره (34601) مليون دينار وهي تشـــكل نســـبة 35% من اجمالي مبالغ خطابات ضمان حسب ما مبين ادناه :

اسم الزبون	المبلغ / مليون دينار
شركة SAMSUN	19101
شركة SERMIYAN	6010
فرهاد رسول	5740
شركة يانا للخدمات المصرفية الكترونية	3750
المجموع	34601

ح- بعد مراجعة ملف اكثر من (12) زبون من المحفظة الائتمانية لاحظنا ما يلي .

- المركز المالي لا يتناسـب مع حجم التسـهيلات الممنوحة لهم اسـتنادا الى الحسـابات الختامية ودراسات الجدوى المقدمة من قبلهم .
- لم نطلع على البيانات المالية محدثة ولغاية 2024 .
- راس مال بعض من هذه الشـــركات لا يتجاوز (5) مليون دينار عراقي والائتمان الممنوح يزيد على المليار دينار .

7- الاستثمارات المالية (ايضاح / 8) :-

أ- بلغ رصيد الاستثمارات المالية (5,799,191) الف دينار وهي تشكل اقل من (1%) الى راس المال والاحتياطيات , نوصي بضرورة تفعيل هذا الخط الاستثماري لتعظيم موارد المصرف , علما أن هذه الاستثمارات لم تحقق اي عوائد للمصرف خلال السنة الحالية والسنوات السابقة ونظرا للأهمية هذا النشاط المصرفي مما يطلب من ادارة المصرف تفعيل هذا الخط التشغيلي .

ب- نوصي بضرورة وضع خطة استثمارية طموحة على المدى القصير والمتوسط والبعيد وتوظيف جزء من السيولة النقدية الفائضة في مجال الاستثمارات ذات المخاطر المقبولة .

ت- خلال السنة المالية 2024 لاحظنا قيام رئيس مجلس الادارة السابق بتسديد الالتزامات المترتبة عليه والبالغة (5) مليار دينار الخاصة براس مال شركة (يانا لخدمات الدفع الالكتروني) والتي كانت موقوفة منذ سنوات سابقة في حساب الاستثمارات .

ث- كذلك يتضمن هذا الحساب استثمارات في سندات حكومية بلغت (5) مليار دينار عراقي .

8- الموجودات الثابتة الملموسة (ايضاح / 9) :-

أ- بلغ رصيد صافي الموجودات الثابتة الملموسة بحدود (220) مليار دينار وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة ما يقارب (4) مليار دينار علما بلغت الاضافات (6821) مليون دينار وبلغ مجموع الاستهلاك (3426) مليون دينار .

ب- تركزت معظم الاضافات البالغة (6821) مليون دينار خلال السنة المالية 2024 على الحسابات المبينة ادناه :-

اسم الحساب	المبلغ / مليون دينار الاضافات خلال السنة	الرصيد كما في 2024/12/31 /مليون دينار
اراضي	1093	135287
مباني ومنشآت	2728	93228
الآلات ومعدات	2199	6692
المجموع	6020	235207

ت- تشكل كلفة الاقتناء للأراضي مبلغ قدره (135) مليار دينار وكلفة المباني (93) مليار دينار كما في 2024/12/31 وتبلغ نسبتهما الى اجمالي كلفة الموجودات الثابتة الملموسة (56%) و (38 %) على التوالي .

ث- بلغت كلفة صافي الموجودات الثابتة للأراضي والمباني بعد طرح الاندثار المتراكم (214617)مليون دينار وهي تشكل (61%) من راس المال خلافا لسقف المحدد والبالغ (30%) علية نوصي بتخلص من العقارات الغير الضرورية واستغلال السيولة المتأتية منها للأنشطة المصرفية الرئيسية وقد بينت الادارة المصرف لنا ان كلف اقتناء هي افضل من ناحية اقتصادية من تاجير بنايات للفروع تابعة للمصرف .

ج- وجود عقارات مستملكة نتيجة تسوية ديون اضافة الى وجود عقارات غير مستغلة لأغراض المصرف مما يتطلب اجراء لازم بشانها .

ح- لا زالت قيمة بناية الادارة العامة الحالية للمصرف والارض المقامة عليها والبالغ مجموعها (42) مليار دينار ظاهرة ضمن حساب الموجودات الثابتة بالرغم من أن هذه الارض هي مساطحه . وقد اوضحت الادارة انها فاتحت هيئة استثمار اربيل بموجب كتاب المصرف المرقم 43 في 2020/8/13 والتأكيد علية بموجب الكتاب المرقم 22 في 2022/3/16 نوصي بمتابعة أجراءت تحويل عقد المساطحة الى عقد استثماري مع الجهات ذات العلاقة ليتسنى للمصرف تملك الارض مع البناية لاحقا.

خ- لاغراض السيطرة والمتابعة الفاعلة لكافة الموجودات الثابتة نوصي بضرورة وضع برنامج الكتروني لمراقبة كافة انواع الموجودات الثابتة من اقتناء ولغاية جرد السنوي ضمن نظام المصرفي Banks بحيث توشر هذه السيطرة كافة انواع الموجودات الثابتة المضافة على مستوى اقسام والمشطوبة خلال السنة علما ان شجرة نظام Banks متاح بها هذه خاصية .

9- الموجودات الغير ملموسة (ايضاح / 10) :-

بلغ رصيد الحساب اعلاه (1566) مليون دينار كما في 2024/12/31 وهو يزيد بحدود (39) مليون دينار عن رصيد السنة السابقة 2023 .

10- مشاريع تحت التنفيذ (ايضاح / 11) :-

بلغ رصيد الحساب اعلاه بحدود (8) مليون دينار كما في 2024/12/31 وهو يقل بمقدار (4378) مليون دينار عن رصيد السنة السابقة 2023 ويعود سبب ذلك تحويل الى حساب الموجودات الثابتة الملموسة ويخص غلق حساب ارض وبناية فرع كركوك وذلك بعد استكمال الاجراءات القانونية بشأن تسجيلها باسم المصرف .

11- الموجودات الاخرى (ايضاح / 12) :-

أ- بلغ رصيد الحساب اعلاه (94950) مليون ديناركما في 2024/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة 2023 بمبلغ (41) مليار دينار وبنسبة زيادة قدرها (76%) .

ب- علما أن معظم الزيادة تركزت في حساب مدينون زبائن عن بطاقات ائتمانية (بطاقات ماستر كارد) والبالغة بحدود (30) مليار دينار (زيادة) .

ت- كذالك يتضمن هذا الحساب ممتلكات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون قدرها (338) مليون دينار لم يتم بيعها برغم من مرور اكثر من سنتين على ملكيتها ,علما أن المصرف قام بأخذ مخصص مقابل عدم بيعها نوصي بضرورة بيعها في اقرب وقت ممكن حسب تعليمات البنك المركزي .

ث- لاحظنا وجود رصيد ضمن هذا الحساب قدره (5399) مليون دينار يخص تأمينات لدى المصارف الخارجية , نوصي بضرورة تحويلها الي حساب التأمينات .

ج- ارتفع رصيد حساب فوائد المستحقة الغير المقبوضة في عام 2024 ليصبح بحدود (463) مليون دينار مقارنة مع السنة السابقة 2023 والبالغ (439) مليون دينار نوصي بمتابعة فاعلة وقانونية للزبائن المتأخرين عن السداد .

ح- لاحظنا وجود ضمن هذا الحساب تأمينا لدى الغير (استخدام شركات الدفع الالكتروني) قدره (18) مليار دينار , علية نوصي بمتابعة تصفية هذا الرصيد .

12- ودائع المصارف (ايضاح / 13) :-

بلغ رصيد حسابات جارية وتحت الطلب (22980) مليون دينار كما في 2024/12/31 وهو يقل بمقدار (7929) مليون دينار عن رصيد السنة السابقة 2023 وبنسبة انخفاض قدرها (26%) ويشكل حساب المصرف وكف البنك التركي نسبة (96 %) من الرصيد اعلاه .

13- الحسابات الجارية والودائع (ايضاح / 14) :-

أ- بلغ رصيد هذا الحساب (441114) مليون دينار كما في 2024/12/31 وهو يقل عن رصيد السنة السابقة بمبلغ (78480) مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (15%) وتشكل الحسابات الجارية وتحت الطلب نسبة (90%) من الرصيد اعلاه كما تشكل ودائع التوفير (4.6%) وتشكل الودائع الثابتة وودائع الاجل (1%) و (4%) على التوالي .

ب- بلغت الحسابات الجارية والودائع والتأمينات النقدية بحدود (500207) مليون دينار وهي تشكل نسبة قدرها (92%) من اجمالي المطلوبات عدا حقوق الملكية وهي تزيد عن النسبة المسموح بها والمحددة (30%) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بموجب كتابهم ذا العدد (80/3/9) في 2019/2/20 .

ت- لاحظنا انخفاض ودائع الثابتة بمبلغ قدره (55338) مليون دينار عن رصيد السنة السابقة وبنسبة انخفاض قدرها (94%) وهذا موشر غير جيد علية نوصي بضرورة استقطاب الودائع الاساسية كونها اكثر استقرارا ويمكن الاعتماد عليها في الاستثمارات والحصول على عوائد .

ث- نوصي اولا التحوط للودائع ذات الطبيعة الجارية والتنوع من حيث الرقعة الجغرافية للفروع , وثانيا يتطلب اعتماد المصرف على الودائع الاساسية مثل حسابات الادخار والودائع الثابتة والتي بلغت اقل من (1%) , واتخاذ الاجراءات المناسبة لجذب الزبائن وتشجيعهم على الادخار وزيادة القدرة التنافسية وفقا لتعليمات الشمول المالي حسب كتاب البنك المركزي العراقي ذي العدد (3/9 / 80) في 2019/2/20 لتلافي سحب الودائع غير الاساسية والتحوط للفجوات المحتملة و وضع خطة لمنح القروض طويلة الامد وموازنتها مع الودائع الاساسية والغير الاساسية .

14- التأمينات النقدية (ايضاح / 15) :-

أ- بلغ رصيد هذا الحساب (36) مليار دينار كما في 2024/12/31 وهو يزيد عن رصيد السنة السابقة 2023 بمبلغ قدره (5443) مليون دينار وبنسبة زيادة قدرها (18%) .

ب- معظم هذا الحساب يتضمن تأمينات مقابل خطابات الضمان وتأمينات مستلمة بلغ بحدود (26) مليار دينار و (9) مليار دينار على التوالي .

15- الاموال المقترضة (ايضاح / 16) :-

بلغ رصـــيد هذا الحســـاب (9) مليار دينار كما في 2024/12/31 وهو يقل بمبلغ (5) مليار دينار عن رصيد السنة السابقة , علما أن هذا الحساب يمثل قروض مستلمة من البنك المركزي لدعم المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة الاجل كما أن مبلغ الانخفاض المذكور اعلاه يمثل دفع (128) قسط دفعت لمقترضين وفقا لتعليمات الصادرة من البنك المركزي .

16- مخصصات متنوعة (ايضاح / 17): -

بلغ رصـــيد هذا الحســـاب بحدود (12575) مليون دينار كما في 2024/12/31 وهو يقل عن رصيد السنة السابقة2023 بمقدار (11300) مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (47%) , علما أن هذا الحساب يمثل اخذ مخصصات تحوطية.

17- المطلوبات الاخرى (ايضاح / 19) :-

أ- بلغ رصـــيد هذا الحســـاب (10766) مليون دينار كما في 2024/12/31 وهو يقل عن رصـــيد السنة السابقة 2023 بمقدار (2925) مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (21%) .

ب- يتضمن هذا الحساب مصاريف مستحقة تشكل حوالي (62%) من الرصيد الاجمالي اضافة الى مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات ودائنون عالم خارجي , تشكلان (15%) و (14%) على التوالي من اجمالي الرصيد .

18- راس المال :-

بلغ رصيد راس مال المصرف (300) مليار دينار وبزيادة قدرها (50) مليار دينار عن الرصيد الافتتاحي في بداية الســـنة والبالغ (300) مليار دينار وذلك بعد ذلك اســـتكمال كافة اجراءات القانونية حسبما جاء في كتاب دائرة تسجيل الشركة ذي العدد 15728 في 2024/6/4 .

19- كفاية راس المال :-

بلغت كفاية راس المال (64%) كما في 2024/12/31 ، وبلغت النســـبة في نهاية الســـنة السابقة (57%) علما بأن النسبة المسموح بها من قبل البنك المركزي العراقي هي (12%) وقانون المصـارف هي (15%) ومقررات بازل هي (8%) . ويعود سـبب هذا الانخفاض الى اعادة احتســـاب نســـب الاوزان الترجيحية للموجودات وخطابات الضـــمان والاعتمادات المستندية عن السقف المحدد من قبل البنك المركزي العراقي .

20-نتيجة النشاط :-

أ- بلغت نتيجة النشاط ربحا قبل الضريبة بمبلغ ما يقارب (60872) مليون دينار لسنة المالية 2024 وبزيادة قدرها (12299) مليون دينار عن السنة السابقة 2023 وبنسبة زيادة (25%) وهذا مؤشر جيد بالرغم من الانخفاض الكبير في ايرادات نافذة البيع للعملة الاجنبية لدى البنك المركزي حسبما مبين في الجدول ادناه .

اسم الحساب	السنة المالية 2024 / مليون دينار	السنة المالية 2023 /مليون دينار	نسبة الزيادة (النقصان)
الايرادات	89020	96435	(%7.7)
(المصاريف)	(28148)	(47862)	(%41)
الربح	60872	48573	%25

ب- بلغت الايرادات (89020) مليون دينار لسنة المالية 2024 حسب المكونات والنسب المذكورة في الجدول ادناه تؤشر الزيادة في حساب (صافي ايرادات بيع وشراء العملات الاجنبية) و النقصان لبقية الفقرات المذكورة .

اسم الحساب	السنة المالية 2024 / مليون دينار	السنة المالية 2023 / مليون دينار	النسبة زيادة (نقصان)
صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات	52476	71762	(%26.8)
صافي ايراد بيع وشراء عملات اجنبية	28733	9617	%198.8
ايرادات بيع وشراء العملة من خلال النافذة	4973	11436	(%56. 5)
ايرادات أخرى	2837	3620	(%21.6)
صافي إيرادات التشغيل	89020	96435	(%7.6)

ت- بلغ حساب اجمالي المصروفات التشغيلية (28148) مليون دينار لسنة المالية 2024 وهو يقل عن رصيد السنة السابقة 2023 بمبلغ قدره (19714) مليون دينار وبنسبة انخفاض قدرها (41%) وتعود معظم نسب الانخفاض الى انخفاض مصروف مخصص الائتمان المتوقع للأرصدة البنك المركزي والبنوك الخارجية والمحلية حسب ما مبين في قائمة الدخل والدخل الشامل الاخر ولدينا الملاحظات ادناه.

- زادتت رواتب الموظفين لسنة الحالية عنها لسنة السابقة بنسبة قدرها (10%) وتركزت الزيادة في الاعمال الاضافية والمكافات والمخصصات المهينة كما تتضمن رواتب الموظفين مكافات المصروفة لمجلس الادارة قدرها (72) مليون دينار عراقي .
- بلغت التعويضات والغرامات (5) مليون دينار للسنة الحالية علما ان رصيد هذا الحساب بلغ (5751) مليون دينار خلال السنة السابقة وهذا انخفاض للسنة حالية موشر جيد .

❖ كذلك تتضمن المصاريف مبلغ قدره (2026) مليون دينار تخص بطاقات توطين رواتب حكومية .

21- نافذه بيع وشراء العملة الاجنبية من البنك المركزي :-

أ- بلغ رصيد مشتريات المصرف من خلال النافذة للفترة من 2024/1/1 ولغاية 2024/12/31 لأغراض الحوالات والبيع النقدي مبلغ (651495749) الف دينار عراقي وكان حجم المبالغ المباعة (656468999) الف دينار عراقي والايراد المتحقق من هذا النشاط (4,973,249) الف دينار عراقي وكما موضح ادناه .

ب- انخفضت ايرادات نافذه البيع لعملة الاجنبية بمبلغ قدره (6463) مليون دينار خلال السنة المالية 2024 عن إيرادات السنة السابقة 2023 بسبب توقف النشاط في هذا المجال (اكثر من ثلاثة اشهر) حسب توجيهات البنك المركزي العراقي .

22- المركز المالي :-

أ- بلغ رصيد المركز المالي (مجموع الموجودات) ما يقارب (953) مليار دينار كما في 2024/12/31 علما ان رصيد السنة السابقة كان بحدود(1001) مليار دينار وهو يقل بمقدار (48) مليار دينار و عن رصيد السنة السابقة ويعود معظم سبب ذلك الى انخفاض ارصدة المصارف الخارجية (وهذا مؤشر جيد) ونبين في الجدول ادناه مكونات المركز المالي .

اسم الحساب	2024/12/31 مليون دينار	النسبة المئوية %
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	536691	%56
ارصدة لدى المصارف (المحلية + الخارجية)	38828	%4
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	55083	%6
صافي الموجودات المالية (الاستثمارات) بالقيمة العادلة	5799	%0.6
ممتلكات ومعدات ،صافي	220066	%23
موجودات غير ملموسة ،بالصافي	1565	%00.2
مشاريع تحت التنفيذ	9	%0
موجودات اخرى	94950	%10
المجموع	952991	%100

ب- يتضح من الجدول اعلاه أن اجمالي النقدية مع المصارف الخارجية والمحلية تشكلان نسبة (60%) من المركز المالي مما يؤشر فائض كبير في السيولة النقدية وأن أنشطة المصرف (الائتمان النقدي + الاستثمارات) تشكلان نسبة (6%) من اجمالي المركز المالي وهذا يؤشر على وجود ضعف في النشاط الاساسي للمصرف .

ت- بلغ المركز المالي ما يقارب (953) مليار دينار كما في 2024/12/31 ، علماً ان المركز المالي للسنة الأساس (2012) بلغ (221) مليار دينار وهذا يؤشر على نسبة نمو وتطور قدرها (331%) .

23- كتب تأييدات للأرصدة المدينة والدائنة :-

تم الاطلاع على التأييدات الارصدة المدينة والدائنة للمصارف المحلية والخارجية وتمثلت في كشوفات المصارف والسوفتات كما لم نطلع على كتب التأييد لبعض الارصدة المدينة والدائنة الظاهرة في كشف المركز المالي .

24- الدعاوى القانونية :-

أ-الدعاوى المقامة على المصرف :-

- دعوى من قبل شركة (اكتفيت) للإعلانات بتاريخ 2017/12/21 عن مبلغ متبقي بذمة المصرف للشركة مقداره (46,825) دولار صدر قرار لصالح , وتم اتفاق رضائية بين طرفين على تخفيض مبلغ دعوة المطالب به في بداية 2025 ..
- دعوى مقامة من قبل بنك الخليج بتاريخ 2019/9/5 عن قيمة خطابي الضمان تم ابطالهما وحسب طلب الجهة المصدرة من قبل المصرف بمبلغ (8) مليار وما زالت الدعوى قيد الاستئناف علما أن المصرف قد قام بتكوين مخصص لهذة الدعوى .
- دعوة التظلم شركة سرميان على مصرف الاقليم ومصرف دارالسلام بخصوص ايقاف صرف مبلغ خطاب ضمان البالغ (6010) مليون دينار عراقي علما حسمت الدعوة بقرار قطعي في سنة 2025 بعدم صرف.

ب- الدعاوى المقامة من قبل المصرف على الغير :-

- دعوى مقامة على شركة (سانتياكو) على فوائدة تاخيرية غير المسددة .
- دعوى مقامة على شركة (Manager Security) بسبب تعثر تسديد القرض وفوائده الممنوح لها والبالغة (1,5) مليار دينار ولازالت الدعوى غير محسومة لحد الان وهنالك مفوضات لعقد اتفاق رضائي لتسديد القرض المتعثر على شكل اقساط وبفترات زمنية .
- دعوى مقامة على شركة (تكتاز) في 2023/9/1 لتعثرها في تسديد القرض الممنوح لها والبالغ (7) مليار دينار عراقي والمتابعة مستمرة في تحصيل المبلغ وتوجد ضمانات كافية لدى المصرف مقابل القرض كما ان هنالك مفوضات لاتفاق رضائية

25- قسم التدقيق الداخلي :-

من خلال فحص و مراجعة تقارير قسم التدقيق الداخلي لاحظنا أن نظام الرقابة قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة البيانات المالية والتي تتناسب مع حجم وطبيعة عمل المصرف .

أ- تم انجاز الخطة السنوية بنسبة 100% من الخطة المصادق عليها من قبل مجلس الادارة وباعتقادنا بأن الخطة كانت مناسبة إلى حدا ما ولاتغطى العمولات المتأتية عن حسابات بطاقات الدفع الالكتروني كافة عمليات المصرف .

ب- عدد العاملين في قسم الرقابة الداخلية والتدقيق البالغ (12) مع المدير عام 2024 بما فيهم رئيس القسم مقارنة بالسنة السابقة كان العدد (6) ويلاحظ اهتمام الادارة العليا بدور الرقابة الداخلية .

ت- بلغ عدد الدورات التدريبية للقسم سنة 2024 (15) دورة .

ث- اعداد تقارير التدقيق بما يتوافق مع البند (9-2-2) الخاص بالمراجعة الداخلية من المواصفة الدولية (ISO 9001 :2015) والتي تشير الى اعتماد نموذج استمارة تتضمن فقرات (المجال ، مؤشر التدقيق ، الملاحظات ، النوع ، الاجراء التصحيحي وموعده) .

26- مراقب الامتثال :-

تم مراجعة وفحص على تقارير مراقب الامتثال المقدمة الينا خلال السنة كانت وفقا لمتطلبات وتعليمات البنك المركزي العراقي ذات الصلة بنشاط المصرف للسنة المالية 2024 . وقد اشتملت على ما يلي :

- يقوم مراقب الامتثال بالاطلاع على كافة الخدمات المصرفية وبيان الرأي بشأنها .
- لدى القسم سياسات وخطة عمل لسنة 2024 مصادق عليها ومنفذة 100% .
- اشترك موظفو القسم بدورات معتمدة خلال العام منها (شهادة مراقب الامتثال معتمد CCM من معهد (GCI الدولي) , (ضوابط التوعية المصرفية ومخاطر الاحتيال المصرفي) , (حوكمة الشركات) ,(الامتثال للعقوبات الدولية) , (بطاقة الاداء المتوازن) .
- اقام القسم دورات توعوية لموظفي المصرف خاصة بقانون الامتثال الضريبي الامريكي (FATCA) العناية الواجبة ومكافحة الجرائم المالية والاحتيال لموظفي خدمة عملاء ويسترن يونيون , والمتصل بالنظام المصرفي BANK .
- معلومات عن الحوالات الخارجية والداخلية الصادرة والواردة خارج نافذة بيع العملة ولجميع العملات .
- توجد لجنة تحقيقية داخل المصرف بخصوص منح ائتمان نقدي خلال السنوات السابقة خارج صلاحية المدير المفوض وحسب طلب البنك المركزي العراقي .
- يجب تقليل نسبة دوران الموظفين وتقليل عدد حالات الاستقاله وتوفير الأمان الوظيفي للموظفين .
- نوصي بضرورة تفعيل اكثر للجنة الاستثمار لغرض تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على نشاط الحوالات الخارجية فقط .
- نوصي بضرورة الالتزام بالتوقيت المحدد للإجابة على الكتب الواردة من قبل البنك المركزي العراقي .

27- قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب :-

استنادا الى الفقرة (3 ز من المادة 2) من الضوابط الرقابية الصادرة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (306/4/1/9 في 2016/9/19) يتم اعداد تقرير نشاط المصرف في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإنجازات والأعمال الدورية ،وتم الاطلاع على طبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة وعلى السياسات الخاصة بقسم الابلاغ وكانت وفق متطلبات البنك المركزي العراقي ووفقا لمتطلبات قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 , ومن خلال المعلومات المقدمة الينا من القسم المذكور تبين ما يلي :

أ- لدى المصرف البرامج التالية والخاصة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب :-

- AML SYSTEM (لمتابعة حسابات العملاء ومرتبط بالنظام المحاسبي للمصرف / bank.
- FILTIRNG SYSTEM (لفحص التحويلات الواردة والصادرة) .
- AML CHECHER (لفحص المعاملات والعملاء على القوائم) .

ب- يتضـــمن النظام الالكتروني جميع الســـيناريوهات المطلوبة من البنك المركزي العراقي البالغة (32) سيناريو .

ت- تم ربط نظام المدفوعات الالكتروني (RTGS) مع نظام المقاصة (ACH)ونظام السويفت (CSP) مع البنك المركزي العراقي .

ث- تتضمن تلك التقارير على بيانات وحسب الجدول الآتي والتي تم أتخاذ ما يلزم بصددها من قبل مدير قسم الإبلاغ :

ت	البيانات	العدد
1	عدد التحقيقات المفتوحة	996
2	تقارير الاشتباه المرسلة الى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	10
3	شكاوي الاحتيال	لايوجد

ج-لوحظ عدم تصـنيف الزبائن على نظام (RBA) حسـب دليل الخاص بمكافحة غسـيل الاموال وتمويل الارهاب

28- الادارة المخاطر :

أ- مخاطر السيولة :- لا توجد مخاطر للسيولة الى حدا ما حسب ما موشر في تقريرنا عن سيولة النقدية وسيولة حسب السلم (LR , LCR , NSFR)

ب- مخاطر التشـغيل :- برانا انخفاض مخاطر التشـغيل للسـنة الحالية عنها لسـنة السـابقة وذلك بسـبب انخفاض مبالغ الغرامات والتعويضـات حسـب ما موشـر في تقريرنا على مصـاريف التشغيل

ت- تم الفحص والمراجعة لتقرير ادارة المخاطر للفصـــل الرابع وكانت وفق لمتطلبات البنك المركزي العراقي.

29- الحوكمة المؤسسية :-

أ- بتاريخ 2024/9/22 اصـــدر البنك المركزي العراقي دليل المعايير البينية والاجتماعية الوكمة الموسسية للمصارف (ESG) من اجل مواكبة التطوراتع الدولية وارساء افضل الممارسات في القطاع المصـــرفي وتطبيقها من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشـــريعية والرقابية لتحقيق اقصى فائدة من الفرص التي تنتجها تلك المعايير لتخفيف من التعرض للمخاطر او الحد منها ولا سيما تلك المتعلقة بقضايا تغير المناخ .

ب- قامت ادارة المصرف بالاعداد دليل المعايير البينية والاجتماعية والحوكمة الموسسية لمصرف الاقليم التجاري وتم المصـــادقة على هذا الدليل في المحضـــر اجتماع مجلس الادارة رقم 15 / 2024 على ان تقوم ادارة التنفيذية لمصرف بنشره بموقعه الكتروني ليكون متاحا لجمهور

ت- يعمل مجلس الادارة وادارة المصـــرف بجهود حثيثة على تطبيق تعليمات الحوكمة المؤســـسـية والخاصة بالإفصاح والشفافية .

30- مراسلات البنك المركزي العراقي ونتائج التدقيق :-

من خلال المراجعة على إجابات المصـــرف على مراســـلات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة اعمال ونتائج تدقيق البيانات والتقارير الشـهرية والدورية والفصـلية والسـنوية المعدة من قبل المصـــرف والمرســـلة له ، تبين التزام واهتمام المصـــرف بالملاحظات المتعلقة بمراقبة اعمال نتائج التدقيق والاجابة عليها وتنفيذها واســـتمرار الالتزام بها وان كل ما يرســـل للبنك المركزي العراقي من بيانات مطابقة لســجلات المصـــرف ، ونوصـــي ضـــرورة توخي الدقة في ارسال التقارير الفصلية الى البنك المركزي العراقي ، كذلك نوكد على ضرورة تلافي الملاحظات الواردة في تقارير نتائج التدقيق .

31- الافصاح عن الاجور المهنية :-

بلغت الاجور المهنية المدفوعة لمراقب الحسابات (79,200,000) دينار عن تدقيق حسابات فروع المصرف في العراق للسنة المالية 2024 .

32- الاحداث اللاحقة :-

أ- وفقا لتوجيهات البنك المركزي ســوف تســعى ادارة المصــرف في بداية الســنة اللاحقة 2025 بزيادة راس المال ليصبح (400) مليار دينار بدلا من (350) مليار دينار .

ب- تم استملاك كافة اسهم شركة يانا للدفع الكتروني والبالغ راسمالها (25) مليار دينار عراقي في بداية عام 2025 وبموافقة البنك المركزي العراقي وحسـب بما جاء دائرة تسـجيل شـركات ذي رقم 64771 بتاريخ 2024/12/26 .

33- احتياطي توسعات :-

لاحظنا قيام إدارة المصـــرف في غلق حســـاب احتياطي توســـعات والبالغ (1) مليار دينار على حساب الفائض المتراكم خلال السنة المالية 2024 ، ونظراً لعدم صحة هذا الاجراء عليه نوصي بضرورة إعادة تبويبة على حساب احتياطي توسعات خلال السنة المالية 2025 .

المعلومات الأخرى :

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي, وإن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي هذه المعلومات ولا نعطي أي شكل من أشكال التوكيد أو استنتاج بشأنها.

وبخصـوص تدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسـؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى عندما تصـبح متاحة لنا، للأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بدرجة مهمة مع البيانات المالية أو المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال تدقيقنا بحيث تبدو محرفة بدرجة مهمة .

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية:

إن الإدارة مسـؤولة عن إعداد البيانات المالية حسـب متطلبات القانون ومعايير التقارير المالية الدولية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضـرورية لتمكين إعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من التحريفات المهمة، سواء حدثت بسبب التلاعب والغش أو بسبب الأخطاء .

وفي إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح حينما يتطلب الأمر عن القضايا المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تتجه الإدارة نحو تصفية المصرف أو إنهاء عملياته، أو حينما لا يوجد بديل واقعي آخر للقيام بذلك.

كذلك فإن أولئك المسؤولين عن الحوكمة مسؤولون عن الاشراف والمتابعة لعمليات الإبلاغ المالي.

مسؤولية المدقق عن تدقيق البيانات المالية :

- تتمثل أهدافنا بالحصـول على يقين معقول عما إذا كانت البيانات المالية بشـكل عام خالية من التحريفات المهمة، سـواء كانت ناتجة عن التلاعب والغش أو الخطأ، وإصـدار تقرير التدقيق الذي يتضـمن رأينا. إن اليقين المعقول هو مسـتوى عال من اليقين، لكن لا يضـمن بأن التدقيق الذي نفذ من قبلنا بموجب معايير التدقيق الدولية يؤدي دائما إلى كشـف التحريفات المهمة حينما توجد. إن التحريف قد ينشـأ من التلاعب والغش أو الخطأ ويعتبر مهما إذا ما كان يتوقع منه، بدرجة معقولة، بصـورة فردية أو مجمعة، أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستفيدين التي تتخذ استنادا إلى تلك البيانات المالية.
- نتواصـل مع لجنة التدقيق حول عدة امور من بينها , نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أية اوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق , كما نقوم بتزويد لجنة تدقيق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الاخلاقية المتعلقة بالاسـتقلالية ونطلعها على جميع العلاقات والامور الاخرى التي تؤثر على استقلاليتنا ومأمن شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية .

ايضاحات الاخرى :-

أ- كان البرنامج المحاسبي الالكتروني المستخدم في المصرف نوع (BANKS) متفقا مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمن حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ومصروفات وايرادات المصرف وأن نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات التي تضمن عدالة ووضوح هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف .

ب- المصرف مستمر بأجراء اختبارات الضغط بصورة يدوية (معتمدا على اكسل شيت مرسل من قبل البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم (RT/Risk/CBI /11) بتاريخ 2022/1/20 .

ت- تمت عملية جرد الممتلكات والمعدات والنقدية بشكل مناسب وبأشرافنا . وتم التقييم وفقا للأسس والأصول والمبادئ المحاسبية الدولية باستثناء الممتلكات والمعدات أذ تم اعتماد الكلف التاريخية .

ث- نظمت البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وبما يتفق مع التشريعات المرعية وهي متفقة تماما مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقا لكل من قانون الشركات المعدل وقانون المصارف والانظمة والتعليمات النافذة .

ج- تم مناقشة تقريرنا هذا مع البيانات المالية لسنة المالية 2024 مع كل من مجلس الادارة والادارة التنفيذية ولجنة التدقيق .

ح- بلغ عدد اجتماعات ومحاضر مجلس الادارة (15) اجتماع خلال سنة مالية 2024 وفق لقانون شركات رقم 21/ 1979 المعدل .

مع التقدير ..

شركة خليل إبراهيم العبدالله وشركاؤه
لمراقبة وتدقيق الحسابات – تضامنية
المدير مفوض
خليل إبراهيم العبدالله
محاسب قانوني ومراقب الحسابات

شركة خليل ابراهيم محمد العبد الله وشركاؤه
رقم الإجازة (18)
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

(أ) قائمة المركز المالي

		كما في 31 كانون الأول	
		2024	2023
		دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات	ايضاح		
نقد و أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	5	536,691,288,907	519,758,529,828
أرصدة لدى المصارف (خارجية +محلية)	6	38,827,749,051	135,168,675,947
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	55,083,204,835	63,591,325,466
صافي الاستثمارات بالقيمة العادلة	8	5,799,190,680	5,799,190,820
موجودات ثابتة ملموسة	9	220,065,626,475	216,642,166,746
موجودات ثابتة غير ملموسة	10	1,565,589,535	1,526,767,036
مشاريع قيد التنفيذ	11	8,515,000	4,387,377,051
موجودات أخرى	12	94,950,218,352	54,172,821,800
مجموع الموجودات		**952,991,382,836**	**1,001,046,854,695**
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
ودائع المصارف (حسابات جارية /تحت الطلب)	13	22,980,794,673	30,909,235,816
ودائع الزبائن	14	441,114,951,141	519,594,142,367
تأمينات نقدية	15	36,112,450,394	30,669,263,154
الأموال المقترضة	16	9,078,987,647	14,155,767,717
مخصصات متنوعة	17	12,574,835,211	23,870,421,378
مخصص ضريبة الدخل	1-18	9,000,000,000	8,664,937,145
مطلوبات أخرى	19	10,765,772,603	13,691,239,292
مجموع المطلوبات		**541,627,791,671**	**641,555,006,868**
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	ج	350,000,000,0000	300,000,000,000
احتياطي قانوني	ج	10,628,099,347	8,034,512,180
احتياطي توسعات	ج		1,000,000,000
أرباح متراكمة محققة	ج	50,735,491,818	50,457,335,647
مجموع حقوق المساهمين		**411,363,591,165**	**359,491,847,827**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**952,991,382,836**	**1,001,046,854,695**

RT BANK
Region Trade Bank For Investment and Finance
مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكي تمويلي بازرگاني بۆوەبەرهێنان و دارايي

ريبوار هاشم محمد
رئيس مجلس الأدارة

غازي حسن شريف محمد
المدير المفوض

نه زدگر حسين علي
المدير المالي

المحاسب:

جمهورية العراق
نقابة المحاسبين والمدققين
نصادق على صحة عضوية المحاسب
الاسم: صفيب محمود
التوقيع:
٢٠٢٥/ ٩/١٩

شركة خليل ابراهيم محمد و شركاه
لمراقبة وتدقيق الحسابات- تضامنية
خليل ابراهيم العبدالله
محاسب قانوني ومراقب حسابات
المدير المفوض

خضوعا لتقريرنا المرقم (خ/122) في 2025/2/10

ان ايضاحات من تسلسل 1-37 المرفقة تشكل جزء منها تقرأ معها

شركة خليل ابراهيم محمد العبدالله وشركاه
رقم الاجازة (18)
لمراقبة وتدقيق الحسابات / تضامنية

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل(شركة مساهمة خاصة)اربيل – العراق

قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر

(ب)

		للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	ايضاح	2024 دينار عراقي	2023 دينار عراقي
الفوائد الدائنة	20	4,724,207,725	5,138,922,619
الفوائد المدينة	21	(670,613,293)	(977,812,430)
صافي إيرادات الفوائد		**4,053,594,432**	**4,161,110,188**
الرسوم والعمولات الدائنة	22	56,005,098,751	73,189,446,563
الرسوم والعمولات المدينة	23	(7,582,959,441)	(5,588,295,043)
صافي الدخل من الرسوم والعمولات		**48,422,139,309**	**67,601,151,520**
صافي الدخل من الفوائد والرسوم والعمولات		52,475,733,741	71,762,261,708
صافي ايراد بيع وشراء عملات أجنبية	24	28,733,738,378	9,616,718,506
أيرادات بيع وشراء العملة من خلال النافذة	24	4,973,249,990	11,436,149,215
ايرادات أخرى	25	2,837,143,109	3,619,691,582
صافي أيرادات التشغيل		**89,019,865,218**	**96,434,821,011**
نفقات موظفين	26	(7,685,325,511)	(6,959,609,494)
استهلاكات واطفاءات	10--9	(4,086,862,808)	(3,407,587,572)
صافي مخصص خلال السنة على التسهيلات المباشرة	ب7	(24,452,873)	(1,008,606,033)
مصروف مخصص البنك المركزي والمحفظة	5-6	(401,243,082)	(11,787,316,363)
مخصصات موجودات اخرى	17		(387,791,312)
مخصصات متنوعة (تعهدي + احتياطي توسعات)	ج17		(6,983,467,303)
مصاريف تشغيلية أخرى	27	(15,950,237,607)	(17,327,676,819)
إجمالي المصروفات التشغيلية		**(28,148,121,881)**	**(47,862,054,896)**
الربح قبل الضريبة		**60,871,743,337**	**48,572,766,115**
مصروف ضريبة دخل تخص اعوام سابقة			
مصروف ضريبة الدخل	2-18	(9,000,000,000)	(7,932,143,445)
ربح السنة بعد الضريبة		**51,871,743,337**	**40,640,622,670**
أحتياطي ألزامي 5%	ج	2,593,587,167	2,032,031,134
الدخل الشامل الآخر			
الدخل الشامل للسنة		**49,278,156,170**	**38,608,591,537**

رئيس مجلس الادارة
رنج هاشم محمد

غازي حسن شريف محمد
المدير المفوض

نه زدةر حسين علي
المدير المالي

المحاسب

جمهورية العراق
مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات
أمانة السر
تصادق على صحة ختم وتوقيع مراقب الحسابات واله مزاول لمهنة مراقبة وتدقيق الحسابات لسنة [illegible] عن محتويات هذه البيانات المالية. عبد اسماعيل ابراهيم
رقم الرصد ١٧٣٩ تاريخه ٢٠٢٥/٤/٢٢ التوقيع

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل(شركة مساهمة خاصة)اربيل – العراق

(ج) بيان التغيرات في حقوق المساهمين

	رأس المال المكتتب به	احتياطي توسعات	احتياطي قانوني	ارباح متراكمة محققة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني 2024	300,000,000,000	1,000,000,000	8,034,512,180	50,457,335,645	359,491,847,827
زيادة راسمال	50,000,000,000			(50,000,000,000)	-
الدخل الشامل للسنة				51,871,743,337	51,871,743,337
احتياطي توسعات		(1,000,000,000)		1,000,000,000	-
المحول الى الاحتياطي الاجباري			2,593,587,167	(2,593,587,167)	
الرصيد في 31 كانون الأول 2024	**350,000,000,000**	**-**	**10,628,099,347**	**50,735,491,818**	**411,363,591,165**
الرصيد في 1 كانون الثاني 2023	250,000,000,000		6,002,481,046	61,848,744,109	317,851,225,157
زيادة راسمال	50,000,000,000			(50,000,000,000)	-
الدخل الشامل للسنة				40,640,622,670	40,640,622,670
احتياطي توسعات		1,000,000,000			1,000,000,000
المحول الى الاحتياطي القانوني			2,032,031,134	(2,032,031,134)	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2023	**300,000,000,000**	**1,000,000,000**	**8,034,512,180**	**50,457,335,645**	**359,491,847,827**

RT Bank
Region Trade Bank For Investment and Finance
مصرف الأقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكى ئەقليمى بازرگانى بۆ وەبەرهێنان و دارایی

مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل(شركة مساهمة خاصة)اربيل – العراق

بيان التدفقات النقدية

(د)

	ايضاح	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024 دينار عراقي	2023 دينار عراقي
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية			
صافي ربح السنة قبل الضريبة		51,871,743,337	40,640,622,670
تعديلات لبنود غير نقدية:			
إستهلاكات وإطفاءات	10-9	4,086,862,808	3,407,587,572
صافي مخصص تدني قيمة التسهيلات النقدية المباشرة	7		
مخصصات أخرى	18	425,695,955	5,278,632,699
خسائر ناتجة عن عملية بيع الاصول الثابتة	10		3,791,992,445
		56,384,302,101	**53,118,835,386**
التغير في راس المال العامل			
الزيادة في الاحتياطي النقدي الإلزامي	5	18,272,934,398	8,346,497,640
الزيادة (نقص) في صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	7	8,508,120,631	7,794,398,596
الزيادة في موجودات أخرى	12	(21,304,398,038)	(36,408,106,691)
(النقص) الزيادة في ودائع الزبائن	14	(67,389,565,929)	(198,140,860,833)
(النقص) في التأمينات النقدية	15	5,443,187,240	2,256,993,913
الزيادة في مطلوبات أخرى	19	2,925,466,688	(9,829,754,974)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة		**(53,544,255,009)**	**(172,861,996,963)**
ضريبة الدخل المدفوعة			
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية 1		**2,840,047,091**	**(172,861,996,963)**
التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات	9	3,423,459,729	(543,678,381)
شراء موجودات ثابتة غير ملموسة	10	38,822,499	(496,822,495)
زيادة في احتياطيات توسعات	9		1,000,000,000
مشاريع قيد التنفيذ	11	(4,378,862,051)	(6,209,609,149)
صافي الأموال المستخدمة في النشاطات الاستثمارية 2		**(916,579,823)**	**(6,250,110,025)**
التدفقات النقدية من النشاطات التمويلية			
تحويل من ارباح الى راسمال		(50,000,000,000)	
صافي التغير في الأموال المقترضة	16	(5,076,780,070)	(107,507,950)
صافي الأموال الناتجة عن النشاطات التمويلية 3		**(55,076,780,070)**	**(107,507,950)**
صافي (النقص)/ الزيادة في النقد وما يوازي النقد (1+2+3)		(53,153,312,802)	(179,219,614,938)
النقد وما يوازي النقد في بداية السنة	26	574,539,086,276	753,758,701,213
النقد وما يوازي النقد في نهاية السنة	**29**	**521,385,773,474**	**574,539,086,275**

RT Bank
Region Trade Bank For Investment and Finance
مصرف الاقليم التجاري للاستثمار والتمويل
بانكى ئەقلیمی بازرگانی بۆ وەبەهێنان و دارایی

ان ايضاحات من تسلسل 1-37 المرفقة بالقوائم المالية جزء منها تقرأ معها

مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل

(شركة مساهمة خاصة)

اربيل – العراق

إيضاحات حول البيانات المالية

1- معلومات عامة

تم تأسيس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة (282) بتاريخ 20 تموز 2001 الصادرة من المديرية العامة لتسجيل الشركات في إقليم كوردستان كشركة محدودة، ولقد حصلت الموافقة من البنك المركزي لإقليم كوردستان على منح المصرف شهادة تأسيس المرقمة (493) في 28 تموز 2001.

منح المصرف شهادة التأسيس المرقمة (15145) في 29 تشرين الثاني 2006 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات في بغداد كشركة مساهمة خاصة، وبرأس مال قدره 25,250,000,000 دينار عراقي، وحصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة الشاملة من البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (408/3/9) في 1 آذار 2007.

تمت زيادة رأس المال على عدة دفعات إلى أن بلغ 250,000,000,000 دينار عراقي بتاريخ 22 أيلول 2013 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم (24306) موزع على 250,000,000,000 سهم اسمي بقيمة 1 دينار للسهم الواحد و تمت زيادة راسمال في سنة 2024 ايضا حتى وصلت الى 351,074,670,984 دينار عيراقي .

يقع المركز الرئيسي للمصرف في أربيل - إقليم كوردستان العراق.

يقوم المصرف بتقديم الخدمات المصرفية من خلال مركزه الرئيسي و فروعه الخمسة في كل من اربيل و بغداد ودهوك والسليمانية وكركوك.

تمت الموافقة على تغير اسم المصرف من قبل البنك المركزي بموجب قرار مجلس إدارة البنك المتخذ بجلسته المرقمة 1511 والمنعقدة بتاريخ 20 نيسان 2014 إلى مصرف الإقليم التجاري للاستثمار والتمويل - مساهمة خاصة بموجب القرار رقم 1214/3/9 بتاريخ 10 حزيران 2014 الصادر عن المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان.

بناء على كتاب هئية الأوراق المالية رقم ١٠ / ١١٧٣ بتاريخ 5 تموز 2017 تمت الموافقة على ادراج أسهم المصرف في سوق العراق للاوراق المالية.

2- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية للبنك :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2019 او بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للبنك، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم الماليـــة للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجـة المحاسبيـــة للمعامـلات والترتيبات المستقبلية

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2017 – 2019	تشمل التحسينات ،تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) *"اندماج الأعمال"* و(11) *"الترتيبات المشتركة"* ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) *"ضرائب الدخل"* و(23) *"تكاليف الإقتراض"* وكما يلي: معيار المحاسبة الدولية رقم (12) *"ضرائب الدخل"* توضح التعديلات أنه يتوجب على المنشأة الإعتراف بتبعات ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة في قائمة الأرباح أو الخسائر أو قائمة الدخل الشامل الآخر أو قائمة حقوق الملكية وفقًا للمكان الذي إعترفت فيه المنشأة بالمعاملات التي ولدت الأرباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بصرف النظر عما إذا كانت معدلات الضريبة المختلفة تنطبق على الأرباح الموزعة وغير الموزعة. معيار المحاسبة الدولية رقم (23) *"تكاليف الإقتراض"* توضح التعديلات أنه في حال بقي الاقتراض قائماً بعد أن يكون الأصل المرتبط بهذا الإقتراض جاهزًا للاستخدام المقصود أو البيع ، يصبح هذا الاقتراض جزءًا من الأموال التي تقترضها المنشأة عمومًا عند حساب معدل الرسملة على القروض العامة. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) *"اندماج الأعمال"* توضح التعديلات أنه عندما تحصل المنشأة على السيطرة على نشاط تجاري مشترك ، تطبق المنشأة متطلبات اندماج الأعمال التي تم تحقيقها على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس حصتها السابقة في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. يتم إعادة قياس الحصص السابقة متضمنة أي موجودات ومطلوبات وشهرة غير معترف بها تتعلق بالعملية المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) *"الترتيبات المشتركة"*
توضح التعديلات أنه عندما يكون هنالك طرف يشارك في العملية المشتركة ولكن لا يمتلك سيطرة مشتركة على مثل هذه العملية المشتركة ، لا يترتب على المنشأة إعادة تقييم حصصها السابقة في العملية المشتركة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل.

يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأسس الضريبية ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد:

- ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛
- افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والاعفاءات غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة ؛
- وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة".

تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءا من صافي الإستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها

تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"

تتعلق هذه التعديلات بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.

انشطة التأجير للبنك وآلية المعالجة المحاسبية لها:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"
قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار ، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار"وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار"

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في كانون الثاني 2016 وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عمومًا في المركز المالي للبنك ، ما لم تكن المدة 12 شهرًا أو أقل أو عقد إيجار لأصول منخفضة القيمة. وبالتالي ، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي (17) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم الغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار ، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل ، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر ، وهو ما يعادل عمومًا القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافًا إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي.

اختار البنك استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (16) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (16) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد ايجار على حده) ، و نتيجة لهذا التطبيق تبين أن عقود الإيجار التي يمكلها المصرف ليس لها تاثير جوهري على القوائم المالية و تستوفي شروط الاستثناء من تطبيق هذا المعيار من حيث المدة و القيمة معاً حيث أن مدة العقود لا تتجاوز 12 شهراً

يقوم البنك بإستجار عقارات للاستخدام في انشطته الاعتبارية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة سنة ، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الايجار على اساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة ، لا تتضمن عقود الإيجار اية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الإقتراض

حتى نهاية السنة المالية 2021، تم تصنيف عقود ايجار عقارات البنك كعقد ايجار تشغيلي ، ويتم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير .

ب- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "*عرض القوائم المالية*". (يبدا من اول كانون الثاني2020).	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية. ينص التعريف الجديد على أن المعلومات تكون جوهرية إذا كان إهمالها أو تضليلها أو إخفاءها يمكن أن يؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية المعدة للأغراض العامة والتي توفر معلومات المالية حول تقارير منشأة محددة.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" (بدا من اول كانون الثاني 2022).	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين" . يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء .
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) *"القوائم المالية "* ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) *"الإستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)"* (تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحا به)	تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.
تعديلات على معيار معدل الفائدة (المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7) "إصلاح معيار سعر الفائدة" (يبدا من اول كانون الثاني 2021).	توفر هذه التعديلات استثناءات معينة فيما يتعلق بإصلاح معيار سعر الفائدة. تتعلق هذه الإعفاءات بمحاسبة التحوط وتؤثر على إصلاح الليبور الذي لا ينبغي أن يؤدي بشكل عام إلى إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك ، يجب الاستمرار في إعادة تسجيل أي تحوط غير فعال في بيان الدخل الشامل. بالنظر إلى الطبيعة الواسعة للعقود القائمة على IBOR ، ستؤثر الإعفاءات على الشركات في جميع القطاعات.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك في فترة التطبيق الأولي .

3- السياسات المحاسبية الهامة

أسس إعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وبما يتوافق مع متطلبات البنك المركزي العراقي .
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .
- ان الدينار العراقي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر في " الفوائد الدائنة " و "الفوائد المدينة " في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو ، عند الإقتضاء ، لفترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً ، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي .

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض ، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.
تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات .

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:
يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء .

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، حسب الضرورة ، عند الاعتراف المبدئي ، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي ، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول) ؛
- في جميع الحالات الأخرى ، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي ، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه .

الموجودات المالية
الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني ، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية .

وعلى وجه التحديد:

- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة ؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين ، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ؛
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة ، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك ، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :

- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) ، في الدخل الشامل الأخر ؛ و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك يقوم بالغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) ، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال ؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود ، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى ، بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي . إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي ، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم او أسعار السلع ، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية ، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى .

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك ، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول ، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية ، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك ؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج) ، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر .
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة) .

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي ، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر . في المقابل ، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الأخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر لاختبار التدني .

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر هي :

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ، مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية ، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات ، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي") . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزء من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة ، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار ؛ أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

قروض وتسليفات:

القروض والتسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، غير الاستثمارات في أوراق مالية، وغير محتفظ بها للمتاجرة. تقيد القروض والتسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة وبعد مؤونة تدني قيمة الديون حيث ينطبق. تسجل الديون الرديئة والمشكوك بتحصيلها على الأساس النقدي وذلك لوجود شكوك واحتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية و/أو عائداتها.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير موائية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به ، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية
راس المال

اداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة ، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر . يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان :

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعتراف الأولي ، يعد هذا جزءا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير ؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الاعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءا من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما ، والتي تدار وبقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك ، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو

- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات ، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر .

ومع ذلك ، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر ، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الأخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الأرباح أو الخسائر . يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر ، ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات

المالية المعترف بها في الدخل الشامل الأخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر . وبدلاً من ذلك ، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الأخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر ، فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى ، بما في ذلك الودائع والقروض ، مبدئيًا بالقيمة العادلة ، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة .

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي ، أو ، عند الاقتضاء ، فترة أقصر ، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال ، انظر "صافي إيرادات الفوائد " أعلاه .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً ، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل ، يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة ، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها إن وجد ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات ما عدا الأراضي عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية :

	%
مباني ومنشآت	2
ديكورات وتجهيزات	20
الات ومعدات	20

أثاث ومعدات مكتبية	20
وسائط نقل	20

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً، يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل ، وهي محددة كما يلي :

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد ، كما انه يتم احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون (مخصص عقارات التصفية) والتي مضى على إستملاكها فترة تزيد عن 2 سنة بنسبة 20% من قيمة ضم العقار ولمدة خمس سنوات تبدأ من السنة الثانية لتملكه.

إستثمار في شركات حليفة

- الشركات الحليفة هي تلك الشركات التي يمارس فيها البنك تأثيراً فعالا على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، وغير محتفظ بها للمتاجرة وتظهر الإستثمارات في الشركات الحليفة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن قائمة المركز المالي بالكلفة، بالإضافة إلى حصة البنك من التغيرات في صافي موجودات الشركة الحليفة. يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الإستثمار في شركات حليفة كجزء من حساب الإستثمار في الشركة الحليفة ولا يتم اطفاءها. يتم تسجيل حصة البنك من أرباح الشركات الحليفة في قائمة الأرباح أو الخسائر. في حال وجود تغير على حقوق ملكية الشركة الحليفة فانه يتم إظهار هذه التغيرات إن

وجدت في قائمة التغيرات في حقوق الملكية للبنك. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة بحدود البنك في الشركات الحليفة.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية ، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك ، وعملة العرض للقوائم المالية .

تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي ، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء :

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءًا من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) ، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الأخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية ، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة ، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة ، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة ، إن وجدت ، في قائمة الدخل الشامل الأخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية ، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً مالياً) ، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة ، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية .

- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في العراق .

- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .

- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا .

التقـــاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الايرادات والاعتراف بالمصاريف

- يتم تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصـاريف على اساس مبدأ الاستحقاق باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كايرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

- يتم الاعتراف بالمصاريف على اساس مبدأ الاستحقاق.
- يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بارباح اسـهم الشـركات عند تحققها (اقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

الموجودات غير الملموسة

- تقيد الموجودات غير الملموسة المشتراه بالتكلفة .
- يتم تصـنيف الموجودات غير الملموسـة على اسـاس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة . ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة القسط الثابت خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ الشراء . أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة .
- تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وانظمة الحاسب الآلي وتقوم ادارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت خلال 5 سنوات.

التدني في الموجودات غير المالية:

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سـنة مالية ما عدا الموجودات الضـريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.

في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل – مطروحا منها تكاليف البيع – أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.

يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك او الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

عقود الإيجار
السياسة المحاسبية المتبعة ابتداءاً من الأول من كانون الثاني 2020
البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر ، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة ، وبالنسبة لهذه العقود ، يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار ، وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة ، يقوم البنك باستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) ، مطروحا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض ؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيارات الشراء ، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات ؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد ، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي .

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة ، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم ، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل ، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

لم يقم البنك بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة، حيث أن عقود الايجار التي يتعامل معها البنك ذو فترات مقيدة (أقل من 12 شهراً) وذات قيمة منخفضة.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (ايهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام ، والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء ، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل.ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات."

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الأرباح أو الخسائر.فتصنف كايجارات تشغيلية

السياسات المحاسبية المتبعة من 31 كانون الأول 2019

البنك كمستأجر

يتم الإعتراف بدفعات الايجار التشغيلي كمصروف وفقا لطريقة القسط الثابت على مدى عمر الايجار ، باستثناء الحالات التي يكون فيها أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. يتم الاعتراف بالإيجارات الطارئة الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها. في حالة تم إستلام حوافز إيجار للدخول في عقود إيجار تشغيلية ، يتم الاعتراف بهذه الحوافز كالتزام. يتم الاعتراف بالفوائد الكلية للحوافز على أنها تخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت ، إلا إذا كان هناك أساس منتظم أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر.

تصنف عقود الإيجار كايجارات تمويلية عندما تنتهي شروط الإيجار على تحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالتملك للمستأجر بشكل جوهري أما جميع عقود الإيجار الأخرى فتصنف كايجارات تشغيلية.

ليس لدى المصرف أي عقود إيجار تمويلي سواء كان مؤجراً او مستاجراً.

احتياطي قانوني:

يقوم المصرف باقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 5 % من صافي الربح بعد استيفاء جميع الإستقطاعات القانونية حتى يبلغ 50% من رأس المال المدفوع، ويجوز بقرار من الهيئة العامة الإستمرار في هذا الإقتطاع حتى يبلغ الإحتياطي القانوني نسبة 100% من رأس المال المدفوع.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية ، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها .

4- الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة:

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام وإجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها ،إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل و يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والإفتراضات بشكل دوري.ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذا التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث

فيها هذا هذا التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم إتباعها ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة.

ضريبة الدخل:

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين العراقية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مؤونات لخسائر الديون - قروض وتسليفات للزبائن:

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدة. هذه الطريقة تطبق على القروض والتسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالاعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الأعلى للائتمان المتوفر للفريق الأخر ، مقدرة الفريق الأخر على إنتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، وقيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول إستيفاء للدين، والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي حول تصنيفات الديون والمؤونات المرتبطة.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة

كما هو موضح في الإيضاح رقم (3) أعلاه إن المصرف يراجع الأعمار الإنتاجية في نهاية كل سنة مالية. خلال السنة لم تظهر أية مؤشرات تدعو إلى تغيير الأعمار المقدرة للأصول الثابتة.

5- نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

يتكون هذا البند مما يلي:

بالدينار العراقي	كما في 31 كانون الأول 2024	2023
نقد في الخزينة والصراف الآلي	330,838,545,567	287,078,691,381
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:		
حسابات جارية (الحساب الطليق لدى البنك المركزي)	1,381,307,659	629,855,212
بنك مركزي RTGS	79,675,315,599	62,887,373,988
الودائع القانونيه لدى البنك المركزي (احتياطي الالزامي)	31,152,469,811	49,478,883,683

البنك المركزي العراقي/مزاد العملة	104,558,185,685	27,974,752,876
البنك المركزي العراقي / فرع اربيل	1,965,000,000	1,965,000,000
الخسارة الائتمانية المتوقعة/ بنك مركزي	(12,879,535,413)	(10,256,027,312)
الرصيد في نهاية السنة	**536,691,288,907**	**519,758,529,828**

* يحتفظ البنك باحتياطي نقدي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي بنسبة 18% من مجموع الحسابات الجارية للعملاء و 13% من مجموع ودائع العملاء (التوفير والثابتة)، لدى البنك بحسب متطلبات القوانين والتشريعات البنكية النافذة والمؤكد عليها من قبل البنك المركزي في 12 كانون الأول 2003.

6- أرصدة لدى المصارف

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2024		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
حسابات جارية (مصارف محلية و خارجية)	860,121,829	51,219,342,446	52,079,464,275
مخصص الخسائر المتوقعة لارصدة بنوك خارجية+محلية	(598,670,784)	(12,653,044,440)	(13,251,715,224)
	261,451,045	**38,566,298,006**	**38,827,749,051**

	كما في 31 كانون الأول 2023		
	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
حسابات جارية (مصارف محلية و خارجية)	3,059,652,482	140,568,938,589	143,628,591,071
مخصص الخسائر المتوقعة لارصدة بنوك خارجية+محلية	(603,465,323)	(7,856,449,800)	(8,459,915,124)
	2,456,187,159	**132,712,488,789**	**135,168,675,947**

*اكبر البنوك الخارجية المتعامل معهما هم كل من :

1- بنك DBS india / روبي هندي 18.8 مليار دينار عراقي (لاغراض حوالات ناقذة)

2-بنك مصر / فرع ابو ظبي 9 مليار دينار عراقي (لاغراض حوالات) تصنيفه الائتماني B+

3- بنك السلام / البحرين 3.6 مليار دينار عراقي (لاغراض حوالات و اعتمادات خطابات ضمان) تصنيفه الائتماني B

4-فيرست ابو ظبي / امارات 2.9 مليار دينار عراقي (لاغراض حوالات) تصنيفه الائتماني B

5-مصرف الاسكان / اردن 1.45 مليار دينار عراقي (لاغراض حوالات واعتمادات وخطابات ضمان)

6-مصرف اردن/ اردن 1.05 مليار دينار عراقي (لاغراض حوالات واعتمادات وخطابات ضمان)

7- صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
شركات		
حسابات جارية مدينة	17,831,447,235	17,653,729,346
قروض	33,078,492,452	41,604,740,181
	50,909,939,688	**59,258,469,527**
أفراد		
حسابات جارية مدينة	20,254	33,141,850
قروض	15,532,421,004	17,149,478,422
	15,532,441,258	**17,182,620,272**
اجمالي قروض	**66,442,380,946**	**76,441,089,799**
ينزل:		
فوائد معلقة	(736,590,772)	(536,367,103)
مخصص تدني قيمة التسهيلات الإئتمانية المباشرة	(10,622,585,338)	(12,313,397,229)
الرصيد نهاية السنة	**55,083,204,835**	**63,591,325,467**

- بلغت التسهيلات الأئتمانية المنتجة 53 مليار دينار عراقي اي ما نسبته 81% من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024
- بلغت التسهيلات الائتمانية غير المنتجة 12.5 مليار دينار عراقي اي ما نسبته (19%) من إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2024/12/31

أ- الفوائد المعلقة:	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد أول السنة	536,367,103	452,855,711
المكون خلال السنة	200,223,669	83,511,392
استرجاع من الفوائد المعلقة الى الارباح		
الرصيد في آخر السنة	**736,590,772**	**536,367,103**

ب- مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد أول السنة	12,313,397,229	12,317,618,290
المكون خلال السنة (صافي مخصص التسهيلات)	12,344,680	1,008,606,033
المسترد خلال السنة(عن شطب ديون المتعثره)	(1,703,156,571)	(1,012,827,094)
الرصيد في آخر السنة	**10,622,585,338**	**12,313,397,229**

8- الاستثمارات

يتكون هذا البند مما يلي:

بالدينار العراقي	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
أسهم شركات (الشركة العراقية لضمان الودائع + سوق اربيل للاوراق المالية+ الشركة العراقية للكفالات المصرفية)	1,018,853,380	1,018,853,380
استثمارات في شركة بانا لخدمات الدفع الألكتروني(بالكلفة)		5,000,000,140
استثمار قصيرة الاجل قطاع / حكومي	5,000,000,000	
التدني في قيمة الاستثمار (سوق اربيل للاوراق المالية)	(219,662,700)	(219,662,700)
الرصيد في نهاية السنة	**5,799,190,680**	**5,799,190,820**

RT bank

9- موجودات ثابتة ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	اراضي	مباني ومنشات	ديكورات وتجهيزات	آلات ومعدات	اثاث واجهزة مكاتب	سيارات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023							
التكلفة التاريخية							
رصيد في 1 كانون الثاني 2023	136,318,159,327	90,301,150,082		3,266,467,147	5,332,202,298	490,989,369	235,708,968,223
إضافات		391,500,000		1,226,558,972	626,094,725	184,314,500	2,428,468,197
استبعادات	(2,123,208,360)	(193,271,276)			(13,528,300)	(16,422,000)	(2,346,429,936)
رصيد في 31 كانون الأول 2023	**134,194,950,967**	**90,499,378,806**		**4,493,026,119**	**5,944,768,723**	**658,881,869**	**235,791,006,484**
إضافات	1,092,657,006	2,728,531,897		2,199,015,000	658,795,407	141,620,000	6,820,619,311
استبعادات							
رصيد في 31 كانون الأول 2024	**135,287,607,973**	**93,227,910,703**		**6,692,041,119**	**6,603,564,131**	**800,501,869**	**242,611,625,795**
الاهتلاك المجمع							
رصيد في 1 كانون الثاني 2023		(9,924,071,825)		(1,770,303,705)	(4,211,186,681)	(297,330,075)	(16,202,892,285)
الاستهلاك للسنة		(1,806,812,995)		(553,423,672)	(520,337,312)	(110,236,211)	(2,990,810,190)
استبعادات		(32,533,998)			(3,570,339)	(8,758,400)	(44,862,737)
تسويات قيدية							
متراكم مخصص التدني في المباني							
رصيد في 31 كانون الأول 2023		**(12,058,966,028)**		**(2,323,727,377)**	**(4,549,130,670)**	**(179,671,274)**	**(19,120,253,748)**
الاستهلاك للسنة 2024		(1,839,088,805)		(868,097,634)	(572,409,933)	(146,149,200)	(3,425,745,572)
استبعادات							
تسويات قيدية							
المتراكم من مخصص التدني في المباني							
رصيد في 31 كانون الأول 2024		**(13,898,054,833)**		**(3,191,825,010)**	**(5,121,540,603)**	**(325,820,474)**	**(22,545,999,320)**
صافي القيمة الدفترية							
رصيد في 31 كانون الأول 2024	**135,287,607,973**	**79,329,855,870**		**3,500,216,109**	**1,482,023,527**	**474,681,395**	**220,065,626,475**
***رصيد في 31 كانون الأول 2023**	**134,194,950,967**	**78,411,826,788**		**2,169,298,743**	**1,395,638,053**	**470,452,195**	**216,642,166,746**

ان بضاعات من تسلسل من 1 الى 37 المرفقة بالقوائم المالية جزء منها تقرا معها

10- موجودات ثابتة غير ملموسة

يتكون هذا البند مما يلي:

	برامج معلوماتية دينار عراقي
التكلفة التاريخية	
الرصيد في 1 كانون الثاني 2023	3,912,113,200
الاضافات	416,777,382
الاستبعادات	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2023	4,328,890,582
الاضافات	699,939,736
الاستبعادات	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2024	5,028,830,317
الإطفاءات المتراكمة	
الرصيد في 1 كانون الثاني 2023	(2,802,123,546)
إضافات، أعباء السنة	-
استبعادات	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2023	(2,802,123,546)
إضافات، أعباء السنة	(661,117,237)
الرصيد في 31 كانون الأول 2024	(3,463,240,782)
صافي القيمة الدفترية	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023	1,526,767,036
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024	1,565,589,535

11- مشاريع قيد التنفيذ

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
الرصيد بداية السنة	4,387,377,051	3,177,768,040
إضافات		1,209,609,011
المحول إلى الموجودات الملموسة وغير الملموسة	(4,378,862,051)	
	8,515,000	4,387,377,051

12- موجودات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
سلف الموظفين	1,373,576,914	1,282,259,301
تأمينات لدى الغير (استخدام شركات الدفع الكتروني)	18,205,378,312	18,656,654,002
تامينات لدى المصارف الخارجية	5,399,761,888	3,972,698,048
مصاريف مدفوعة مقدماً	263,419,139	221,603,074
مدينون زبائن عن بطاقات ائتمانية (بطاقات ماستركارد)	58,552,923,767	28,905,205,683
مدينون / قطاع المالي((ماستر كارد+وستيرن يونين)		
فوائد مستحقة غير مقبوضة	462,961,601	439,198,764
ممتلكات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون	337,648,000	230,900,000
أخرى ارصد البطاقات الكترونية	10,354,548,730	464,302,927
	94,950,218,352	**54,172,821,800**

13- ودائع المصارف

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية وتحت الطلب	22,980,794,673	30,909,235,816
	22,980,794,673	**30,909,235,816**

ادناه اكبر 4 مصارف تحت طلب والتي تشكل 96 % من اجمالي الودائع :

اسم البنك	الرصيد القائم
وكف البنك	22,047,096,287.71

14- ودائع الزبائن

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول 2024		
	أفراد	شركات كبرى وجهات حكومية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية وتحت الطلب		399,852,995,604	399,852,995,604
ودائع توفير	20,378,250,844		20,378,250,844
ودائع ثابتة بالذار	3,396,534,023		3,396,534,023
ودائع لأجل	17,487,170,670		17,487,170,670
	41,261,955,537	399,852,995,604	441,114,951,141

	كما في 31 كانون الأول 2023		
	أفراد	شركات كبرى وجهات حكومية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
*حسابات جارية وتحت الطلب		441,983,451,023	441,983,451,023
ودائع توفير	18,173,748,861		18,173,748,861
ودائع ثابتة بالذار ق . المالي (ش غير المالية)	58,734,025,483		58,734,025,483
ودائع لأجل	702,917,000		702,917,000
	77,610,691,344	441,983,451,023	519,594,142,367

* بلغت ودائع تحت طلب من جهات الحكومية (اقليم كردستان) 205 مليار دينار عراقي أي ما نسبته (46%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 (مقابل 71 مليار دينار عراقي أي ما نسبته (16%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023).

15- تأمينات نقدية

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
تأمينات مقابل خطابات ضمان	26,682,311,585	20,234,167,354
تأمينات مقابل اعتمادات مستندية	395	827,612,159
تأمينات مقبوضة	239,151,855	41,750,172
تأمينات مستلمة	9,190,986,560	9,565,733,470
	36,112,450,394	30,669,263,154

16- الأموال المقترضة(الممنوحه للمشاريع الصغيرة)

قام المصرف بدفع 128 اقساط وبمجموع 5,076,780,070 دينار عراقي ليبلغ الرصيد الحالي للقرض مبلغ 9,078,987,647 دينار عراقي كما في 2024/12/31، في حين بلغ الرصيد 14,155,767,717 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023.

17- مخصصات متنوعة

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الاول 2024				
	رصيد بداية السنة	تسوية القيدية	المكون خلال سنة	المسترد منه خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مخصص الالتزامات التعهدية	6,015,433,436		12,108,193	(5,895,007,049)	132,534,580
*مخصصات متنوعة (مخاطر)	8,803,417,230	(901,164,332)		(1,412,687,311)	6,489,565,587
مخصص تقلبات أسعار	663,779,400				
مخصص دعوى قانونية	8,000,000,000			(4,000,000,000)	4,000,000,000
مصروف مخصص اخرى	387,791,312	901,164,332			1,288,955,644
	23,870,421,378	-	**12,108,193**	**(11,307,694,360)**	**12,574,835,211**

	كما في 31/ كانون الاول /2023				
	رصيد بداية السنة	المحول اليه خلال سنة	المكون خلال سنة	المسترد خلال السنة	رصيد نهاية السنة
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مخصص الالتزامات التعهدية	**35,202,832**	**(3,236,699)**	**5,983,467,303**	-	**6,015,433,436**
مخصصات متنوعة (مخاطر)	**9,892,806,447**	-	-	**(1,089,389,217)**	**8,803,417,230**
مخصص تقلبات أسعار	**663,779,400**	-	-	-	**663,779,400**
مخصص دعوى قانونية	**8,000,000,000**	-	-	-	**8,000,000,000**
مصروف مخصص اخرى	-	-	**387,791,312**	-	**387,791,312**
	18,591,788,679	**(3,236,699)**	**6,371,258,615**	**(1,089,389,217)**	**23,870,421,378**

* يمثل بند مخصصات متنوعة (المخاطر) مخصص إضافي قررت إدارة البنك تسجيله لمواجهة أي مخاطر مستقبلية.

18- ضريبة الدخل

18-1 مخصص ضريبة الدخل

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	8,664,937,145	4,872,944,700
مستحق من سنوات سابقة		
ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة	(8,664,937,145)	(4,140,150,906)
ضريبة دخل المستحق للسنة الحالية	9,000,000,000	7,932,143,351
الرصيد نهاية السنة	**9,000,000,000**	**8,664,937,145**

18-2 احتساب الربح الضريبي

تم احتساب الضريبة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 وفق الآتي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح المحاسبي:	60,871,743,337	40,640,622,670
اضافات		12,240,333,632
معدل ضريبة الدخل	15%	15%
ضريبة الدخل وفق الربح المحاسبي	**9,130,761,501**	7,932,143,445
ضريبة الدخل المستحقة	**9,130,761,501**	**7,932,143,445**

19- مطلوبات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
*مصاريف مستحقة	6,641,199,998	11,112,085,517
شيكات مصدقة		22,833,038
إيرادات مقبوضة مقدماً	786,000,000	783,504,869
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات	1,631,575,266	764,070,056
رسوم وطوابع المالي	1,700,087	356,025
دائنون مختلفون	1,248,148	4,453,673
ارصدة عملاء المتوفين	43,752,852	137,422,261
**دائنون عالم خارجي	1,454,837,019	821,342,307
حسابات دائنون المقسم الوطني(بطاقات الكترونية)	9,353,931	29,817,097
أستقطاعات من المنتسبين لحساب الغير	22,601,550	15,354,450
أخرى	173,503,755	
	10,765,772,603	13,691,239,292

20- الفوائد الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
تسهيلات الائتمانية المباشرة		
أفراد :		
فوائد قروض	903,909,138	914,065,210
فوائد الحسابات الجارية المدينة	43,242,941	49,190,459
الشركات الكبرى:		
فوائد قروض	2,949,855,628	3,326,361,546
فوائد الحسابات الجارية المدينة	480,433,536	760,905,805
أخرى :		

استثمارات اذون الخزينة في أحد المصارف العربية		
أرصدة وإيداعات لدى مصارف	129,592,756	85,290,915
فوائد أخرى	217,173,726	3,108,682
	4,724,207,725	**5,138,922,619**

21- الفوائد المدينة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد الاقتراض الداخلي	**36,233,082**	**48,008,219**
فوائد ودائع توفير	**458,499,335**	**494,043,515**
فوائد ودائع لأجل	**175,880,877**	**435,760,696**
	670,613,293	**977,812,430**

22- الرسوم والعمولات الدائنة

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
عمولات قروض	174,467,558	245,518,350
عمولات كفالات	2,317,998,472	1,791,448,960
عمولات اعتمادات	3,347,563,651	3,170,846,173
عمولة حوالات بنكية (خارجية) / صادرة	19,640,270,420	39,844,274,465
عمولة حوالات بنكية (داخلية)	315,806,801	636,120,475
عمولة (حوالات التسوية الأجمالية الأنية+عمولة حوالات ويسترن يونيون)	1,939,072,445	3,250,641,856
عمولات تبديل العملة	6,611,277,460	6,398,545,732
عمولة حوالات ويسترن يونيون	26,759,178	55,915,133
عمولات حوالات (خارجية)/ واردة	1,660,724,910	4,461,833,452
عمولات بطاقات الائتمان	4,925,784,096	3,616,233,821
عمولات أخرى	15,045,373,760	9,718,068,147
مجموع العمولات الدائنة	**56,005,098,751**	**73,189,446,563**

23- الرسوم والعمولات المدينة

تكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
عمولات ماستر كارد	3,449,274,626	1,829,556,304
رسوم لجهات اجنبية		
عمولات مصرفية مدفوعة (حوالات وخدمات أخرى)	3,874,603,755	3,562,763,630
مصروفات عن تامين ضمان ودائع		
عمولات اخرى	259,081,060	195,975,109
	7,582,959,441	**5,588,295,043**

24- صافي أرباح بيع وشراء عملات أجنبية وإيرادات البيع من خلال نافذة

يتضمن هذا البند ايرادات المتحققة من عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية. يقوم المصرف بشكل أساسي بشراء العملات الأجنبية من البنك المركزي العراقي.

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2024
	دينار عراقي	دينار عراقي
ربح (خسارة) من بيع وشراء العملات الأجنبية	28,733,738,378	9,616,718,506
إيرادات بيع وشراء العملة من خلال النافذه	4,973,249,990	11,436,149,215
	33,706,988,368	**21,052,867,721**

25- إيرادات أخرى

يتضمن هذا البند ما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
إيرادات برق وكوابل	630,617,379	623,165,920
إيراد بيع ممتلكات ومعدات	1,280,922,787	877,419,658
*أخرى (مخصصات مستردة + ايرادات سنوات سابقة)	925,602,943	2,119,106,004

3,619,691,582	2,837,143,109

*يمثل المبلغ الاكبر للمخصصات المستردة عن استرداد الديون الغير المنتجة من سنوات السابقة

26- نفقات الموظفين

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
رواتب الموظفين	3,264,811,613	2,100,373,270
رواتب الموظفين بالعملة اجنبية		786,184,280
اجور أعمال اضافية للموظفين	219,949,231	114,344,583
مكافآت تشجيعية	348,140,513	591,519,100
مخصصات مهنية وفنية	2,075,072,335	1,872,478,588
مخصصات تعويضية	1,392,664,466	1,249,290,675
حصة الوحدة في الضمان	196,392,360	187,918,658
تجهيزات العاملين	5,546,000	11,559,770
مخصصات خطورة	26,957,000	
نقل العاملين	23,764,000	21,270,070
اجور تدريب و دراسة	59,944,660	24,670,500
اعانات المنتسبين		
مكافات مجلس الادارة	72,083,333	
	7,685,325,511	**6,959,609,494**

27- مصاريف تشغيلية اخرى

يتكون هذا البند مما يلي:

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
ضرائب و رسوم متنوعة	622,453,063	847,848,732

اتصالات	295,998,945	174,883,609
ايجارات	312,260,400	260,498,685
تنقلات	297,284,105	327,194,856
قرطاسية	99,294,504	208,464,490
أبحاث و استشارات	249,856,460	76,817,787
صيانة	598,617,343	254,905,572
اتعاب مهنية اخرى	1,169,964,515	436,445,270
اجور مراقب حسابات	79,200,000	76,044,765
اجور تنظيم الحسابات	11,880,000	11,406,715
أتعاب قضائية	117,462,900	103,327,400
ضيافة	69,819,717	55,404,015
ماء وكهرباء	152,526,125	220,540,255
إعلانات	135,792,525	216,308,435
اشتراكات	877,265,774	713,663,702
معارض	138,834,000	114,620,000
نفقات خدمات خاصة	793,573,380	695,698,323
الوقود والزيوت	224,561,205	251,038,292
اللوازم و مهمات	140,536,709	98,514,256
مصاريف بطاقات الائتمان	6,085,470,795	4,105,590,261
مصاريف خدمات أخرى	715,312,731	856,448,626
*تعويضات و غرامات	513,024,450	5,750,785,870
استقطاع الضريبي		
تبرعات للغير	24,000,000	81,944,865
مصاريف سنوات سابقة		83,860,000
تذاكر طيران	196,327,861	26,933,404
خسائر بيع موجودات ثابتة	3,320,701	1,278,488,634
اصدار بطاقات توطين رواتب حكومي	2,025,599,400	-
	15,950,237,607	**17,327,676,819**

28- النصيب الاساسي و المنخفض للسهم في ربح السنة

	للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
صافي ربح السهم	51,871,743,337	40,640,622,670
المتوسط المرجح لعدد الاسهم	350,000,000,000	300,000,000,000
النصيب الاساسي و المنخفض للسهم من ربح السنة	**0.148**	**0.135**

29- النقد وما يوازي النقد

يتكون هذا البند مما يلي:

	الايضاح	كما في 31 كانون الأول	
		2024	2023
		دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي تستحق خلال ثلاثة أشهر (عدا الإحتياطي النقدي الإلزامي على الودائع)	5	518,418,354,509	480,535,673,457
أرصدة لدى مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر (حسابات جارية)	6	38,827,749,051	135,168,675,947
ينزل			
مخصصات المتوقعة للبنك المركزي		(12,879,535,413)	(10,256,027,312)
ودائع مصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر (حسابات جارية)	15	(22,980,794,673)	(30,909,235,816)
		521,385,773,474	**574,539,086,276**

لم يتم إدراج مبلغ الاحتياطي الإلزامي على الودائع لأنه لا يستخدم في نشاطات المصرف التشغيلية كونه مقيد السحب.

30- عمليات الأطراف ذات العلاقة

قام المصرف بمعاملات مع الاطراف ذات العلاقة وذلك ضمن النشاطات الإعتيادية المسموحة للمصرف.

لم يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الإدارة أي تعويضات أو مكافآت خلال عامي 2019 و 2020و2021و2022و2023اما في سنة 2024 هناك تعويضات ومكافئات للاعضاء المجلس

31- العمليات غير النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024 تم استبعاد أثر المعاملة غير النقدية الناتجة عن التحويلات البالغة4,378,862,051 دينار عراقي من المشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات المصرف.

32- إدارة المخاطر

تقتضي التعليمات التنفيذية لقانون المصارف في العراق بوجوب تكوين وحدة المخاطر في المصرف والتي تكون مسؤولة عن إدارة مخاطر التشغيل الناتجة عن:

أولاً: وجود ثغرات في نظام الضبط الداخلي أو نتيجة لعطل في أنظمة التشغيل الإلكتروني.

ثانياً: العمليات الداخلية أو الموارد البشرية أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

ثالثاً: المخاطر القانونية نتيجة أعمال الغش في الداخل أو الخارج أو عرقلة العمل، أو التنفيذ أو التسليم، والإجراءات الإدارية باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والنظام المصرفي يكون من مهامها تحديد وقياس ومتابعة وإدارة مخاطر التشغيل، على أن ترفع الوحدة تقارير خاصة بهذه المخاطر إلى مجلس الإدارة.

كما تنص على قيام مجلس الإدراة باتباع المبادئ الأساسية التالية كحد أدنى لإدارة مخاطر التشغيل:

أ- إيجاد بيئة ملائمة لإدارة مخاطر التشغيل.
ب- تحديد مخاطر التشغيل وتقويمها والتقليل منها ومتابعتها.
ت- معرفة الجوانب المحيطة بمخاطر التشغيل والقيام بمراجعتها كجزء مستقل عن المخاطر التي يمكن التحكم بها.
ث- القيام بمراجعة وإقرار استراتيجية المصرف لإدارة هذه المخاطر، بما فيها تأمين الموارد البشرية اللازمة والكفوءة لتحقيق هذا الهدف.
ج- تعميم ثقافة الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل والإلتزام بمتطلبات الضبط الداخلي السليم.
ح- إعداد الهيكلية الإدارية القادرة على مراقبة مخاطر التشغيل وتحديد المسؤوليات والواجبات من خلال نظام الضبط الداخلي.
خ- التأكد من وجود إجراءات خاصة بإدارة مخاطر التشغيل تشمل التطور في أنشطة وأنظمة وعمليات المصرف والتحكم الشامل بهذه المخاطر.
د- متابعة حسن عمل وحدة إدارة مخاطر التشغيل.
ذ- المحافظة على استقلالية وحدة التدقيق الداخلي وتوفير معلومات دقيقة للمسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل دون أن تكون مسؤولة عن إدارة هذه المخاطر.

كما يجب على الإدارة العليا التنفيذية:

أ- التأكد من حسن تطبيق سياسات واجراءات إدارة مخاطر التشغيل الموضوعة من مجلس الإدارة وتطويرها كي تشمل جميع أنظمة وخدمات ومنتجات المصرف.
ب- توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على وحدات العمل المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة مرتكبي الأخطاء والمخالفين.
ت- تحديد الصلاحيات لكل مستوى إداري ولكل نشاط قد ينتج عنه مخاطر تشغيلية وفصل المهام بين الموظفين وعدم تكليفهم بمهام ينشأ عنها تضارب في المصالح.
ث- تكليف جميع العاملين لدى المصرف ممن لديهم الخبرة والقدرة الفنية اللازمة للقيام بالأعمال المطلوبة منهم.
ج- التنسيق بين المسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل والمسؤولين عن إدارة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق وغيرها.
ح- الالتزام بتوثيق وتعميم الإجراءات والقواعد التنظيمية المتعلقة بأمان تكنولوجيا المعلومات لتسهيل تنفيذ الأعمال.
خ- وضع خطط طوارئ بهدف تأمين استمرارية العمل وتحديد الخسائر التشغيلية في حالة تعرض المصرف لظروف قاهرة تؤدي إلى التوقف عن ممارسة العمل.
د- تأمين الحماية الكاملة والكافية لموجودات المصرف (سجلات وأنظمة المصرف) وتوفير الإجراءات اللازمة وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد أو تعامل بأدوات مالية جديدة.
ذ- وضع السياسات والإجراءات المرتبطة بتحويل المخاطر إلى الغير كحالات التأمين على موجودات المصرف أو حالات القيام ببعض العمليات بواسطة مؤسسات أخرى.

كما تنص التعليمات على مهام وحدة إدارة مخاطر التشغيل والتي تتلخص فيما يلي:

أ- تحديد وتقييم مخاطر التشغيل للأنظمة وجميع الخدمات والنشاطات والعمليات في المصرف وإخضاعها لتقييم مناسب لمخاطر التشغيل المتعلقة به قبل اعتماده.

ب- تحديد المخاطر بشكل دقيق مما يتطلب معرفة العوامل الداخلية (مؤهلات العاملين العلمية والعملية، ومعدل دوران العمالة وطبيعة نشاطات المصرف، والعوامل الخارجية، والتغيرات في الصناعة المصرفية والمالية والتقدم التكنولوجي) التي تؤثر على تحقيق أهداف المصرف.

ت- دراسة احتمال تعرض المصرف لمخاطر التشغيل وتحديد الموارد المادية والبشرية لتأمين الإدراة الفعالة لهذه المخاطر.

ث- مراقبة المخاطر من خلال:

أولاً- تحديد مؤشرات الإنذار المبكر لمعرفة المصادر المحتملة لمخاطر التشغيل حسب أنشطة المصرف والتي تنبئ بإحتمال التعرض لخسائر مستقبلية.

ثانياً- رفع تقارير دورية إلى الإدارة العليا التنفيذية من مختلف وحدات العمل تتضمن ما يلي:

أ- إحصاءات عن حجم ومبالغ العمليات.
ب- معلومات عن مدى الإلتزام بالتعليمات.
ت- معلومات عن الأسواق والأحداث والظروف الخارجية التي تساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية.

ثالثاً- إنشاء قاعدة معلومات عن الخسائر التشغيلية على أساس معلومات الخسائر المجمعة لمدة مناسبة (لثلاث سنوات سابقة على الأقل) بهدف إيضاح الآتي:

أ- عدد الحوادث المؤدية لخسائر تشغيلية حسب النشاط المصرفي ونوع الحادث.
ب- حجم الخسائر التشغيلية حسب النشاط ونوع الحادث.
ت- توزيع عدد الحوادث حسب أنواع الخسائر التشغيلية.
ث- تصميم أنظمة التحكم بالمخاطر التشغيلية لضمان التعامل المناسب مع المخاطر التي يتم تحديدها.

لدى المصرف الوحدات اللازمة لإدارة المخاطر والتي ستعمل على تأمين التزام المصرف بالمتطلبات أعلاه من خلال:

أولاً- تحديد الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تتفق مع حجم ودرجة تعقيد عمليات المصرف.

ثانياً- تحديد أنواع الأدوات المالية والعمليات المسموح التعامل بها وتحديد مستوى المخاطر لكل منها.

ثالثاً- مراجعة دورية للسياسات والإجراءات المتبعة والعمل على تعديلها بما يتناسب ونشاط المصرف ومخاطره.

رابعاً- تحديد المخاطر الناتجة عن استخدام الأدوات المالية والنشاطات الجديدة وقبل التعامل بها.

خامساً- وضع الإجراءات العملية والأنظمة الداخلية الخاصة بكل أداة مالية جديدة أو نشاط جديد قبل التعامل بهما.

سادساً- مصادقة مجلس إدارة المصرف على السياسة العامة لإدارة المخاطر وتحديد سقوف للمخاطر بجميع أنواعها في المصرف.

سابعاً- الإشراف المباشر من مجلس إدارة المصرف أو لجنة إدارة المخاطر أو وحدة إدارية في المصرف.

ثامناً- إتخاذ التدابير اللازمة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر بما ينسجم مع ملاحظات واقتراحات المدقق الداخلي ومدقق حسابات المصرف وتعليمات البنك المركزي العراقي.

أ - مخاطر الإئتمان

1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى):

يتكون هذا البند مما يلي:

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود داخل بيان الوضع المالي :		
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	518,418,354,509	232,679,838,447
أرصدة لدى مصارف	38,827,749,051	135,168,675,947

المجموع	**557,246,103,560**	**367,848,514,394**
التسهيلات الإئتمانية المباشرة بالصافي :		
الأفراد	11,891,518,209	17,182,620,271
الشركات	43,191,686,626	59,258,469,527
المجموع	**55,083,204,835**	76,441,089,799
بنود خارج بيان الوضع المالي:		
خطابات الضمان	99,005,245,014	68,218,964,830
اعتمادات الاستيراد	524,000,000,000	524,000,000,000
اعتمادات الواردة	921,838,424	4,552,787,847
مخصصات	(132,534,580)	(5,983,467,303)
المجموع	**624,059,618,017**	**602,755,219,980**
أجمالي البنود داخل وخاج بيان الوضع المالي	**1,236,388,926,412**	**1,047,044,824,173**

2) توزيع التسهيلات الإئتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر:

التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2024:

	كما في 31 كانون الأول 2024		
	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مقبولة المخاطر	15,532,421,004	33,078,512,706	48,610,933,710
غير العاملة		17,831,447,235	17,831,447,235
الاجمالي	15,532,421,004	50,909,959,942	66,442,380,946
ينزل:			
الفوائد المعلقة	200,223,669	536,367,103	736,590,772
مخصص	3,440,679,126	7,181,906,213	10,622,585,338
صافي الائتمان	11,891,518,209	43,191,686,626	55,083,204,835

	كما في 31 كانون الأول 2023		
	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي

مقبولة المخاطر	17,149,478,422	41,604,740,181	58,787,360,452
غير العاملة		17,686,871,196	17,686,871,196
الاجمالي	17,149,478,422	59,291,611,377	76,441,089,799
ينزل:			
الفوائد المعلقة	328,726,980	207,640,123	536,367,103
مخصص تدني	3,439,401,440	8,873,995,790	12,313,397,229
صافي الائتمان	13,381,350,002	50,209,975,464	63,591,325,466

3) توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:

تتوزع قيمة الضمانات مقابل التعرضات المباشرة :

	كما في 31 كانون الأول 2024		
	الأفراد	الشركات	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مقبولة المخاطر	15,532,421,004	33,078,492,452	48,610,913,456
غير العاملة	20,254	17,831,447,235	17,831,467,489
المجموع	15,532,441,258	50,909,939,688	66,442,380,946
ضمان عقاري			
كفالة شخصية			
المجموع			

	كما في 31 كانون الأول 2023		
	الأفراد	الشركات	المجموع
الضمانات مقابل:	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
مقبولة المخاطر	17,149,478,422	41,604,740,181	58,754,218,602
غير العاملة	33,141,850	17,653,729,346	17,686,871,196
المجموع	17,182,620,271	59,258,469,527	76,441,089,799
ضمان عقاري			
كفالة شخصية			
المجموع			

4) التركز الجغرافي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

المنطقة الجغرافية	كما في 31 كانون الأول 2024		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	536,691,288,907		536,691,288,907
أرصدة لدى المصارف	860,121,829	37,967,627,222	38,827,749,051
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة			
للأفراد	11,891,518,209		
للشركات	43,191,686,626		
موجودات أخرى	94,950,218,352		
	687,584,833,924	**37,967,627,222**	**725,552,461,146**

المنطقة الجغرافية	كما في 31 كانون الأول 2023		
	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	519,758,529,828		519,758,529,828
أرصدة لدى المصارف	3,059,652,482	132,109,023,465	135,168,675,947
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة			
للأفراد	13,381,350,002		13,381,350,002
للشركات	50,209,975,464		50,209,975,464
موجودات أخرى	54,172,821,800		54,172,821,800
	640,582,329,576	132,109,023,465	772,691,353,041

5) التركز حسب القطاع الاقتصادي:

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الإئتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

	كما في 31/ كانون الاول 2024						
	مالي	تجاري	خدمي اخرى	صناعي وزراعي	عقاري	أفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي	536,691,288,907						536,691,288,907
أرصدة لدى المصارف	38,827,749,051						38,827,749,051
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		27,006,284,247	9,138,348,810	6,874,509,693	12,064,062,085		55,083,204,835
استثمارات	5,799,190,680						5,799,190,680
موجودات أخرى	94,950,218,352						94,950,218,352
	676,268,446,991	27,006,284,247	9,138,348,810	1,409,880,391	5,464,629,302		731,351,651,826

	كما في 31 كانون الأول 2023						
	مالي	تجاري	خدمي	صناعي وزراعي	عقاري	أفراد	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي	530,149,272,794						530,149,272,794
أرصدة لدى المصارف	143,628,591,071						143,628,591,071
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	17,653,684,812	28,830,961,756	6,990,636,783	8,990,741,470	13,941,878,594		76,407,903,415
استثمارات	6,018,853,520						6,018,853,520
موجودات أخرى	53,644,744,588						53,644,744,588
	751,095,146,785	28,830,961,756	6,990,636,783	8,990,741,470	13,941,878,594		809,849,365,387

جـ فجوة إعادة تسعير الفائدة :

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تاثير التغيرات في أسعار الفائدة على ارباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية. يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدوداً لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية كما وتتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تاثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

ويتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب

31 كانون الاول 2024	اقل من شهر	من شهر الى 3 شهور	من 3 – 6 أشهر	من 6 أشهر الى سنة	اكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	174,700,273,530	31,152,469,811				330,838,545,567	536,691,288,907
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية						38,827,749,051	38,827,749,051
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي	17,831,467,489				37,251,737,346		55,083,204,835
ممتلكات ومعدات – بالصافي	3,423,459,729				164,119,868,461	52,522,298,285	220,065,626,475
صافي الاستثمارات بالتكلفة	5,799,190,680						5,799,190,680
موجودات غير ملموسة	1,029,944,541			496,822,495	38,822,499		1,565,589,535
مشاريع تحت التنفيذ				8,515,000			
موجودات أخرى	58,552,923,767	18,205,378,312		5,399,761,888	1,373,576,914	10,354,548,730	94,950,218,352
مجموع الموجودات	**261,337,259,736**	**49,357,848,123**		**5,905,099,383**	**202,784,005,220**	**432,543,141,633**	**952,991,382,836**

المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية					22,980,794,673	22,980,794,673
ودائع عملاء			20,883,704,693		20,378,250,844	399,852,995,604
تأمينات نقدية					36,112,450,394	36,112,450,394
أموال مقترضة				861,987,647	8,217,000,000	
مخصصات أخرى						12,574,835,211
مخصص ضريبة الدخل						9,000,000,000
مطلوبات أخرى				4,124,572,605		6,641,199,998
مجموع المطلوبات			**20,883,704,693**	**4,986,560,252**	**87,688,495,911**	**428,069,030,814**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**261,337,259,736**	**49,357,848,123**	**(14,978,605,310)**	**(4,986,560,252)**	**115,095,509,309**	**4,474,110,819**

31 كانون الأول 2022	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 – 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	عناصر بدون فائدة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات:							
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	183,200,954,764	49,478,883,683				287,078,691,381	519,758,529,828
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية						135,168,675,947	135,168,675,947
تسهيلات ائتمانية مباشرة – صافي		949,182,649	14,600,187	43,109,193	62,584,433,437		63,591,325,466
ممتلكات ومعدات – بالصافي				163,808,863,461	311,005,000	52,522,298,285	216,642,166,746
صافي الاستثمارات بالتكلفة						5,799,190,820	5,799,190,820
موجودات غير ملموسة				496,822,495		1,029,944,541	1,526,767,036
مشاريع تحت التنفيذ			1,209,609,009	3,177,768,042			4,387,377,051
موجودات أخرى		36,091,711,065		2,014,801,721		16,066,309,014	54,172,821,800
مجموع الموجودات	**183,200,954,764**	**86,519,777,397**	**1,224,209,196**	**169,541,364,912**	**62,895,438,437**	**497,665,109,988**	**1,001,046,854,694**
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية		2,369,647,375	1,032,194,815		27,507,393,626		30,909,235,816
ودائع عملاء				18,173,748,861	702,917,000	500,717,476,506	519,594,142,367
تأمينات نقدية				2,256,993,913	28,412,269,241		30,669,263,154
أموال مقترضة		375,000,000	43,000,000	5,628,275,667	8,109,492,050		14,155,767,717
مخصصات أخرى						23,870,421,378	23,870,421,378
مخصص ضريبة الدخل				3,791,992,445		4,872,944,700	8,664,937,145
مطلوبات أخرى		11,918,779,448				1,772,459,844	13,691,239,292
مجموع المطلوبات		**14,663,426,823**	**1,075,194,815**	**29,851,010,886**	**64,732,071,917**	**531,233,302,428**	**641,555,006,868**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**183,200,954,764**	**71,856,350,574**	**149,014,381**	**139,690,354,026**	**(1,836,633,480)**	**(33,568,192,439)**	**359,491,847,826**

33- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تقنيات التقييم والافتراضات المستعملة لأغراض قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية باستعمال مستويات التقييم التالية:

المستوى الأول: يمثل القيمة العادلة للأسعار المتداولة (غير المعدلة) لموجودات مماثلة في أسواق فعالة.

المستوى الثاني: يمثل العناصر الأخرى بخلاف الأسعار المتداولة ضمن المستوى الأول والتي يتم ملاحظتها بشكل مباشر (من خلال الأسعار) أو بشكل غير مباشر (إ اشتقاقها من الأسعار).

المستوى الثالث: يمثل الموجودات غير المرتبطة ببيانات السوق.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

	كما في 31 كانون الأول 2024			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
استثمارات المصرف	-	5,000,000,000	1,018,853,380	6,018,853,380
المجموع	-	5,000,000,000	1,018,853,380	6,018,853,380

	كما في 31 كانون الأول 2023			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
استثمارات المصرف	-	5,000,000,140	1,018,853,380	6,018,853,520
المجموع	-	5,000,000,140	1,018,853,380	6,018,853,520

34- إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب التعليما الصادرة عن البنك المركزي العراقي والمستندة إلى قانون المصارف العراقي رقم (94) لسنة 2004.

يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12% حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

يتضمن هذا البند ما يلي:

	الرصيد كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
بنود رأس المال الأساسي	دينار عراقي	دينار عراقي
رأس المال المكتتب به والمدفوع	350,000,000,000	300,000,000,000
احتياطي قانوني	11,010,764,011	8,034,512,180
أرباح متراكمة محققة	50,352,827,154	50,457,335,647
	411,363,591,165	**358,491,847,827**
ينزل منها:		
صافي الموجودات الثابتة غير الملموسة	(1,565,589,535)	(1,526,767,036)
صافي رأس المال الأساسي	**409,798,001,630**	**356,965,080,791**
رأس المال المساند		
التخصيصات العامة		
إجمالي رأس المالي		
الموجودات المرجحة بالمخاطر	376,149,669,561	355,255,485,000
حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر	177,259,470,664	121,140,717,300
مجموع الموجودات والالتزامات المرجح بالمخاطر	**553,409,140,225**	525,265,061,893
نسبة كفاية رأس المال (%)	**%74**	**60%**

35- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	536,691,288,907		536,691,288,907
أرصدة لدى مصارف	38,827,749,051		38,827,749,051
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة		55,083,204,835	55,083,204,835
صافي الاستثمارات		5,799,190,680	5,799,190,680
موجودات ملموسة		220,065,626,475	220,065,626,475
موجودات غير ملموسة		1,565,589,535	1,565,589,535
مشاريع تحت التنفيذ		8,515,000	8,515,000
موجودات أخرى	94,686,799,213		94,686,799,213
مجموع الموجودات	**670,205,837,171**	**282,522,126,525**	**952,727,963,697**
المطلوبات			
ودائع المصارف	22,980,794,673		22,980,794,673
ودائع الزبائن	441,114,951,141		441,114,951,141
تأمينات نقدية	36,112,450,394		36,112,450,394
أموال مقترضة		9,078,987,647	9,078,987,647
مخصصات	12,574,835,211		12,574,835,211
مخصص ضريبة الدخل	9,000,000,000		9,000,000,000
مطلوبات أخرى	10,765,772,603		10,765,772,603
مجموع المطلوبات	**532,548,804,023**	**9,078,987,647**	**509,287,183,856**
الاجمالي	**137,657,033,148**	**273,443,138,878**	**443,440,779,841**

31 كانون الأول 2023	لغاية سنة واحدة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	519,758,529,828		519,758,529,828
أرصدة لدى مصارف	135,168,675,947		135,168,675,947
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة		63,591,325,466	63,591,325,466
صافي الاستثمارات		5,799,190,820	5,799,190,820
موجودات ملموسة		216,642,166,746	216,642,166,746
موجودات غير ملموسة		1,526,767,036	1,526,767,036
مشاريع تحت التنفيذ		4,387,377,051	4,387,377,051
موجودات أخرى	53,951,218,726		53,951,218,726
مجموع الموجودات	**708,878,424,501**	**291,946,827,120**	**1,000,825,251,621**
المطلوبات			
ودائع المصارف	30,909,235,816		30,909,235,816
ودائع الزبائن	519,594,142,367		519,594,142,367
تأمينات نقدية	30,669,263,154		30,669,263,154
أموال مقترضة		14,155,767,717	14,155,767,717
مخصصات	23,870,421,378		
مخصص ضريبة الدخل	8,664,937,145		
مطلوبات أخرى	13,691,239,292		
مجموع المطلوبات	**627,399,239,151**	**14,155,767,717**	**595,328,409,054**
الصافي	**81,479,185,350**	**277,791,059,403**	**405,496,842,567**

36- الالتزامات المتقابلة (خارج بيان الوضع المركز المالي)

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول	
	2024	2023
	دينار عراقي	دينار عراقي
اعتمادات الاستيراد	921,838,424	4,552,787,847
خطابات ضمان	99,005,245,014	68,218,964,830
اعتمادات الواردة	524,000,000,000	524,000,000,000
مخصص	(132,534,580)	(5,983,467,303)
	624,059,618,017	**602,755,219,980**

37- الأصول والمطلوبات المحتملة

بينت لنا الدائرة القانونية في المصرف وجود دعوتين مقامتين من قبل الغير على المصرف ولم يستطع محامي المصرف من تحديد أية مبالغ محتملة قد يتم تكبدها أو الحصول عليها نتيجة هذه الدعوى بسبب تأجل موعد المحكمة بسبب الظروف التي تمر بها البلاد .

من جهة اخرى قام المصرف برفع وتسجيل دعاوي واتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية على بعض عملائه مطالباً بالمبالغ التي بذمتهم، بعد امتناعهم عن الدفع حيث قام المصرف بالتحوط لمثل هذه التعرضات الإنتمائية عن طريق احتساب مخصص تدني قيمة تسهيلات لكامل قيمة هذه القروض المتعثرة.